

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية  
مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي  
و العلوم السياسية

## البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط: (1995- 2008)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: تنظيم سياسي و علاقات دولية

إشراف الأستاذ:

د. بغزوز عمر

إعداد الطالب:

سمارة فيصل

لجنة المناقشة:

أ.د. كاشير عبد القادر: أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو ..... رئيسا

أ.د. بغزوز عمر: أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو ..... مشرفا و مقرا

أ.د. بن عبد العزيز مصطفى: أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر3 ..... عضوا مناقشا

تاريخ المناقشة: 2013/03/06

## الإهداء

إنه ليعجز اللسان عن التعبير ولكن سأحاول فهمها حاولت لن أفهي حق هؤلاء

إلى من قال الله فيهما: " ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً"

إلى التي أهدتني الوصل دون الختام....إلى من ربنتني وليدا وسقتني من حنينها شهد المنام..

التي أرضعتني حنانا وحباً...إلى فيض العطف و المودة... إلى التي سهرت من أجل راحتي.. أمي العزيزة

"حبيبة"

إلى رمز النبل و الأخلاق...منبع الجود و الكرم ... إلى الذي رافقتني بإرشاداته و توجيهاته النيرة طوال

مشوار الدراسي...أبي العزيز "موسى"

إلى رمز المحبة و الوفاء إخوتي و أخواتي

و إلى كل أعمامي و عماتي و إلى أخوالي و خالاتي

إلى كل أصدقاء الدرب و زملاء الدراسة دون إستثناء وخاصة زميلي رافيق بن مرسل الذي كان له

دور أساسي في إتمام هذا العمل وهلال والياس وبلال

وإلى كل ... الأصدقاء المخلصين و الأوفياء

إلى كل الذين أحبهم أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

فصل

## كلمة الشكر

أولاً أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور "عمر بغزوز" على إشرافه و متابعتة لهذا البحث، و على توجيهاته القيمة و نداءه المادفة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة، التي سألتزم بكل توجيهاتها و إنتقاداتها العلمية و الموضوعية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال المكتبات الذين زودوني بما أحتاجه من مراجع، خاصة عمال مكتبة قسم العلوم السياسية تيزي وزو، و عمال مكتبة قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر.

لكل من كان لي سندا و ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

لكم مني جميعا فائق الإحترام و التقدير.

فصل

# المقدمة

## المقدمة

حصل كثير من التطور على مستوى العلاقات الدولية في العشرة الأخيرة من القرن الماضي، أي بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة فكانت هناك تغيرات إقتصادية، سياسية وثقافية مست كل المعمورة، كما أن السمة البارزة هي انهيار المعسكر الشرقي والذي كان يتزعمه الإتحاد السوفيتي آنذاك وتراجع دور هذا الأخير لتحل محله وحدات أخرى، على غرار دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى بروز العديد من العوامل الأخرى والمتمثلة في المنظمات السياسية وكبريات الشركات الإقتصادية والعديد من المنظمات الأخرى.

إن فخرية القوى العالمية تغيرت كثيرا الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات الدولية بشكل عام، وأمام كل هذه الأوضاع ومع كل هذه المتغيرات الحاصلة في تلك الفترة لا توجد أي منطقة ولا أي منظومة سواء حكومية أو غير حكومية لم تتأثر بهذه الأوضاع السائدة.

من بين المناطق التي تأثرت بهذه الأوضاع نجد منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تعتبر حقا من المناطق التي شهدت تطورات هامة وعلى مختلف المجالات، خاصة بما أنها من أهم المناطق على المستوى الدولي ككل وليس الجهوي فقط نظرا لموقعها الجغرافي والذي يجعلها كما يعتبرها العديد من الأخصائيين بمثابة المنطقة المركزية عالميا فهي نقطة التقاء القارات الثلاثة (أوروبا، آسيا، إفريقيا)، كما تمتلك هذه المنطقة عدة ممرات ومخارج تجعلها مطلة على العالم كله، هذا على مستوى الموقع الجغرافي، أما على الصعيد الإقتصادي فهذه المنطقة تمتلك بحق كل مقومات التطور وهذا بما تملكه من خيرات طبيعية كالطاقة بأنواعها وثروات زراعية ومؤهلات اتصال ... وعلى المستوى الإنساني نجد المنطقة المتوسطة عامة بأنها من أكثر إن لن نقل أكثر المناطق في العالم غنى وثناء ثقافيا ودينيا، فأعرق الحضارات الإنسانية قامت على ضفاف المتوسط والديانات السماوية الثلاثة (اليهودية- المسيحية - الإسلام) ظهرت وترعرعت في هذه المنطقة.

وغيرها من العوامل التي تجعل المتوسط من أهم المناطق وأكثرها تأثرا وتأثيرا على الصعيد الإقليمي والدولي.

إذن فأهمية هذه المنطقة وحساسيتها جعلتها أمام تحديات كبيرة خاصة في ظل الأوضاع العامة السائدة والتي سمتها الرئيسية اللإستقرار وفي مختلف القضايا.

حيث أن أمام المنطقة الأوروبية تحديات اقتصادية مفادها التفاوت في درجة التطور الإقتصادي بين الطرفين الأوربي والمغربي، كما تبرزمعطيات سياسية وأمنية هي آخذة في التطور وبسرعة شديدة ولكن في معظم الأحيان نحو الجزء السلبي خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والمخدرات وشبكات الإجرام... إضافة إلى التناقضات الثقافية والفكرية الكبيرة في المنطقة ككل والتي بدورها كثيرا ما تتجه نحو التآزم واللاتفاهم بين طرفي المعادلة أي الجانب الأوروبي وما قبله في ذلك الجانب المغربي.

لكن وأمام هذه التحديات العميقة لا ينبغي لأي طرف البقاء كمتفرج فقط على هذه المعطيات خاصة وأنه وأمام أي مؤشر كان من هذه المؤشرات المذكورة ، فكل طرف في حوض المتوسط سيتأثر لا محالة بالوضع العام هناك وفي أي مجال اقتصادي، سياسي أو ثقافي. الأمر الذي طرح فكرة الشراكة بين مكونات هذه المنطقة.

حيث أنه و استجابة لمختلف التحديات ونتيجة لوعي كل الأطراف بين ضفتي المتوسط بضرورة التعاون والتكامل والإعتماد المتبادل خاصة في ظل التحولات الإستراتيجية في المنطقة. كل هذا أدى إلى ميلاد شراكة شملت مختلف القضايا والمجالات وعرفت هذه الشراكة بالشراكة الأورومتوسطية. والتي تهدف إلى الوصول إلى منطقة مستقرة سياسيا مزدهرة إقتصاديا يسودها تعايش وتنوع ثقافي وإنساني.

أما في هذا البحث فسيتم التطرق أساسا إلى البعد الإنساني والثقافي كجانب مهم من جوانب الشراكة على غرار الجوانب الإقتصادية والسياسية والتي لطالما لقيت الإهتمام الأكبر فيما يتعلق بمختلف الأبحاث الأكاديمية المطروحة وحتى على صعيد اهتمامات أطراف الشراكة في حد ذاتها

ودائما ما يكون هناك شبه إهمال بالجانب الثقافي والإجتماعي في هذه العملية التشاركية رغم أن هذا الجانب من جوانب الشراكة يعتبر عنصرا مهما من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة كما أن أي خلل في هذا الموضوع سيؤدي حتما إلى اهتزاز الجوانب الأخرى، الأمر الذي دفعنا إلى مناقشة فكرة الشراكة في بعدها الإنساني.

كما أن الدراسة هذه ستتطرق إلى المنطقة الأورومغاربية وليس المنطقة الأورومتوسطية ككل، أي أنه سوف يتم تناول الشراكة بين الطرفين، فالطرف الأول يتمثل في دول الإتحاد الأوروبي أما الطرف الثاني فيشمل دول المغرب العربي.

### **مبررات اختيار الموضوع:**

يعتبر موضوع الشراكة الأورومغاربية موضوعا واسعا وشاملا يحتاج إلى الكثير من التدقيق وهذا في مختلف جوانبه، وهذا ما يدفع بأي باحث إلى الإهتمام به خاصة في ظل الأهمية التي يكتسيها، وخصوصا وأن هذه الأهمية في تزايد مستمر حيث أنه وفي هذه المرحلة البحثية سوف يتم التطرق إلى الدوافع التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع حيث يمكن إيجازها في مجموعة مبررات ذاتية تتعلق بالباحث في حد ذاته ومجموعة مبررات موضوعية متعلقة بالعوامل المحيطة بالبحث.

### **(أ) المبررات الذاتية:**

لقد تم اختيار هذا الموضوع أساسا نتيجة ميولات شخصية بالدرجة الأولى حيث أن اختيار أي موضوع وفي أي مجال أو أي بحث علمي تدخل فيه العوامل الذاتية والتي تزيد تأثيراتها خاصة في الدراسات ذات الطابع الإجتماعي.

كما أن الدراسات الحاصلة أساسا في هذا الموضوع ليست متوفرة بشكل غزير على غرار دراسات أخرى. خاصة وأن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة.

كما أن هناك استشارة شخصية للأستاذ المؤطر حيث ووفق توجيهه المباشر كان الإتفاق على هذا الموضوع بالتحديد

## **(ب)المبررات الموضوعية:**

هذا الموضوع يهتم بقضية مهمة ومحورية في المنطقة المتوسطية بشكل عام، حيث أن هناك دراسة متفحصة لمنظومة إقليمية تكتسي أهمية بالغة لذلك وجب التطرق إليها. إضافة إلى هذا فإن التعاون الأورومغاربي بشكل عام يعاني كثيرا أو هو متخلف جدا مقارنة بمشاريع إندماجية أخرى على الصعيد العالمي، وهو ما نراه جليا من خلال بعض الأمثلة على غرار دول الإتحاد الأوربي أو دول أمريكا الشمالية وغيرها، حيث أن المنطقة الأورومغاربية ورغم ضرورة إندماجها لمسايرة الرهانات الحاصلة إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الطموح، وهذا مبرر كبير من أجل اختيار هذا الموضوع من أجل معرفة أهم الإمكانيات المتاحة لتحقيق التعاون الحقيقي والشامل وكذا العراقيل والتحديات القائمة التي تواجه هذا المشروع الإقليمي الطموح. كما أنه وحسب نظرة مسبقة فهناك كم لا بأس به من المراجع بأنواعها والتي يمكن الإستناد إليها فيما بعد من أجل أن يكون هذا الموضوع ذو درجة عالية من العلمية. إضافة إلى كل هذه العوامل فقد تم التطرق وبشكل جيد لهذا الموضوع في العام النظري ومنه تشكل رؤية لا بأس بها فيما يخص هذا الموضوع الأمر الذي هو بمثابة سند موضوعي من أجل القيام بهذا البحث.

## **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة معرفة تأثير البعد الإنساني بصفة عامة على الشراكة الأورومغاربية في إطارها الكلي.

كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى استخلاص أهم المعطيات من أجل سيرورة أفضل لهذا التعاون الإقليمي من خلال دراسة أكاديمية قائمة على الوصف والتصنيف والتفسير، ثم القيام بدراسة إستشرافية من أجل معرفة مستقبل هذه الشراكة ولو بشكل نسبي.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة نوايا كل طرف من أطراف هذه المعادلة من خلال القيام بهذه العملية التشاركية فدول الإتحاد الأوروبي ترى هذه الفكرة من منظور براغماتي في العديد من القضايا والطرف الجنوبي عامة والمغربي خاصة له العديد من التحفظات على عدد من مضامين الشراكة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز البعد الإنساني كمحور ذو أهمية محورية لا كبعد ثانوي فيما يخص إتفاقات الشراكة وهذا منذ مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

## الإشكالية

سوف يتم التطرق في فصول هذه المذكرة إلى أهم جوانب التعاون الإنساني المتعلق بالشراكة الأورومغاربية، وانطلاقا من كل هذا تمت صياغة إشكالية رئيسية حول هذا الموضوع: ما هي إمكانية نجاح الشراكة الأورومغاربية في ظل إهمال المحور الاجتماعي و الثقافي عكس المحاور الأخرى؟

وهذا وبطبيعة الحال مع الإلتزام بفترة الدراسة والتي حددت منذ مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

وتم التطرق بطبيعة الحال إلى مجموعة تساؤلات فرعية خلال مختلف فصول البحث هي:

- ما هي أهم أسس الشراكة الأورومغاربية؟
- هل يمكن تحرير تنقل الأفراد في المنطقة الأورومغاربية؟
- هل يمكن الحديث عن وجود شراكة ذات طابع إنساني؟
- ما هي مكانة البعد الإنساني مقارنة بالأبعاد الاقتصادية والسياسية في الفضاء الأورومغاربي؟

- ما هي أهم تحديات هذه الشراكة الأورومغاربية وما هو مستقبلها؟

## الفرضية

ومن أجل التحكم الأمثل في هذا الموضوع إرتأينا الإعتماد على الفرضيات المناسبة وتم

صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي :

إعتبار البعد الإنساني بمثابة حجر الأساس في عملية الشراكة الأورومغاربية و هذا البعد يكتسي نفس الأهمية و الأبعاد الأخرى وأن أي إهمال للجانب الإنساني قد يرهن السير الحسن لهذه العملية.

ومن أجل إيضاح جيد لهذه الفرضية وضعنا فرضيات ثانوية وهي :

ضرورة التركيز على المحاور الإجتماعية و الثقافية لأنها محاور تلعب دورا هاما في تقريب وجهات النظر بين طرفي المتوسط.

تفاهم مشاكل الهجرة والنصرة الأمنية الضيقة لها قد تساهم في عرقلة التعاون الأورومغاربي بشكل عام.

## الإطار الزمني :

سوف نتطرق لموضوع الشراكة الأورومغاربية في بعدها الإنساني وهذا وفق إطار زمني تم تحديده منذ انطلاق مسار برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995. تاريخ الإنطلاق الفعلي لظاهرة الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام، إلى غاية آخر مشروع أورومتوسطي والذي تم الإعلان عنه عام 2008، هذا المشروع عرف بمشروع الإتحاد من أجل المتوسط وخلال هذه الفترة الزمنية تطرقنا إلى محاور أساسية على غرار تجمع 5+5 إضافة إلى سياسة الجوار الأوروبية بالإضافة إلى لقاءات وتجمعات أخرى في نفس السياق.

## الإطار المكاني :

تعرف الشراكة في المنطقة المتوسطية عموما بالشراكة الأورومتوسطية غير أنه ومن أجل حصر أفضل تم التركيز على مشروع التعاون الأورومغاربي، حيث تم التطرق إلى دول الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة وهي بمثابة الطرف الشمالي للمتوسط ، ونظيرتها من الدول المكونة للمغرب العربي غير أنه تم التركيز على الجزائر والمغرب وتونس فقط وكان هناك إستثناء لكل من ليبيا وموريتانيا رغم أنهما دولتان مغاربيتان وهذا نظرا لأن ليبيا كانت مستبعدة في هذه العملية طيلة هذه الفترة الزمنية أما موريتانيا فلم تكن معنية هي الأخرى في هذه العملية نظرا لإندراجها ضمن مشاريع جهوية أخرى وهذا بحكم موقعها الجغرافي إلى حد ما.

## الإطار النظري :

من الضروري في أي بحث علمي إتباع نظريات محددة من أجل التقيد بها أثناء البحث العلمي، حيث أن النظريات والمقتربات السليمة تساهم في بناء بحث قوي مرتكز على قواعد سليمة بطبيعة الحال، لذلك في هذا العرض إستخدمت مجموعة نظريات تتوافق مع موضوع الدراسة. وفي موضوع هذه الدراسة تم استخدام النظريات التي تبدو أكثر ملائمة وهي:

## النظرية الوظيفية :

ترتبط هذه النظرية بإسهامات ديفيد ميتراني حيث قام باقتراح بدائل للإندماج سماها بالخيار الوظيفي تقوم هذه الفكرة على ضرورة الفصل بين الأمور السياسية و الأمور الوظيفية في الإندماج، كما كان ينادي هذا الأخير بفكرة الإندماج الوظيفي و في المقابل التخلي عن الإندماج السياسي، كما أن التصور النهائي لهذه العملية حسبه يقوم على إنشاء منظمات وظيفية دولية كما تقوم الدول المتعاونة بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الوظيفية إلى المؤسسات الدولية مع الإحتفاظ بالسيادة السياسية .

وتتفق هذه النظرية نوعا مع الطرح المقدم في هذه المذكرة حيث أن العديد من أطراف الشراكة الأوروبية مغاربية يسعون إلى تغليب طابع التعاون الفني أو الإقتصادي على الأبعاد الأخرى، غير لأن هذا الفصل يبقى نسبي حيث ليس من الواقع الفصل التام بين مختلف الأبعاد الإقتصادية، السياسية و الثقافية بالمرّة.

### **النظرية الوظيفية الجديدة :**

من أهم منظريها نجد إرنست هاس ،حيث نقد هذا الأخير أفكار ميتراني فيما يخص الفصل بين الأمور الفنية و السياسية و قدم الأخير مفهوم الانتشار spi lover مفسرا من خلاله التداخل بين الإندماج السياسي و الفني حيث يرى بأن الإندماج الفني حتما سيؤدي إلى توسع باتجاه الإندماج السياسي كما يقدم أنصار هذه النظرية تعريفا لمفهوم فوق القومية ، على أنه لايعني نقل سيادة الدولة إلى ما فوق مستوى الدولة لكن يعني تجميع سيادة الدولة المختلفة في مستوى أعلى و هذا بشكل مشترك من خلال مؤسسات فوق قومية.

تتميز هذه النظرية بواقعيّتها حيث تؤكد على الإرتباط بين مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية عكس النظرية السابقة .

### **النظرية الإتصالية :**

هذه النظرية تنسب أساسا إلى كارل دويتش حيث يؤكد هذا الأخير على ضرورة الإتصال بين مختلف الفواعل الدولية من أجل الوصول إلى الإندماج ،كل هذا من أجل الوصول إلى مجتمع آمن و هذا وفق ثلاثة أشكال ،الأول هو مجتمع اللاحرب وهذا من خلال توفر الحد الأدنى لحل المشاكل دون الجوء إلى العنف و الشكل الثاني هو المجتمع التعددي<sup>(1)</sup>.

---

(1) علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2005، ص 19.

## نظرية التبعية :

تعود هذه النظرية إلى الماركسيين الجدد حيث و حسب هذا المذهب فإن تفسير الإمبريالية من منطلق الأطراف و ليس من المركز فقط ، فأساس تخلف دول العالم الثالث كونها تقع داخل منظومة عالمية واحدة بحيث تستغل الأطراف لحساب المركز، للتذكير فالمقصود بالأطراف هي دول العالم الثالث أما المركز فهي الدول الصناعية المتطورة ، من أهم مفكري هذه النظرية نجد كلا من جون غالتونغ و عندنا في العالم العربي سمير أمين.

ولقد لقيت هذه النظرية رواجاً كبيراً حيث أن هذا الطرح يقدم أفكاراً واقعية فالعامل التاريخي يؤثر بوضوح من حيث ربط الإقتصاديات النامية بإقتصاديات الدول الإستعمارية أساساً وتعمل هذه الأخيرة على إستنزاف ثروات دول الجنوب بأقل تكلفة.

كما أن هذه التبعية لا تكون إقتصادية فقط إنما هي سياسية، ثقافية و إجتماعية....<sup>(1)</sup> إذن فهذه النظرية خاصة كبيرة على تقديم تحاليل قيمة عن العلاقات الدولية بشكل خاص ، كما تتميز هذه النظرية بنوع من الواقعية وكذا الشمولية في تفسيراتها المختلفة وهذا عكس النظريات الأخرى و التي تتميز بكونها غير واقعية في كثير من الأفكار. كما أن هذه النظرية تساعدنا كثيراً في موضوع الشراكة هذه حيث نحن أمام دول مركزية أوروبية وأخرى محيطة و تابعة هي الدول المغاربية.

## الإطار المنهجي :

حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج هي:

---

(1) ريمون حداد، العلاقات الدولية:، نظرية العلاقات الدولية، نضام فوضى أم فوضى في ظل العولمة ، ( تقديم: الشاذلي

القليبي)، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص ص 182-180.

(2) رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، طبعة 2006، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ص 128.

أ) **المنهج الوصفي:** يعد هذا المنهج من أكثر المناهج إستخداما وشيوعا في العلوم السياسية بصفة خاصة والعلوم الإنسانية عامة وهذا راجع أساسا لصعوبة استخدام المنهج التجريبي، ويعرف المنهج الوصفي بأنه تلك الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي إستخلاص نتائج يمكن تعميمها لاحقا<sup>(1)</sup>.

فالوصف هو أحد مستويات البحث العلمي، حيث ومن خلاله تقوم بوصف مختلف أطراف الشراكة أي الطرف الأوروبي والطرف المغربي وهذا من أجل التمكن من تفسير مختلف أبعاد هذه العلاقة.

ب) **المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي هو الآخر من أهم المناهج في العلوم التجريبية والإنسانية، حيث تتميز الدراسات الإنسانية بإتصالها بالتاريخ<sup>(2)</sup>. ونظرا لأهمية التاريخ الكبيرة في الدراسات السياسية فكان من الضروري إدراجه في هذه الدراسة، حيث أن سرد تاريخ العلاقات الأورومغربية سيساعد حتما في فهم الحاضر المعاش حاليا ولو كانت هذه المقولة نسبية نوعا ما.

ج) **المنهج الإحصائي:** أضفى هذا المنهج الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية والتي تهتم بدراسة وتحليل الظاهرة من الناحية الكمية، ففي هذه المذكرة إعتدنا كثيرا على هذا المنهج من خلال جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة الشراكة الأورومغربية<sup>(3)</sup>، حيث أننا اعتمدنا على أدوات الإحصاء، وكلها أمور تساعدنا على تفسير الظواهر تفسيراً كمياً.

---

(1) عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 199.

(2) أحمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه ومفترضاته ومصادره، كلية الحقوق، جامعة القاهرة دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009، ص 111.

(3) عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ص 213.

**د) المنهج المقارن:** من خلال هذا المنهج قمنا بإجراء المقارنة بين أطراف هذه المعادلة تحديدا في جانبها الإنساني حيث دائما ما نرى أوجه التشابه وكذا أوجه الاختلاف بين الطرفين الأوروبي والمغربي، ولقد إعتدنا على هذا المنهج في مراحل عديدة من عرضنا هذا نظرا للأهمية التي تكتسيها المقارنة من أجل الوصول إلى نتائج واضحة وعلمية.

**هـ) المنهج القانوني:** هو منهج قديم الإستعمال وهو طريقة علمية تعمل على تقنين العلاقات الدولية من خلال دراسة وتحليل ظاهرة معينة من الزاوية القانونية ومدى تطابق الأفعال مع القواعد القانونية<sup>(1)</sup> حيث كثيرا ما ركزنا على الأطر القانونية التي تحكم طابع هذه العملية، وهذا من خلال الإعتدال على معاهدات ومواثيق وقعت عليها الأطراف الأورومغربية ونذكر على سبيل المثال، وثيقة برشلونة والتي تعتبر وثيقة قانونية تحتكم إليها هذه الأطراف.

### **أدبيات الدراسة :**

لا يمكن القيام بأي عملية بحثية في العلوم الإجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة من وحي الذات، إنما لا بد من الإستناد دائما إلى قائمة من أهم المراجع حول الموضوع المراد إنجازها، وهذا من أجل القيام ببحث أكاديمي ذو أسس علمية متينة، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تمت الإستعانة بمجموعة من المراجع من كتب ومقالات وصحف ومواقع إلكترونية سوف نذكر منها: مرجع من تأليف الدكتور بشارة خضر والذي يحمل عنوان " أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 - 2008" والذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية حيث تناول هذا المرجع وبشكل جيد مختلف محاور الشراكة الأورومتوسطية وفي حقب زمنية متنوعة.

كما تم الإعتدال على مرجع من تأليف علي الحاج والذي يتناول فيه سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.

(1) عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 176.

إضافة إلى مؤلف مصطفى بخوش والذي يحمل عنوان "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف" والذي صدر عام 2006 وهو مرجع تناول بشكل جيد سيناريوهات الشراكة الأورومتوسطية.

كما اعتمدنا على كتاب من تأليف فتح الله ولعلو والذي هو تحت عنوان "المشروع المغربي والشراكة الأورومتوسطية عام 1997" والذي يهتم بشكل أكبر على الجانب الإقتصادي في الشراكة الأورومتوسطية.

وهناك كتب ومؤلفات أخرى تم الإعتماد عليها في هذه المذكرة.

كما تم الإعتماد على مجموعة متنوعة من المقالات المنشورة نذكر مثلا:

مقالة للسفير هاني خلاف والتي نشرت في مجلة السياسة الدولية في يوليو 2008 والتي تناولت بعض الجوانب الإنسانية على غرار حقوق الإنسان ووسائل متنوعة كالأديان والأبعاد الثقافية الأخرى في الشراكة الأورومتوسطية.

هذا وبالإضافة إلى مختلف المراجع فقد اعتمدنا كثيرا على مجموعة الوثائق الرسمية والتي تتعلق أساسا بالشراكة الأورومتوسطية فكثيرا ما تم التطرق إلى وثيقة برشلونة أو ميثاق مدريد ومختلف الوثائق والتقارير المنبثقة عن أي اجتماع وعلى مختلف المستويات فيما يتعلق بالتعاون الأورومتوسطي.

إضافة إلى هذه المراجع تم الإعتماد على شبكة الأنترنت في بعض مراحل البحث.

## تقسيم الدراسة :

من خلال هذه الخطوة سوف نتطرق إلى أو على الأقل نحاول تقديم تقسيم مسبق للدراسة التي سوف نقوم بها حيث قسمنا هذا العرض إلى ثلاثة فصول.

**الفصل الأول:** تكلمنا عن الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية وهذا من خلال طرح ثلاثة

مباحث، المبحث الأول تحدثنا فيه عن أهمية المنطقة الأورومتوسطية، سواء الأهمية الجيوسياسية، الإقتصادية أو الحضارية، وفي المبحث الثاني تكلمنا عن محاور هذه الشراكة وهي المحور

الإقتصادي والمحرك السياسي وكذا المحور الإنساني الذي يهمننا في هذه المذكرة، أما في المبحث الثالث بينا أهم المبادرات واللقاءات التي تناولت الشراكة الأورومغربية وهذا مع تغليب الجوانب الإنسانية في هذه المبادرات.

**الفصل الثاني:** قمنا بإبراز واقع هذه الشراكة في عمقها الإنساني حيث قمنا بتقسيمه إلا ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول قمنا بتوضيح أهمية الجوانب الإنسانية في الشراكة الأورومغربية وهذا من خلال التطرق للجوانب الإجتماعية والثقافية، ثم في المبحث الثاني تناولنا قضية الهجرة ومدى أهميتها وتأثيرها على العلاقات بشكل عام بين هذين الطرفين، والمبحث الثالث بينا من خلاله حقيقة هذه الشراكة خاصة في ظل فصل المحور الإنساني عن المحاور الإقتصادية والسياسية في هذه العملية.

**الفصل الثالث:** تناولنا تحديات وسيناريوهات الشراكة الأورومغربية حيث ومن خلال مبحثين تكلمنا عن معوقات هذه الشراكة خاصة المعوقات ذات البعد الإنساني ، والمبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى السيناريوهات المرتقبة حول هذه الشراكة وما هو الوضع الذي سيسود المراحل المقبلة.

## الفصل الأول:

# السياق العام للشراكة

## الأورومغاربية

## الفصل الأول: السياق العام للشراكة الأورومغاربية

لا يوجد أي مجال للشك حول أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهذه المنطقة من الأرض تحتل موقعا إستراتيجيا، وهذا ما يؤكدّه العديد من الباحثين والمختصين في هذا المجال، فمنطقة المتوسط وعلى مر العصور تشكل عنصرا حاسما في العلاقات الدولية سواء في زمن السلم أو الحرب فموقعها الإستراتيجي يجعلها نقطة التقاء ومركز تقارب كل قارات العالم، ولهذا نجد هذه المنطقة دائما تتميز بالتنافس بين مختلف الأطراف ولعل الدليل على قولنا هذا هو الصراع بين القوى الكبرى في العالم، على غرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والصين،... وغيرها من القوى في العالم من أجل الحصول على امتيازات هذه المنطقة المهمة.

## المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الأورومغاربية

من أجل إيضاح أهمية المنطقة الأورومتوسطية عموماً و المنطقة الأورومغاربية تحديداً تم التطرق إلى بعض خصائص هذه البقعة من العالم، حيث أننا أمام مجال حيوي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية كما أن الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في تزايد كبير مع مرور الوقت، وهذا من شأنه معرفة بعض أسباب الإختلاف في وجهات النظر بين أطراف الشراكة الأورومغاربية.

## المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأورومغاربية

الجيوبوليتيك أو الجيوسياسية هو: [ الميدان الذي تدور فيه التفاعلات القائمة بين المجال والسياسة وكيفية التأثير بين هذين العنصرين على الأوضاع الإجتماعية والسياسية والثقافية... كما تتم دراسة كيفية تأثير الإنسان على هذه الحقائق من أجل بلوغ غاياته السياسية<sup>(1)</sup>. ونحن هنا بصدد دراسة الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأورومغاربية اخترنا بعض آراء الباحثين والمختصين في هذا الموضوع فعلى سبيل المثال يعتبر الباحث الأمريكي M.KAPLAN أن مركز القوة الدولية في العقد القادم سيتحدد في المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث اعتبر هذا الأخير بأن منطقة البحر المتوسط هي قلب الأرض والذي يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم<sup>(2)</sup>.

وللتوضيح فلا بد من التأكيد على أن هناك تداخلاً بين المنطقة الأورومغاربية والمنطقة

المتوسطية فالمنطقة الأورومغاربية هي جزء من المنطقة الأورومتوسطية بشكل عام.

---

(1) بتصريف محمد أزهر سعيد السماك، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، عدد 162، أوت 1992، ص 25.

(2) بتصريف محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط تحييد البحر المتوسط للأمن العربي؟ قضايا عربية - بغداد، عدد 4، 1980، ص 147.

كما كتب ألفريد. ت مهان (Alfred. T. Mahant) الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية عام 1892 فيقول: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا وإفريقيا وآسيا وتوجد بالمنطقة أهم المعابر البحرية الدولية على غرار مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا والمنطقة العربية قريبا لأوروبا وهذا عامل بطبيعة الحال كثيرا ما كان مساعدا على التواصل الدائم بين ضفتي المتوسط وهذا على مر التاريخ" (1)، إذن يمكن رصد عناصر هذه الأهمية وهي كالآتي:

- المتوسط يمثل نقطة التقاء بين قارات العالم (إفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا)
- يمثل المتوسط امتدادا طبيعيا للمحيط الأطلسي والذي تقابله قارة أمريكا في جهته الشرقية وهذا من خلال أو عبر قنواته الضيقة والمتمثلة في مضيق جبل طارق.
- إذن وإنطلاقا من العنصرين السابقين فنحن أمام منطقة عبور مزدوجة
- 1- غربا: عبر مضيق جبل طارق المهم استراتيجيا تجاه المحيط الأطلسي والقارة الأمريكية
- 2- شرقا: عبر البحر الأحمر وما تتضمنه من مناطق حساسة: قناة السويس، باب المندب، خليج العقبة.

ويمكن التذليل على هذه الأهمية كذلك من خلال مجموعة التصريحات والتي تعتبر

كمؤشرات عن هذه الأهمية الجيوسياسية مثال عن ذلك:

- تصريح وزير الدفاع الأمريكي في إدارة كلنتون (William Perry: 1994 - 1997) بأن خط الأمام الرئيسي إنتقل من وسط أوروبا باتجاه المنطقة الجنوبية (المتوسط) ومن أهم معاني: "المفهوم الإستراتيجي الجديد" عدم استبعاد فرضية كون بعض دول المغرب العربي

---

(1) علي الحاج، مرجع سابق، ص 96.

باستطاعتها وضع صواريخ عابرة للقارات سيما وأن بعضها له برامج متقدمة في ميدان الطاقة والبيولوجيا.

- تصريح أميرال البحرية الأمريكية المتقاعد "ستانسفيلد تورنر" "Stans Field Turner" بعد حرب الخليج الثانية عام 1992 من تأكيده على أهمية المنطقة المتوسطية لإيصال التعزيزات إلى الخليج العربي فالإمدادات كانت مرهونة باستعمال الخط البحري: مضيق جبل طارق ثم الإنتقال نحو السويس ثم الخليج<sup>(1)</sup>...

من هنا يمكن رصد الأهمية الكبرى التي تتمتع بها منطقة البحر الأبيض المتوسط عموما والمنطقة الأورومغاربية، خصوصا فهو يتوسط قارات العالم الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا) كما يمثل المعبر الرئيسي للمواصلات البحرية بين المحيطات الثلاثة (الأطلسي، الهندي، الهادي) عبر قناتي السويس ومضيق جبا طارق<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة الأورومغاربية

تكتسي المنطقة الأورومغاربية أهمية بالغة نظرا لمقوماتها وإمكانياتها الاقتصادية.

نتكلم أولا عن الإمكانيات الاقتصادية المتاحة بالنسبة للدول المغاربية أي دول الضفة الجنوبية

فهي تحتوي على كل المؤهلات من أجل تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية، حيث تحتوي هذه

المنطقة على مساحة إجمالية تقدر بـ: 5,782.140 كلم<sup>2</sup> تشكل هذه المساحة نسبة 42% من

إجمالي مساحة الوطن العربي كما يبلغ طول شريطها الساحلي حوالي 6505 كلم أي ما يعادل

28% من سواحل الوطن العربي كله هذه المساحة منها 22,3 مليون هكتار حيث أن مساحة

الأراضي الزراعية صغيرة مقارنة بالمساحة الاجمالية، كما تتميز هذه المساحة الزراعية بمردوديتها

المتذبذبة والمتأثرة دائما بالعوامل الطبيعية بشكل مباشر، كما تمثل العائدات الإجمالية من عوائد

---

(1) بوزيد اعمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل (غرب

المتوسط نموذجاً) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، ص ص 80-81.

(2) لعرباوي نصير، البعد الإجتماعي والثقافي للشراكة الأورو متوسطية مع التركيز على (الجزائر، المغرب، تونس)، مذكرة لنيل

شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، 2007-2008، ص 15.

الزراعة مركزا مهما في دول المغرب العربي خاصة بالنسبة لتونس والمغرب<sup>(1)</sup> كما تحتوي دول المغرب العربي إمكانيات إقتصادية هامة على غرار الطاقة أهمها: النفط والغاز الطبيعي في كل من ليبيا والجزائر، والحديد والفوسفات والرصاص في كل من المغرب، تونس وموريتانيا<sup>(2)</sup>. كما تتمتع منطقة دول المغرب العربي بإمكانيات مهمة جدا فيما يتعلق بالطاقة، ففي الخمس دول المشكلة للمغرب العربي هنالك موارد اقتصادية مهمة ومتنوعة يمكن استغلالها وفق ما تقتضيه شروط إقتصاد عصري ومتكامل، وبصورة عامة فالمغرب العربي يحتوي على:

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4,585% من إجمالي الإحتياطي العالمي من النفط و7,34% من الإحتياطي العربي للبترو.
- 6100 مليار متر<sup>3</sup> من الغاز ما يعادل 3,93% من الإحتياطي العالمي وما يعادل 17,58% من الإحتياطي العربي للغاز.
- 44 مليار طن من الفوسفات ما يعادل 34% من الإحتياطي العالمي.
- 134 مليون طن من الفحم ما يعادل 16,6% من الإحتياطي العالمي.
- 210 مليون طن من الكوبالت ما يعادل 10% من الإحتياطي العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك ما يعادل 2% من الإحتياطي العالمي.

وتركز الدول المغاربية الغير نفطية على تنويع مصادر دخلها من خلال الإهتمام بتنويع مصادر دخلها ومنتجاتها على غرار النسيج والحمضيات والزيتون وبعض الصناعات الخفيفة في كل من تونس والمغرب والصيد البحري في موريتانيا<sup>(3)</sup>.

وتحاول الدول المغاربية جاهدة الرفع من مستوى أدائها الإقتصادي باستمرار هذا من خلال زيادة وتنويع مداخيلها وهذا من خلال سياسات إصلاحية واسعة لمختلف القطاعات الإقتصادية،

---

(1) عبد الهادي عبد القادر سويقي، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي ، ط2، القاهرة، 2006-2007، ص 13.

(2) علي الحاج، مرجع سابق، ص 96.

(3) فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1997، ص 14.

سواء قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، للإشارة فإن هذه الأهمية لم تكن وليدة اليوم إنما تكتسب المنطقة المغربية أهمية بالغة منذ عصور قديمة فالمغرب العربي جزء مهم من المنطقة المتوسطية، هذه المنطقة لطالما تميزت بازدهارها الإقتصادي باعتبارها معبر رئيسي للسفن وحاملات النفط وأنابيب الغاز والنفط نحو مختلف دول العالم وهذا طبعا عبر مضيق جبل طارق غرب المتوسط، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من الموانئ في المنطقة المتوسطية بشكل عام والمغرب خصوصا (طرابلس، بجاية، برشلونة، البندقية، بيتزا...)، ثم فقدت هذه المنطقة أهميتها باكتشاف رأس الرجا صالح عام 1492 وازدهرت من جديد مع الحركات الإستعمارية منذ بداية القرن 19 إلى يومنا هذا<sup>(1)</sup>.

هذا فيما يخص الدول المغربية أما دول الإتحاد الأوروبي وكما هو معلوم فهي دول في معظمها متقدمة وعلى جميع الأصعدة ففي الجانب الإقتصادي نجدها دولا ذات أهمية إقتصادية كبرى ليس على الصعيد الإقليمي فقط وإنما على الصعيد العالمي فهي رفقة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تشكل أقوى إقتصاديات العالم فلأوروبا إمكانات إقتصادية متنوعة فهي أول مصدر وأول مستورد للموارد الزراعية بأنواعها، خاصة بعد انضمام دول متوسطة للإتحاد الأوروبي على غرار إسبانيا، البرتغال، اليونان، إضافة إلى بلدان أوروبا الشرقية ذات الإمكانيات الزراعية الهائلة هي الأخرى.

كما تستحوذ أوروبا على 40% من الأسطول البحري العالمي ما يجعلها متفوقة في هذا المجال، أضف إلى ذلك قوة دول الإتحاد الأوروبي في المجال الصناعي خاصة بالنسبة للدول الكبرى على غرار ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا،... فمثلا تستحوذ دول الإتحاد الأوروبي على 25% من الإنتاج العالمي للسيارات عام 2009، إضافة إلى صناعة الطائرات بفضل شركة EADS وفروعها Airbus و Encopter...

---

(1) لعرباوي نصير، مرجع سابق، ص 16.

كما أن دول الإتحاد الأوروبي تسيطر على التعاملات التجارية مع دول الوطن العربي بشكل عام ومع دول المغرب العربي بشكل خاص فهي تأتي كشريك تجاري رئيسي وفي المركز الأول للدول المغاربية في تعاملاتها التجارية، ففي عام 1996 تمكن الإتحاد الأوروبي من تصدير حوالي 45% من إجمالي واردات الدول العربية.

وشكلت واردات الإتحاد الأوروبي جزءا مهما حيث لم تنزل عن سقف 33% من إجمالي الواردات الأوروبية وهذا رغم المنافسة القوية من بلدان أخرى<sup>(1)</sup>.

غير أن هذه الميزة والمتمثلة في الصلة الكبيرة بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي في المجال الإقتصادي لم تكن وليدة صدفة أو ظاهرة حديثة إنما هي علاقة قديمة ناتجة أساسا عن عدة عوامل أهمها: البعد التاريخي والمتمثل أساسا في الارتباط بين الدول المستعمرة والدول المستعمرة كذلك القرب الجغرافي والذي يقلل من التكاليف الإجمالية للمنتجات باختلاف أنواعها إضافة إلى تأثير المعاملات التجارية وهذا فيما يتعلق ببعض الإتفاقيات وهو ما برز وفق إتفاقيات عديدة أهمها: إتفاقية برشلونة، مجموعة دول غرب المتوسط: 5+5، الإتحاد من أجل المتوسط... غير أن كل هذه العوامل لا تبدو كافية من أجل الحفاظ على العلاقة المتميزة بين الطرفين المغاربي والأوروبي في الجانب الإقتصادي وهو ما نلاحظه وبوضوح متزايد من خلال نمو المشاركة الإقتصادية الآسيوية في المنطقة وتحديدا الصين وزيادة التعاملات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبقوة، كذلك إضافة إلى دول أخرى كإندونيسيا، البرازيل، كوريا الجنوبية... الخ<sup>(2)</sup>.

---

(1) عبد الهادي عبد القادر السويدي، مرجع سابق، ص 101.

(2) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) ترجمة د سليمان الرياش، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010، ص 44.

## المطلب الثالث: الأهمية الحضارية للمنطقة الأورومغاربية

تكتسي المنطقة المتوسطية أهمية حضارية كبرى إن لم نقل الأهم على الصعيد الدولي، وهذا ليس وليد اليوم إنما هذه الأهمية تبرز لنا منذ العصور القديمة، فبدون مزايده منطقة البحر الأبيض المتوسط حظيت ولا تزال تحظى بشهرة عالمية لم تحظى بها أي منطقة أخرى، فمنذ القدم كانت هناك أطماع متنوعة من أجل السيطرة على هذه المنطقة.

فالمناطقة المتوسطية لها عدة خصائص تاريخية فالمتوسط هو مهد الحضارات فمعظم حضارات الإنسانية شهدت ميلادها بالمنطقة المتوسطية، حيث نمت وترعرعت ثم انهارت على مشارف المتوسط كما يقول Paul Valery بول فاليري عن المتوسط "إنه فضاء متولد، إنه آلة لصنع الحضارة"<sup>(1)</sup>.

فشهدت المنطقة عدة حضارات عظيمة على غرار الحضارة الفرعونية قديما، ثم توالى حضارات أخرى على غرار الحضارة الفينيقية، الإغريقية والرومانية والتي سادت في المنطقة لأزمنة عديدة، ثم جاءت الفتوحات الإسلامية للمنطقة عبر هذا الحوض إنطلاقا من شبه الجزيرة العربية ووصولاً إلى الأندلس عن طريق المغرب العربي وصولاً إلى الأندلس في أوروبا، وبعد تراجع الدور الإسلامي توالى الحملات الصليبية وكان هدفها السيطرة على الأراضي المقدسة (فلسطين) هذا الصراع العقائدي لا يزال يسيطر على هذه المنطقة والذي هو في تزايد مستمر. لقد أبدعت هذه الحضارات والأجناس والتي كانت تقطن المتوسط أعمال عظيمة على كل الأصعدة، العلمية، الفنية والأدبية كل هذا أدى إلى تقارب حقيقي بين شعوب المنطقة وهذا كله أدى إلى بروز حضارة البحر الأبيض المتوسط، وترسخت قناعات لدى سكان المنطقة بضرورة حماية المكاسب الحضارية خاصة منها كل ما هو ديني ونقصد هنا الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية- المسيحية- الإسلام) والتي هي نابعة وظهورها الأول كان في هذه المنطقة.

---

(1) فاطمة فيلالى، مسار التعاون في حوض المتوسط - الشراكة الأورو مغاربية نموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، 2008-2009، ص 19.

وفي بحثنا هذا والذي سوف ندرس من خلاله البعد الإنساني وواقعه في هذه الشراكة الأوروبية مغاربية سوف نحاول معرفة الوضع الحقيقي لهذه السلة الحضارية، والتي تم التأكيد عليها في مختلف المحافل والنقاشات الدائرة ما بين الطرف الأوروبي ونظيره المغربي خاصة منذ إطلاق مشروع السياسة الأوروبية المتجددة في بداية التسعينات من القرن الماضي، كما تم التأكيد على هذا المحور وبصورة خاصة من خلال الإجتماع الذي ضم الدول المتوسطية وهو ما يعرف بمسار برشلونة (نوفمبر 1995) وضمن هذا السياق تم الإتفاق على إنشاء شراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية أساسها:

- الحوار والإحترام المتبادل بين ثقافات وأديان المنطقة وهذا كشرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.
- تطوير الموارد البشرية وإشراك المجتمع المدني في مسائل التنمية والتفاهم بين المجتمعات، و هي أمور كلها من الضروري تفعيلها من أجل الوصول إلى منطقة سلم وازدهار.
- وبالعودة إلى محور الدراسة الأساسي والمتمثل في المنطقة الأوروبية فإنها يمكن التأكيد على أنه من أجل الوصول إلى شراكة أورو متوسطية كهدف عام فإنها فرضية لا يمكنها التحول إلى حقيقة إلا من خلال نجاح أولا شراكة أوروبية، فهذه الشراكة هي الخطوة الأولى من أجل تحقيق شراكة أوسع. وهذا لإعتبارات عديدة تقرب طرفي المنطقة الغربية للمتوسط.
- وبلغة المصالح فمصالح البلدان الأوروبية خاصة المتوسطية منها (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) لها مصالح إستراتيجية مهمة في المنطقة المغربية فيما يخص السلة الاجتماعية والحضارية بشكل عام.

فعدد كبير من الطلاب المغربية يتابعون دراستهم العليا في فرنسا وهم يعدون بالآلاف (بين 60 و75 ألف طالب مغربي في فرنسا) والجالية المغربية في فرنسا تفوق الـ 4 ملايين نسمة.

فضلا على هذا فالدول الأوروبية حاضرة وبقوة في بلدان المغرب العربي فهناك حوالي 80 ألف شخص فرنسي يقيمون ببلدان المغرب العربي، دون نسيان المدارس الفرنسية في المنطقة المغربية.

وتشارك الدول المغربية نظيرتها الأوروبية في عدة مشاريع تعاون على غرار:

- تجمع دول غرب المتوسط 5+5 .

- منتدى فوروم المتوسط.

- حوار حلف الأطلسي - المتوسط دون ليبيا.

- عملية برشلونة دون ليبيا.

- سياسة الجوار الأوروبية دون موريتانيا وليبيا<sup>(1)</sup>.

من خلال ماترقنا إليه في الأهمية الحضارية للمنطقة الأورومغاربية يمكن التأكيد على أن هذه المنطقة دائما ما كانت تشهد إختلالات كبيرة فهناك أطروحتان تغذيان جدلا كبيرا ومنذ سنوات على المستوى العالمي هما:

**الأولى:** تنص على أنه توجد حضارة رأسمالية عالمية واحدة وأن الصراعات المستقبلية لن

تكون حضارية وإنما صراعات من نوع آخر.

**الثانية:** ترى بأن الصراع بين الحضارات والذي يهيمن على السياسة العالمية وهذا من خلال

آراء العديد من المفكرين على غرار Samuel Huntington الذي يؤكد على أنه مستقبلا الصراع

سيتمحور حول إنقسامات إنسانية وثقافية وليس على أساس اقتصادي أو أيديولوجي<sup>(2)</sup>.

---

(1) بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 282-283.

(2) عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 401.

## المبحث الثاني: محاور الشراكة الأوروبية المغربية

بعد نيل البلدان المتوسطية عامة والمغربية خاصة إستقلالها وهذا منذ النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تتأسس علاقات جديدة ومن نوع خاص بين دول المتوسط وهذا وفق أطر متنوعة يمكن حصرها في:

- الإتفاقات التفضيلية الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة من (1972-1992) ثم في إطار السياسة الأوروبية الشاملة.
- ندوة الأمن والتعاون في المتوسط CSCM.
- حوار 5+5 والمنتدى المتوسطي.
- الحوار الأوروبي العربي<sup>(1)</sup>. كلها لقاءات جمعت الدول المتوسطية المعنية من أجل بلوغ أهدافها وهي تحقيق منطقة مستقرة وهادئة وعلى جميع الأصعدة.
- غير أنه ومنذ عام 1995 وانعقاد القمة الأوروبية المتوسطية والتي جمعت 27 دولة متوسطية حيث إجتمع ممثلو هذه الدول خلال الفترة الممتدة من 27 - 28/11/1995 في مدينة برشلونة الإسبانية من أجل بحث مختلف وأهم القضايا التي تترك دول هذه المنطقة بشكل عام. تتمثل هذه الإشكاليات في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية... الخ، وسواء نجح هذا المؤتمر أم لا فهذه مسألة تتوقف في الأخير على مدى الإنجاز الفعلي للأهداف المطروحة والمتنوعة الجوانب التي أكدت عليها الأطراف المشاركة في المؤتمر، إلا أنه لا يمكن تجاهل هذا الحدث المهم لأنه أدى إلى وضع إطار مهم وحقيقي للشراكة الأوروبية المتوسطية على مدى الأعوام الأخيرة من القرن الـ 20 والعقد الأول من القرن الـ 21<sup>(2)</sup>.

---

(1) مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسات في الرهانات والأهداف، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 87.

(2) آر. كيه راماراني، الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة، د ط، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 22، ص 07.

غير أن فكرة الشراكة الأوروبيةمتوسطة بمحاورها المختلفة هي في الحقيقة إمتداد لفكرة الشراكة الأوروبيةمغربية والتي هي أساسا مشروع: إسباني، إيطالي، والذي عرف آنذاك بمشروع 5+5 والذي وافق عليه المجلس الأوروبي الذي انعقد في برشلونة عام1992 ليضم فيما بعد البلدان المتوسطية التي وافقت على اتفاقيات تعاون أو مشاركة في دول المجموعة الأوروبية وهذا يؤكد على نجاح الدول الأوروبية المتوسطية في جمع الدول الأوروبية الأخرى الغير متوسطية والدول المتوسطية الجنوبية<sup>(1)</sup>.

من خلال هذه الفكرة يمكن إستنباط الأهمية الفائقة للمنطقة المغربية وعلاقتها بدول الإتحاد الأوروبي أي أن المنطقة الأوروبيةمغربية عامل حاسم ومهم جدا يمكنه تحقيق على الأقل الإنطلاقة نحو تجسيد فعلي لهذه الشراكة بشكل إيجابي نوعا ما.

ولقد جاءت لقاءات وأفكار عديدة تلت مؤتمر برشلونة أطرت لعلاقة لا بد أن تكون جيدة على غرار سياسة الجوار الأوروبية عام 2004، أو ما تضمنه الإقتراح الفرنسي عام 2007 والمعروف بالإتحاد من أجل المتوسط أو تفعيل حوار دول غرب المتوسط المعروف ب:(5+5)، كلها مؤتمرات تناولت محاور الشراكة الأورو مغربية، وكما سبق ذكره فإنه منذ عام 1995 (مؤتمر برشلونة) كانت هناك ظروف جديدة سواء محلية، إقليمية أو دولية، أدت بالضرورة إلى إعادة النظر في الإطار العام لهذه الشراكة وهذا أدى إلى الإهتمام الشامل والمتعدد الرؤى حول محاور هذه الشراكة حيث تم التطرق إلى 3محاور أساسية وهي:

- أ- المحور الاقتصادي.
- ب- المحور السياسي والأمني.
- ج- المحور الاجتماعي والثقافي.

---

(1) جمال الشلبي، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000، ص 105.

## المطلب الأول: المحور الاقتصادي

المحور الاقتصادي هو أحد أهم محاور هذه الشراكة الأورومغاربية، ويمكننا التأكيد على هذه الفكرة من خلال وجود مقارنة قوية داخل الإتحاد الأوروبي، تعتمد هذه المقاربة على منطق مفاده أن معظم المشاكل التي تواجه بلدانا كالجائر، المغرب، تونس... أساسها إقتصادي بحت وليس كما يعتقد البعض أن هذه المشاكل إجتماعية أو ثقافية أو سياسية... فهناك مشاكل إقتصادية: (الفقر، البطالة...) وبشكل معقد ومنتشر جدا داخل الدول المغاربية خاصة والجنوب متوسطة عامة تؤديان بالضرورة إلى بؤس إجتماعي وإحباط نفسي لدى المواطنين وهذا ما يؤدي حتما إلى ظهور التوتر السياسي وزيادة الخطر الإسلامي...

ومن أجل القضاء على هذه الظواهر الخطيرة أو على الأقل التقليل منها بما يكفل تواصل عادي للحياة في هذه المناطق لابد من تحسين الوضع الإقتصادي لهذه البلدان ولا بد كذلك من تعاون إقتصادي مغربي وزيادة المساعدات المالية الأوروبية لهذه الدول باعتبارها امتداد إستراتيجي للدول الأوروبية وتحديدا الدول اللاتينية لأوروبا الجنوبية<sup>(1)</sup>.

كما أن المحور الإقتصادي هو أحد أهم محاور العلاقة الأورومغاربية وهذا منذ القدم وتحديدا منذ ما يعرف بالحوار الأوروبي العربي عام 1973 إلى غاية المرحلة الحالية والتي تعرف بالشراكة الأورومتوسطية في قالبها الحديث<sup>(2)</sup> حيث لاحظنا أن الدول الأوروبية مرتبطة أساسا بدول الضفة الجنوبية خاصة في مجال الطاقة.

ولقد ناقشت الدول الأورومغاربية المحور الإقتصادي بشكل عام وهذا ما لاحظناه في قمة برشلونة عام 1995 حيث كانت هذه السلة تستحوذ على جزء كبير من محادثات الطرفين الأوروبي ونظيره العربي والمغربي، حيث تم الإتفاق حول نقطة مهمة إعتبرت بمثابة عمود فقري للشراكة الاقتصادية والمالية وهي مشروع إنشاء منطقة تبادل حر أورومغاربية متوسطة في أفق 2010،

(1) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص ص 399-400.

(2) جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 80-81.

هذه المنطقة تضم حوالي 40 قطرا و 800 مليون مستهلك منها حوالي 100 مليون مستهلك داخل الأقطار المغاربية لوحدها، كما أن هذه المنطقة الحرة ستعرف الظهور بعد جملة من الإتفاقات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الجنوبية حيث أنه ومن خلال هذه الإتفاقات سوف يكون هناك تعاون متعدد الأبعاد بين الشمال والجنوب في قطاعات متنوعة تخص: التعاون الإقليمي ودعم فرص الإستثمار والمقاولة وتدبير الموارد الطاقوية البحرية... كما تشترط هذه الإتفاقات على ضرورة تحسين هذه الدول- الدول الجنوبية- لأدائها الإقتصادي من خلال مجموعة إصلاحات واسعة (إصلاحات هيكلية) وهذا لكي تكون إقتصاديات هذه الدول في مستوى متطلبات حرية التبادل في أبعادها الثلاثة (سلع، خدمات، رأس مال) ما عدا البعد الرابع والذي سوف نناقشه لاحقا وهو حرية تنقل الأشخاص<sup>(1)</sup>.

إذن من خلال مسار برشلونة تم التأكيد على ضرورة الإهتمام بالمجال الإقتصادي وهذا من خلال التأكيد على التعاون الإقتصادي والمالي وبناء منطقة ازدهار شاملة وهذا وفق:  
أ: إنشاء منطقة تبادل حر في حدود 2010.

ب: التعاون الإقتصادي.

ج: التعاون المالي<sup>(2)</sup>.

إذن من أجل أن يدعم الإتحاد الأوروبي إستراتيجيته إعتد على أداتين منطقة التجارة الحرة (ZLE) وأداة مالية جديدة (MEDA) حيث تتم عملية تحرير الأسواق وخصخصة النظم الإقتصادية، وأما بالنسبة للإدارة المالية الجديدة فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى الموارد الذاتية (10 مليارات دولار) بين (95-2008) وهذا وفق إقليمية محيطية حيث تمثل أوروبا المركز وأما باقي الدول فهي المحيط التابع للمركز<sup>(3)</sup>. للتذكير لم يكن إطار برشلونة الوحيد الذي أكد على

(1) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 14.

(2) Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranéenne (27-28 novembre 1995)P5.

(3) بشارة خضر، مرجع سابق، ص 68.

محورية هذه السلة إنما جاءت مواعيد أخرى على غرار سياسة الجوار الأوروبية و كذا مشروع الاتحاد من أجل المتوسط .

## المطلب الثاني: المحور السياسي

نحاول من خلال هذا المطلب توضيح الجانب السياسي والأمني ومدى أهمية هذا المحور وإعتباره ذو أولوية في الشراكة الأورومغاربية ومرة أخرى فالجانب السياسي لقي إهتماما كبيرا في الحوار الأوروبي العربي إن لم نقل المحور الأكثر تناولا في عملية الحوار هذه.

ولكن مع مجموعة التطورات الحاصلة وهذا على الصعيد المحلي، الإقليمي و الدولي طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي يعتبر إلى حد ما إمتداد للمشروع المعروف بـ:5+5، هذه الشراكة ركزت هي الأخرى وعلى غرار الحوار العربي الأوروبي على الجانب السياسي والأمني خاصة في تلك الحقبة والتي عرفت إنتشارا معتبرا للحركات الإسلامية وتدهور الأوضاع الأمنية في عدة دول مثال ذلك: الأزمة الجزائرية وما ينجر عنها من تأثيرات على الدول المجاورة - المغرب العربي- والطرف الأوروبي أيضا.

كذلك ظاهرة التدفق المتتالي لموجات الهجرة الغير شرعية خاصة من الجزء

المغاربي،وأصبحت مسألة أمنية تؤرق دول الشمال خاصة<sup>(1)</sup> من خلال مشروع الشراكة وتحديدا من خلال ما تناولته الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة الذي يعتبر بحق بمثابة مرجعية حقيقية في التعاون الأورومتوسطي، هذا المؤتمر أكد على ضرورة وضع أسس فعالة من أجل تحقيق شراكة سياسية وأمنية حيث عبر المشاركون عن قناعاتهم بأن السلم والإستقرار في المنطقة هو إرث مشترك لا بد من العمل الجماعي من أجل دعمه وتشجيعه بكافة الوسائل والإمكانات المتاحة من هذا المنطلق شددت الأطراف المشاركة على:

---

(1) جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 80-81.

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي خاصة تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية والإتفاقات الدولية الإقليمية التي تظم الأطراف المعنية، كذلك تنمية الطرح المتعلق بتحقيق دولة القانون وهذا مع التأكيد على ضرورة إحترام كل نظام سياسي وخصوصيته وأن يترك له المجال لتحقيق هذا الهدف وفق آلياته.
  - دعم الحوار بين كل الأطراف من أجل تسهيل تبادل المعلومات حول المسائل الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعمل على القضاء على التعصب بكل أنواعه<sup>(1)</sup>.
  - إحترام المساواة في حق الشعوب ومبدأ تقرير المصير.
  - الإمتناع عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول المشاركة واحترام وحدة أراضيها، كذلك العمل على فض مختلف النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة ضد وحدة أقاليم الدول الشريكة.
  - دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربة المخدرات بأنواعها<sup>(2)</sup>. إنطلاقاً من كل هذا يتبين لنا الطرف الذي حدد معالم هذا المسار أو هذا المؤتمر قد ركز على بعض النقاط الأساسية وهي تشكل الحد الأدنى من الإتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي:
  - الديمقراطية وحقوق الإنسان.
  - التسوية السلمية للصراعات والنزاعات.
  - مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة.
- للتذكير فإنه هناك عدة مؤتمرات ولقاءات جمعت الأطراف المتوسطة وناقشت المحور السياسي والأمني في المنطقة على غرار المؤتمر الثاني للشراكة الأوروبية المتوسطية في فاليتا عاصمة مالطا (MALTA) في أبريل عام 1997 من أجل تقييم إنجازات برشلونة وفي أبريل 1993 عقد

(1) Déclaration de Barcelone ,op cit, p 02.

(2) لعرباوي نصير، مرجع سابق، ص 32.

المؤتمر الأوروبي المتوسطي الثالث في شتوتغارت في ألمانيا والتي تزامنت مع أزمات عديدة على غرار أزمة كوسوفو وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط وعقد كذلك المؤتمر الرابع للشراكة الأوروبية المتوسطية في مرسيليا في 2000/11/15 والتي جاءت مع الإنتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وعرفت مقاطعة كل من سوريا ولبنان بسبب عدم إدانة الإتحاد الأوروبي لإسرائيل لإنتهاكاتهما الإنسانية.

وعقد المؤتمر الخامس في 5 نوفمبر 2001 وعودة كل من سوريا ولبنان للمشاركة في القمة وسط تصاعد واستحواذ موضوع الإرهاب والتطرف الديني لجزء كبير من هذه النقاشات<sup>(1)</sup>. كما أن هناك برامج ومشاريع منها القديمة والتي أعيد تفعيلها ومنها الجديدة التي دائما تناولت موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية وتحديد المحور السياسي على غرار اجتماع 5+5 أو المبادرة الفرنسية المعروفة بالإتحاد من أجل المتوسط أو سياسة الجوار الأوروبية... غير أنه يمكن القول بأن هذه الشراكة من الممكن تحقيقها خاصة بعد تأزم الأوضاع الدولية منذ 2001/09/11 تتمثل هذه الإمكانيات في مجموعة من الإعتبارات وعوامل تتوقف عليها الشراكة هي كالآتي:

- القضية الفلسطينية والتي من دونها لا يمكن الحديث عن هذه الشراكة فهي السبب الرئيسي لتشنج العلاقات الدولية وعدم حلها يفسره 90% من أسباب الخلافات ذات الطبيعة الثقافية.
- تصاعد الإرهاب والذي يمثل الوقود لإشعال الصراع الحضاري.
- تطور حاجيات المواطن في جنوب المتوسط خاصة في جزئه الغربي وازدياد مطالبه نتيجة تطور المستوى الفكري والإقتصادي والتفتح على الخارج.
- ظاهرة الإسلام السياسي والتي لا بد من التعامل معها على غرار النموذج الجزائري وتأثيره على الدول المغاربية الأخرى.

---

(1) علي الحاج، مرجع سابق، ص 215.

- تراجع داخلي للطموح الأوروبي أدى إلى ضعف الإنفتاح الأوروبي على الخارج بصفة عامة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: المحور الإجتماعي والثقافي

البعد الإنساني في العلاقات المتوسطية هو بعد أهم وأشمل من البعدين الإقتصادي والسياسي، فهو إطار علاقة تهتم بالإنسان العادي كما أن هذا الجانب يتسم بالحركية والإختلاف والإحتكاك المستمر والذي لا مفر منه، كما يهتم هذا الجانب بتمية الروابط بين الشعوب وهذا ما سيؤدي حتما إلى توطيد العلاقات إلى مستويات أخرى (مستوى الحكومات)، كما أن هذا المحور له أهمية كبرى وعلى مر العصور، فمنذ القدم كان الإحتكاك قائما بين شعوب الضفتين وكان التأثير العمودي باستمرار بين الطرفين سواء شمال جنوب أو جنوب شمال فالحضارة كما هو معلوم أخذ وعطاء وقد عبر عن ذلك ريمون افروا (عضو في البرلمان الأوروبي) وهو من أبرز رفاق الجنرال ديغول قائلاً: "إن رئيسي كان يحدثني دائما أن الحضارة الإنسانية التي نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم العربي والعالم الأوروبي، إن أوروبا والعالم العربي مرشحان لإحتلال مكانة القوة الثالثة في العالم وحفظ التوازن الدولي"<sup>(2)</sup>. إذن فالعلاقات قائمة ومنذ العصور القديمة بين الدول المطلة على البحر المتوسط ونقصد هنا سواء كانت هذه العلاقة قائمة على الصراع أم على الوفاق.

أما في العصر الحديث والذي يهمننا فيمكن القول بأن العلاقة بين دول المتوسط عموما استمرت، فمثلا فرنسا حاولت ومنذ عام 1958 إشراك تونس والمغرب في السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية والتحاق الجزائر بهما عام 1962 أي مباشرة بعد الاستقلال<sup>(3)</sup>، للتذكير

(1) الندوة الخامسة ، الشراكة الأورو متوسطية (التقرير - الوثائق)، تونس 2006/10/31.

(2) علي الحاج، مرجع سابق، ص 185.

(3) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 77.

فالجزائر كانت عند التوقيع على معاهدة روما عام 1958 جزءا من الأراضي الفرنسية وتابعة لها وهو ما تشير إليه بوضوح مخطط قسنطينة ص 55 في الصفحة 387\*.

وكانت هذه هي البداية نحو علاقات قائمة على نوع جديد بين البلدان المتوسطية فالبلدان الأوروبية لم تعدد دولا ذات صفة إستعمارية للدول الجنوبية بعد نيل البلدان الجنوبية إستقلالها، كما إنتهجت الدول الأوروبية عدة سياسات تجاه دول الضفة الجنوبية من المتوسط منذ الستينات من القرن الماضي، بدأت هذه الإتفاقيات مقتصرة على المجال التجاري ثم حققت قفزة نوعية نحو مجالات أخرى مالية وإقتصادية. عرفت بإتفاقيات التعاون وأخيرا إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتي أصبحت أكثر شمولية وأوسع نظرة لمجالات أخرى، سياسية، أمنية، إقتصادية، مالية وإنسانية. فلقد مرت السياسات الأوروبية بعدة مراحل تميزت كل واحدة منها بمجالات معينة هذه المجالات كانت خاضعة للظروف والمستجدات الدولية والمحلية في المنطقة المتوسطية عموما ومنطقة المغرب العربي خاصة.

و يمكن حصر تلك السياسات في مراحل ثلاثة هي كالتالي:

**المرحلة الأولى 1969-1973:** السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

**المرحلة الثانية 1976-1987:** السياسة الشاملة المتوسطية.

**المرحلة الثالثة 1988-1995:** السياسة المتوسطية المتجددة.

غير أن الملاحظ للعلاقات القائمة بين الضفتين الأورومغاربية إلى غاية 1995 لم تنفي تماما البعد الإنساني في الحوار الأوروبي المغاربي، لكنها بالمقابل لم تولي أهمية حقيقية خاصة في ظل أهمية هذا المحور والذي لا بد أن يكون له أولوية حقيقية في أي علاقة من شأنها تحسين وجهات النظر بين الطرفين فمن خلال ما سبق الأهمية دائما كانت للجانبين الإقتصادي والسياسي<sup>(1)</sup>.

---

\*مخطط قسنطينة، ص 55، ص 387.

(1) لعجال أعجال محمد الأمين، استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، 2006-2007، ص 143.

ومنذ إعلان مؤتمر برشلونة تم التأكيد على أهمية المحور الثقافي والإنساني في هذه الشراكة، بحيث يمثل قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم بين الشعوب، ومن أهم المبادئ المعلن عنها في هذا المؤتمر:

التأكيد على أن الثقافة والحضارة في ضفاف المتوسط تشكل عنصر أساسي في التقارب بين الشعوب ومن هنا لابد من تعزيز التبادل الثقافي.

تنمية الموارد البشرية عن طريق تأهيل الأفراد وفق سياسات مستدامة للبرامج التنموية. إشراك المجتمع المدني في عمليات التحول بأنواعها الإقتصادية، السياسية والاجتماعية. التعاون في مجال الهجرة وتسهيل انتقال الأفراد.

تنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة للتعبير عن الموروث الثقافي.

تنمية المبادلات بين المجتمع المدني عن طريق البرامج اللامركزية للتعاون<sup>(1)</sup>.

أهمية القطاع الصحي في تحقيق التنمية المستدامة وضرورة مشاركة المجتمع المدني في تحسين النشاطات وترقية السكان صحيا ومعيشيا.

هذه هي مجمل المبادئ المتفق عليها فيما يخص الجانب الإنساني في الشراكة الأورومتوسطية وفي مؤتمر برشلونة ومنذ تلك الحقبة والفترات المتلاحقة أخذ الحديث يتصاعد عن أهمية المحور الإنساني و باستمرار.

وهذا ما يمكن أن نلاحظه لاسيما اللقاءات المتتالية لمسار برشلونة في حد ذاتها أو فيما يتعلق بمشاريع متوسطية جديدة جاءت كبدايل أو كمكملات للمشاريع السالفة.

نذكر على سبيل المثال اجتماعات دول غرب المتوسط ، والتي أصبحت تركز على الجانب الإنساني والبعد الثقافي بشكل كبير حيث مثلا أصبحت مواضيع كالهجرة، التطرف الديني... تدرج كقضايا نقاش رئيسية، ففي لقاء وزراء الدفاع الـ10 دول من غرب المتوسط عام 2004 بفرنسا تم التأكيد على ضرورة التعاون لمواجهة أخطار مهددة للمنطقة كالإرهاب، تهريب المخدرات، الهجرة

(1) Déclaration de Barcelone, op cit, p p10\_11.

بأنواعها... مسألة أخرى تتمثل في دور الجالية المغاربية المقيمة في أوروبا في مشروع الشراكة الأورومغاربية باعتبار المهاجر حلقة وصل بين الضفتين<sup>(1)</sup>.

أما مؤخرا فقد تم التحدث بإسهاب أيضا عن موضوع الشراكة الأورومغاربية في بعدها الإنساني، ونقصد هنا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط والذي هو بالمناسبة فكرة فرنسية بالأساس وهذا ما لمسناه بوضوح من خلال خطاب المرشح للرئاسة آنذاك نيكولا ساركوزي في 7 فبراير 2007 في طولون حيث تحدث هذا الأخير كثيرا عن المتوسط ببعده الإنساني وإرثه الروحي حيث قال: "إدارة الظهر إلى المتوسط فإن أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران ظهرهما للماضي" بينما كانتا في الواقع "تديران الظهر لمستقبلهما" لأن "مستقبل أوروبا في الجنوب" ويواصل ساركوزي إندفاعه عندما يتحدث عن حلم يراوده ألا وهو اليوم الذي يرى فيه الطفل اليوناني يتوقف عن كره للطفل التركي وعندما يتوقف الطفل الفلسطيني عن كره الطفل الإسرائيلي، إذن التأكيد هنا جاء بإسهاب عن القيم الإنسانية والروحية التي تميز المنطقة الأورومتوسطية العريقة جدا حسب ساركوزي. ولقد أعاد ساركوزي نفس الخطاب عند زيارته لطنجة عام 2007 والذي إعتبر الثقافة والتعليم والصحة والرأسمال البشري وأيضا العدالة والنضال من أجل مكافحة عدم المساواة ضمن أولوياته في هذا المشروع<sup>(2)</sup>.

وتمت الإشارة إلى الشراكة الأورومغاربية من خلال هذا المشروع حيث تم اعتبار الفضاء الأورومغاربي ممرا بين الشعوب، وتم التأكيد على البعد التاريخي والإنساني بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية خاصة في ظل التقارب الكبير بين ضفتي المتوسط، وتم الربط بين نجاح الشراكة الأورومغاربية كحجرة أساس للشراكة الأورومتوسطية كطموح لمشروع متكامل.

---

(1) غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورو متوسطي منذ منتصف السبعينات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، أبريل 2005، ص 65.

(2) بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 221 223.

وهناك مشاريع أخرى تناولت هذه القضية بالتحديد أي الجانب الإنساني في التعاون الأوروبي المتوسطي يمكن الإشارة إليها أيضا على غرار المشروع المعروف بسياسة الجوار الأوروبية والتي أكدت على حريات أساسية لحياة أمثل في المتوسط ومنها حرية إنتقال الأفراد... هذه المبادرة لم تلقى ترحابا واسعا من الأطراف المدعوة للمشاركة فيه ،حتى فيما يخص الدول التي لا تنتمي إلى المتوسط مثال ذلك روسيا، كما لم يلق هذا المشروع الترحيب صراحة من طرف كل من الجزائر ومصر في قمة لوكسمبورغ (ماي 2005) حيث رفضت هاتين الأخيرتين صراحة لما تريد أوروبا إقتراحه في إطار سياسة الجوار الأوروبي<sup>(1)</sup>.

إن هذه هي جملة المحاور التي تم الإتفاق عليها من خلال إتفاقيات الشراكة بين طرفي المتوسط (الإقتصادية، السياسية، الإنسانية والثقافية) غير أن المحور الذي يهتما أكثر في موضوعنا هو الجانب الإنساني وتحديدًا على مستوى الشراكة الأوروبية المغاربية.

### **المبحث الثالث: محطات الشراكة الأوروبية المغاربية**

في هذا المبحث سوف نتناول أهم محطات الشراكة الأوروبية المغاربية، ففي حقيقة الأمر هذه العملية التشاركية و التي جمعت بين طرفين أساسيين من المنطقة المتوسطية لم تكن وليدة الصدفة إنما هي تحصيل حاصل لمجموعة من الظروف و التحديات كلها أمور ساعدة على تأسيس هذا النوع من أنواع الشراكة ووفق محطات متفرقة وللتذكير فإن كل مرحلة من هذه المراحل كانت تخضع لمختلف الظروف آنذاك سواء المحلية، الإقليمية أو الدولية.

### **المطلب الأول: مجموعة دول غرب المتوسط (5+5)**

هو طرح للرئيس الفرنسي فرانسوا ميران ووزير خارجيته كلود شيسون<sup>(2)</sup> حيث كان هذا الطرح عام 1983 حين أعلن من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط. كان في البداية

---

(1) حسن المصدق، لغز فرنسي: مشروع الاتحاد المتوسطي يبيعنا خرزا ليأخذ ذهبًا، العرب الأسبوعي، السبت 2008/04/12، ص 15.

(2) جمال الشلبي، مرجع سابق، ص 104.

يضم: إسبانيا + فرنسا + البرتغال كأطراف أوروبية، في المقابل نجد كل من الجزائر + المغرب + تونس كأطراف مغاربية. وكانت حوارات هذا التجمع إقتصادية كما كانت الفكرة مرحب بها لدى كل من تونس و المغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيع الحوار لمسائل أمنية وهو ما لقي المعارضة بالنسبة للطرف الأوروبي.

وفي عام 1986 تبنى Bettino Graxi و F. Gonzales نفس الخطاب وهي الفترة التي عرفت

تحرك المجتمع المدني بالمنطقة تجاه المشاكل الإقليمية، وهنا جاء مؤتمر مرسيليا في 25-

1988/02/27 لمناقشة ثلاث محاور هي المحاور: المالية، الصناعية، العلاقات الأورومغاربية، ثم

جاء مؤتمر طنجة في 24-1989/03/27 لتطرح فكرة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط.

وكتتويج لهذه النقاشات جاء مؤتمر روما في 10/10/1990 والذي ضم وزراء خارجية تسع دول

من غرب المتوسط وهنا مالطا لم تكن حاضرة. حيث ناقش وزراء خارجية هذه الدول مسائل

متنوعة إقتصادية، إجتماعية، سياسية.... وعقد في 26-1991/10/27 بالجزائر مؤتمر آخر

عرف بتجمع 5+5 وهنا مالطا كانت حاضرة<sup>(1)</sup>.

حيث تم اقتراح إحداث ثمانية فرق عمل وزارية لوضع برنامج عمل وتعاون بين هذه الدول.

وكان من المفروض إجتماع آخر بتونس إلا أنه تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا

بسبب قضية لوكاربي وتورط الطرف الليبي فيها وأيضا بسبب المشاكل الأمنية في الجزائر.

حيث تجمد هذا الحوار عشرية كاملة 1991-2001 لتتبعث فيه الروح مجددا في 25-

2001/10/26 بلشبونة وهذا وفق مبادرة من البرتغال ولقد انتهى هذا الاجتماع بوضع توصيات

تؤكد على ضرورة تفعيل هذا المشروع والذي أتى بعده إجتماع مماثل في تونس في 5 6 ديسمبر

2003.

إذن وكما سبق ذكره فهذا المشروع أساسا ومنذ بوبادره الأولى عام 1983 كانت أهدافه إقتصادية

بالأساس، ثم عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد مؤتمر روما عام 1990 حيث أصبح البعد

(1) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص ص 89-90.

الإنساني وهو الذي نحاول بحث جوانبه في موضوعنا هذا تحديداً أكثر أهمية، حيث لاحظنا من خلال هذا المشروع مجموعة رهانات وتحديات تم التأكيد عليها.

وللتأكيد فإن هذا الحوار لا يشكل تحدياً لمشروع برشلونة الذي يعتبر المرجعية التي تحضى بالأفضلية لدى مختلف الأطراف فحوار (5+5) يبقى إطاراً للحوار الخصوصي بين دول المغرب العربي والجانب الأوروبي الجنوبي وإنه ووفق الحركة المشهود لها منذ 2001 وبالنظر للرهانات السابق تشخيصها والمقاربة المعتمدة في مواجهتها، كلها عناصر تدفع بالقول بأن الحوار (5+5) أكثر من حوار غير رسمي.

فهو فضاء وظيفي مشترك سيعزز بلا شك الفضاءات الأخرى، وهذا ما أكده الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وحرصاً على أنه إطار يعطي دفعا جديداً لعلاقات الشركة الأورو متوسطية بشكل عام، وليس أدل على ذلك من الرهانات على اختلافها إنطلاقاً من البعد البشري مرورا بالتنموي والأمني وصولاً إلى الحضاري.

**أ الرهان البشري:** والذي يتناول قضايا الهجرة ومعالجة قضايا الإنغلاق وضرورة الوصول إلى النظرة الإنسانية والاجتماعية والثقافية في هذا المحور لا نظرة أمنية بحتة، وكذا مراعاة الوضع الديمغرافي في المنطقة المتوسطة ككل وإرساء نظام جديد للهجرة المنظمة وكذا تنسيق التعاون فيما يخص الهجرة العشوائية. من خلال هذه المقاربة تتحول الهجرة إلى عامل إثراء حضاري وثقافي متبادل وتشكل دعامة هامة للتنمية في دول المغرب العربي.

**ب الرهان التنموي:** والذي يتناول مشاكل إقتصادية.

**ج الرهان الأمني:** يتناول موضوع الإرهاب ومعالجة أسبابه والتنسيق بين الدول المتوسطية لمحاربه.

**د الرهان الحضاري:** وهو رهان مهم خاصة مع تنامي فكرة صدام الحضارات (لصامويل هانتغتون) بعد أحداث 2001/09/11 والنظرة العدائية للعرب والمسلمين.

لذلك وجب التصدي لهذه الحملة الخاطئة والتأكيد على أنه من الصحيح العيش في فضاء متوسطي آمن على جميع الأصعدة.

إن هذه الرهانات مهمة جدا لمستقبل المتوسط فالرهان الأكبر يكمن في القدرة على مواجهتها في إطار مقارنة شاملة تعتمد استراتيجية مواجهة متوازنة ومتزامنة لكافة هذه القضايا، وهذا هو مفتاح نجاح حوار (5+5) كما أن الوعي بخطورة هذه القضايا لدى دول غرب المتوسط وتزايد توافق الدول في معالجتها يجعل هذا الفضاء الأقدر على كسبها جهويا والتمهيد لكسبها إقليميا<sup>(1)</sup>.  
ثم جاء اجتماع 2001 بلشبونة بمشاركة ليبيا هذا بعد ثلاثة أشهر من ندوة مرسيليا الأورو متوسطية وهذا يعكس نوعا ما خيبة الأمل حيال عملية برشلونة رغم إصرار أطراف هذا المؤتمر على أن المشروع إمتداد لمؤتمر برشلونة، هذا الاجتماع يهدف بدرجة كبيرة الإنعزال عن تأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي.

إذن يمكن تلخيص العناصر التي سرعت هذا التنشيط إلى حد تبني دبلوماسية القمة - قمة تونس - وهي مبادرة أولى من نوعها بين ضفتي المتوسط في عدة عوامل:

- الخيبة حيال عملية برشلونة.
- الهجرة السرية.
- توقف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.
- تداعيات أحداث الـ: 2001/09/11.
- خوف دول المغرب العربي من أن يدير له الإتحاد الأوروبي ظهره خاصة بعد توسعه شرقا.

---

(1) مقالة لـ المنذر الرزقي: حوار 5+5 دفع جهوي لمسار اقليمي من الموقع:

- التنافس الأوروبي الأمريكي (تموقع الإتحاد الأوروبي في فئائه الجنوبي) رغم أنه لا يمكن ذلك<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: مسار برشلونة

طرح الإتحاد الأوروبي ابتداء من 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط يتمثل فيما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية تتدرج هذه الشراكة ضمن نظرة جديدة للإتحاد الأوروبي في إطار الإستجابة للتحديات الجديدة والمعقدة في تلك المرحلة من أهم هذه التحديات:

- التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيها دول شمال إفريقيا وتحديدا دول المغرب العربي.

- ومن أجل التصدي لهذه التهديدات والمخاطر وكذا تعميق العلاقات والروابط الثنائية والجماعية لدول المنطقة في مختلف المجالات مع التأكيد على الجانب الإجتماعي والثقافي والذي عرف إهتماما كبيرا في هذا المؤتمر لم يشهده من قبل، رغم أن هذا المؤتمر يعتبر امتدادا لمؤتمرات سابقة.

انعقد هذا المؤتمر يومي 27-28/11/1995 والذي ضم 27 دولة، 15 دولة تمثل الإتحاد الأوروبي و12 دولة تمثل دول الشاطئ الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط ( مصر - الجزائر - تونس - المغرب - موريتانيا - إسرائيل - السلطة الفلسطينية - سوريا - لبنان - مالط - قبرص)<sup>(2)</sup>.

يعتبر مجال الشراكة الثقافية من أهم مستويات الشراكة حيث إن هذا المجال يمثل مجال حقيقي للتقارب وتطوير الإدراك المتبادل بين دول المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية جاء هذا المؤتمر ليؤكد على مجموعة من المبادئ من الممكن التوصل إليها عن طريق العمل المشترك بين كافة

(1) عبد النور بن عنتر ، البعث المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005 ص ص 99-100.

(2) محمد أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 140، أبريل 2000، ص 19.

الأطراف وهذا من أجل تحسينا للصورة الكاذبة التي يحملها كل طرف عن الآخر أضف إلى هذا التصدي لكل أنواع وأشكال العداء الإنساني المتمثلة أساسا في العنصرية والتعصب والتمييز<sup>(1)</sup>. ويؤكد المشاركون على مجموعة من المبادئ أهمها:

- الحوار وإحترام المتبادل بين الثقافات والأديان ويعتبر هذان المقتربان ضروريان للتقريب بين الشعوب، وفيما يخص هذا العنصر فقد تم التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في خلق جو من التفاهم المشترك.

- التأكيد وبالإحاح على ضرورة تحقيق تنمية بشرية مستدامة وهذا فيها تعلق بمبادئ التعليم وتأهيل الشباب وتكوينهم وكذا ضمان يسر التبادلات الإنسانية بين ضفتي المتوسط.

- الاعتراف بالدور الأساسي لذي يلعبه المجتمع المدني، والذي يعتبر عاملا هاما لتقارب الشعوب، فمن خلال المجتمع المدني يمكن تطوير الجانب الإنساني في هذه الشراكة الأورومغاربية فهو يسهل المبادلات بين فواعل التنمية، هذا إضافة إلى الجامعات والمجموعات البحثية، إعلام، جمعيات مدنية، منظمات، نقابات...

لذلك كان التركيز قويا على ضرورة التعاون اللامركزي والعمل على دعم المؤسسات الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني، كما تم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجيات فعالة من أجل مساندة النمو الديمغرافي في المنطقة وخاصة دول الضفة الجنوبية للمتوسط والذي أصبح تحديا كبيرا للدول المشاركة<sup>(2)</sup>.

إذن ومن خلال هذه المبادئ وهي باختصار فالمضمون الحضاري والإنساني لمسار برشلونة هو بمثابة روح جديدة لمسار الشراكة الأورو متوسطية والتي تعتمد على الإدماج بدل الإقصاء والتي تتعدى إلى الوسائل الكلاسيكية والتي تركز على القادة والسياسيين إنما تكون بمشاركة الأفراد

---

(1) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سابق، ص 184.

( 2 ) Pour une véritable implication de la société civile dans le site:  
<http://www.cercle.lu/imprimer.php3?id-article.m:706.14/11/2006>.

والمجتمعات المدنية وتحقيق التبادل الثقافي والحضاري بدل تهميش وإقصاء الشعوب. خاصة في ظل رواج النظريات التي تلح على صراع الحضارات ورفض الآخر...

وهذا كله لا يتحقق إلا مع تطبيق مجموعة من الخطوات وهي ملخصة في فقرات ثلاثة هي:

**الفقرة الأولى:** إنشاء حوار شامل وهذه الأولوية في تأسيس مسار برشلونة وتعميق الحوار وتقريب أطراف المتوسط وهذا من أجل الوصول إلى الغاية الأسمى من الشراكة وهي التعاون، وتضمن إعلان برشلونة بندا يشجع التبادل بين المجتمعات المدنية عن طريق المشاركة الإنسانية والثقافية عن طريق:

**البرنامج المتعددة في المجال الثقافي:** ويمكن الإشارة إلى هذه البرامج في:

**برنامج ميديا للديمقراطية:** (MedaDemocratie) هدفه إقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة، من خلال ترسيم مشاريع مدعمة من طرف منظمات غير حكومية.

**برنامج أوروماد للشباب:** (Euromedjeunesse) من أجل تسهيل إدماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية ورصد لهذا البرنامج حوالي 10 مليون أورو في القسم الأول و14 مليون أورو في القسم الثاني.

**برنامج ميديا السمعي البصري:** Med Audio Visuel رصدت له حوالي 20 مليون أورو هدفه تعزيز التعاون في هذا المجال، إضافة إلى برنامج التراث المتوسطي والذي يقوم على حفظ التراث المادي والغير مادي، وهو مكون من:

- البرنامج 1 تم إطلاقه عام 1998.

- البرنامج 2 تم إطلاقه عام 2000.

تعزيز التعاون اللامركزي: أي ما بين الهيئات المحلية للضفتين وهذا يسمح بـ:

- تبادل الخبرات بين صناعات القرار المحليين.

- تلمين الإدارة المحلية وتعزيز الديمقراطية.

- التأكيد على الحكم الراشد وتفويض السلطة المركزية للسلطة الإقليمية، وكمثال على ذلك المعاهدة الموقعة بين الجزائر وباريس عام 1997 فيما يعرف بالتوأمة، ففي الجزائر عقدت 47 عملية توأمة يخص ولايات جزائرية ومقاطعات فرنسية.

### الفقرة الثانية: زرع روح الإدماج

فالشراكة لا تقوم إلا على أساس القبول بالطرف الآخر، ولقد أرجع الكثيرون أن تضمين البعد الإنساني في عملية الشراكة له أهمية كبرى هدفها تجنب الرفض الشعبي للمسار، إذن فقد تم إرساء هذا الجانب من أجل تجنب هذا المسار ما آلت إليه المشاريع السابقة، والذي يبدو بالفعل بمثابة هيمنة الطرف الأوروبي كقوة مهيمنة على الطرف الجنوبي.

### الفقرة الثالثة: رأب الهوة الفاصلة

من أجل هذه النقطة لا بد من جعل المنطقة مستقرة وأمنة ذات تبادل حضاري تسوده الحرية والديمقراطية، من هنا يمكن القول بأن المحور الثقافي بإمكانه أن يكون أكثر فعالية من المجالات السياسية والإقتصادية من حيث نقل الديمقراطية إلى بلدان المغرب العربي وإحداث تغيير قاعدي عن طريق المجتمع المدني وحتى في غيار الأطر الرسمية إنما عن طريق علاقات إنسانية واجتماعية فعالة<sup>(1)</sup>، للتذكير فالتوقيع على هذه الاتفاقية فيما بعد ونتيجة مشاورات مستمرة بالنسبة للدول المغاربية وهي كالاتي:

- تونس: أول بلد عربي يوقع على اتفاقية الشراكة في: 1995/07/17.
- المغرب في: 26 فبراير 1996 و بعد مفاوضات شاقة خاصة في ملف الزراعة والصيد البحري.
- الجزائر: إنتهت المفاوضات في 19 / 12 / 2001 وكان التوقيع على الشراكة الأورو جزائرية لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005<sup>(2)</sup>.

(1) فيلاي فاطمة، مرجع سابق، ص ص 56-62.

(2) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 193 - 197.

## المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية إحدى المشاريع الأوروبية المقدمة لمجموعة الدول المحيطة بها أو بعبارة أخرى للدول المجاورة لبلدان الإتحاد الأوروبي، فمثلاً يدل عليها اسمها تنبثق هذه السياسة عن المؤسسات الأوروبية وتتدرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

ثم تصور سياسة الجوار الأوروبية في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسيع الإتحاد الأوروبي عام 2004 وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة اعتباراً لضعف الشراكة الأورو متوسطة، فقد تم توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشمل البلدان المنطوية تحت هذه الشراكة ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبية أيضاً واستكملت في ربيع 2004.

تعني سياسة الجوار الأوروبية ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول<sup>(1)</sup>.

ولقد لخص رومانوبرودي في نوفمبر 2004 عرضاً لسياسة الجوار الجديدة ووصف جيران الإتحاد الأوروبي ب: حلقة الأصدقاء (ring of friends) ولخص سياسة الجوار الأوروبي بأنها تشمل كل شيء ما عدا المؤسسات. مؤكداً بذلك على ضرورة تنمية المبادلات ومغلقاً في الوقت ذاته أي إمكانية للانضمام إلى هذا الكيان، ووفق البيان الأول للمفوضية الأوروبية بخصوص سياسة الجوار في 11 مارس 2004 فقد تم تقسيم الدول المعنية بهذه السياسة لمجموعات:

- روسيا.
- أوكرانيا، مولدافيا وبييلاروسيا.
- بلدان جنوب المتوسط.

---

(1) سياسة الجوار الأوروبي، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورو متوسطي 21 أكتوبر 2006.

- بلدان البلقان الغربية.

وأعتبر القوقاز الجنوبي خارج مجال التطبيق الجغرافي للمبادرة الأوروبية<sup>(1)</sup>.

ولقد زودت هذه السياسة بأداة مالية جديدة عرفت بـ الجوار الأوروبي وأداة المشاركة وهي أداة جديدة ستحل محل برنامج ميذا في الدول المشاركة في هذه السياسة بداية عام 2007<sup>(2)</sup>. وكان الاتفاق على مبلغ 14,9 مليون أورو وهو رقم يعادل تقريبا ضعف المبلغ المخصص للمرحلة 2000-2005 (8,5 مليون يورو لبرامج Meda - Tacis)<sup>(3)</sup> وانطلاقا من هذه المعطيات الأولية فإن دول جنوب المتوسط معنية مباشرة بهذه السياسة وبما أن دول المغرب العربي تتدرج ضمن هذه العملية، غير أن الجزائر اختارت عدم الإنضمام إلى هذه السياسة وهذا ما أعلنته صراحة بأنها غير مهتمة كثيرا بها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية الجديدة ليست إجبارية على أي ظرف كان.

ولقد ناقشت الأطراف الواضحة لهذه السياسة مختلف السلالات التي تم التأكيد عليها دائما في

مثل هذه الاجتماعات فإضافة إلى المحاور السياسية والإقتصادية تم التأكيد على الجانب

الإجتماعي والثقافي كذلك، حيث تم اقتراح العديد من القضايا ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية

وحقوق الإنسان وتعزيز التفاهم المتبادل والروابط الثقافية من خلال الحوار بين الحضارات<sup>(4)</sup> وجاء

فتح هذه الملفات بالأساس من نقطة انطلاق رئيسية مفادها غياب هذه المؤشرات الأساسية في

العالم العربي عموما وبلدان المغرب العربي خصوصا.

للتذكير فإن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل عملية برشلونة إنها هي سياسة مضافة إليها وهو ما

عبرت عنه بنيتا فيريروفالدنر (مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار لأوروبي) بقولها أن

سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل برشلونة إنما هي محسنة لها.

---

(1) بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 184-185.

(2) محمد مطاوع، أوروبا و المتوسط...من برشلونة الى سياسة الجوار. سياسة دولية، عدد 163، يناير 2006، ص 41.

(3) بشارة خضر، نفس المرجع، ص 188.

(4) عبيد الغندور، الشراكة الأوروبية مع العرب و إسرائيل...دراسة مقارنة، سياسة دولية، عدد 165، يوليو 2006، ص 12.

إذن فدول الإتحاد الأوروبي تقدم حوافز عديدة للدول المشاركة في هذه العملية من خلال فتح المجال في التعاون في ميادين إنسانية عديدة، على غرار البحث العلمي والبيئة والتعاون الثقافي لمنهج مدني... الخ (1) كما أنه ووفق المسعى الجديد لهذه السياسة فالإتحاد الأوربي يقيم التقدم المنجز من قبل الجيران في تبني المعايير الأوربية واحترام القيم المشتركة من ثم تقرير أوجه التكيف المطلوب وهذا قد يكون:

**تكيف سلبي:** قد يؤدي إلى فصل الجار من صيغة الجوار.

**تكيف إيجابي:** قد يؤدي إلى تحسين التعاون، زيادة في الحافر المالي...

إذن فهذه السياسة القديمة الجديدة مددت حدود الإتحاد وعرضته لتحديات جديدة، فسياسة الجوار هذه أرادت لنفسها أن تكون حلا وسط بين الشراكة (Partnership) و (Membership) وتتطلع هذه الشراكة إلى ما هو أبعد من التبادل الحر ولكن مع البقاء في وضع أدنى من العضوية، فبالنسبة للدول الأوربية تتطوي هذه السياسة على دينامية إيجابية في محيطها المباشر، حيث نرى العلاقة بين هذه الدول قد تقوت وهذا لصالح الجميع.

### **المطلب الرابع: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط**

عند انعقاد مؤتمر روما الثلاثي (فرنسا+إسبانيا+إيطاليا) يوم 20/12/2007 توج ببناء روما الذي دعا إلى قمة متوسطة، كما أن الرئيس الفرنسي ومنذ كان وزيرا للداخلية كان من بين المنتقدين بشدة لمشروع برشلونة.

ففكرة الإتحاد المتوسطي التي صارتت تعرف بالإتحاد من أجل المتوسط لاحقا فرضت نفسها في اجتماع الإتحاد الأوربي ببروكسل (مارس 2008) رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القمة، قدمت فرنسا من خلال هذه القمة عرضا لبقية الدول الأوربية يرسم ملامح الإتحاد الجديد والذي يهدف أساسا إلى:

---

(1) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 42.

1- تطوير التزويد بالطاقة.

2- تأميم الحزام الجنوبي للمتوسط والذي يعتبر منطقة حساسة.

دعا الرئيس ساركوزي لهذا المؤتمر في أثناء حملته الانتخابية (2007/02/07 بطولون) حيث جدد الدعوة للتعاون والإتحاد المتوسطي خاصة في زمان العولمة وبعد أن أصبح رئيسا أطلق الدعوة لحلمه الكبير في بناء حضارة متوسطة وهذا ماجاء في خطابه بطنجة يوم 2007/10/23 وقال بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء وركز ساركوزي على البعد الإنساني ودوره في بناء هذا المشروع<sup>(1)</sup>.

أهداف المبادرة الفرنسية.

كما هو معلوم فمبادرة الإتحاد من أجل المتوسط فكرة طرفها الرئيسي هو الجانب الفرنسي إذن فهذه المبادرة جاءت لإعتبارات عديدة أهمها:

- القناعة التامة بأن مجال فرنسا الحيوي هو جنوب المتوسط وهذه حقيقة واقعة يؤكدها التاريخ نفسه.

- الإقْتداء بنماذج أخرى على غرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جنوبها فهي تستثمر مثلا من 20 إلى 25% من الإستثمارات الاجمالية في المكسيك. واليابان التي تسيطر على محيطها الآسيوي بحوالي 15 إلى 20% من إجمالي إستثمارات إندونيسيا وهو مالا تتوفر عليه فرنسا وتظل عاجزة عن الوصول إليه في المنطقة المتوسطية.

- التقليل من ظاهرة الهجرة الغير شرعية وكذا التقليل من مشكلة البطالة<sup>(2)</sup>.

- الإهتمام بالمجالات ذات الطابع الإجتماعي على غرار الصحة والتربية ومحاولة تحسين ستوى هذين العنصرين نظرا لأهميتهما وتأثيرهما على مختلف جوانب الحياة الأخرى .

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009-2010، ص 32-33.

(2) سعيد مقدم، من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط، صوت الأحرار، عدد 3066، 2008/03/23.

كذلك تهدف المبادرة الفرنسية إلى إنشاء مراكز عديدة ومتطورة في مجال البحث العلمي...<sup>(1)</sup> إضافة لهذه الأهداف فقد أيدت فرنسا فكرة إنشاء طرق برية (على الصعيد الجنوبي) وأخرى بحرية تربط دول الشمال المتوسطي بجنوبه، فيما يتعلق بالطريق الجنوبية فكانت هناك فكرة إنشاء طريق سيار من ليبيا إلى موريتانيا وهذا ما يعود بفوائد عظيمة على مستوى الإقتصاد الكلي لدول المغرب العربي ويسهل أو يشجع تنقل أفراد هذه البلدان وهذا في حد ذاته هدف إنساني من شأنه أن يرفع من مستويات التعاون الإقليمي بشكل عام و حماية المتوسط من التلوث. إنشاء مركز مشترك في ميدان الحماية المدنية....

أما على الصعيد السياسي فيمكن لنا أن نتساءل حول حظوظ هذه المبادرة الحقيقية في النجاح أو اللوج إلى أرض الواقع، خاصة أنها تزامنت مع إحدى الفترات العصبية لاسيما فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إضافة إلى الهزات الكبيرة التي ميزت المنطقة الجنوبية مؤخرا، كما لا ننسى الاعتراض التركي على هذه المبادرة لأنها تعتبرها محاولة أوروبية عموما وفرنسية خصوصا من خلالها يحاول الطرف الفرنسي إبعاد تركيا عن محاولاتها الانضمام إلى الإتحاد الأوربي وتوجيهها نحو هذا المشروع الجديد<sup>(2)</sup>.

### مزايا العرض الفرنسي:

هناك ميزات أساسية لهذا المشروع فلقد طرحت هذه المبادرة الفرنسية عديد التساؤلات. **الميزة الأولى:** عودة المتوسط إلى قلب الإهتمام ونشير إلى أهمية الرهان المتوسطي، خاصة فيها يخص فرنسا وعلى الأخص وضعها في المغرب العربي فالأمر ليس رهانا للسياسة الخارجية فقط بل هو موضوع يتعدى ذلك ليصل إلى رهان تشكل المجتمع الفرنسي أثناء مراحل مهمة من التاريخ.

---

(1) عبد القادر رزيقالمخادمي ص38، نقلا عن:

حول التلوث بالمتوسط، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، الجزائر.

(2) Georges mutin, Géographie du monde arabe, 3eme Edition mise a jour et augmentée, Georges mutin, p 26.

**الميزة الثانية:** والمتمثلة في خروج الإتحاد الأوربي عن نطاق جموده والتساؤل عن نجاعة المشاريع المتوسطة السابقة كما أدى ذلك إلى تقسيم حقيقي لهذه المشاريع، لا سيما على الصعيد الثقافي والإنساني والذي تدهور كثيرا في الفترة الأخيرة أي منذ الإعلان عن مسار برشلونة وهو ما دفع بقيادة الدول العربية للغياب عن القمة العاشرة لعملية برشلونة.

**الميزة الثالثة:** الإتحاد من أجل المتوسط هي الفكرة البرغماتية المعلن عنها من خلال التدرج في عملية الإتحاد وعدم الخلط بين المحاور ولا سيما الثقافية الإقتصادية والسياسية، كما يجب تجنب ضم الكثير من البلدان مع كافة مشاكلها أي تجنب البدء ببعض البلدان ثم توسيع الإتحاد إلى بلدان أخرى كما صرح بذلك هوبيرفيرين<sup>(1)</sup>.

---

(1) بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 234-235. نقلا عن:

Katrin Binhold, "Mediterranean union plan but vague" international herald tribune: 25/10/2007.

## خلاصة الفصل الأول:

إذن وفي نهاية هذا الفصل الأول نكون قد استخلصنا العديد من النقاط وهي الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المنطقة المتوسطية عموما حيث أن لها ثقلا كبيرا سواء على الصعيد الجيوسياسي وهذا باعتبار المنطقة تتوسط قارات العالم الثلاثة (آسيا - أوروبا - إفريقيا) فهي أيضا منطقة مركزية في العالم ككل، كما تكسب هذه المنطقة أهمية إقتصادية بالغة، فالمنطقة الأورومغاربية منطقة نشيطة اقتصاديا تحتوي إمكانات إقتصادية هائلة ومتنوعة تمكنها من احتلال مراكز متقدمة عالميا في هذا المجال وكذا الأهمية الحضارية للمنطقة من خلال التنوع الفكري، الديني واللغوي في هذه البقعة تحديدا، فنحن أمام منطقة محورية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الدولي وهذا ما تم تبياناه في الفصل الأول.

كما خلصنا إلى أهم محاور الشراكة الأورومغاربية والتي تتحصر في ثلاثة محاور أساسية هي : المحور السياسي، المحور الاقتصادي و المحور الاجتماعي والثقافي.

حيث أنه ووفق مختلف الإتفاقيات الحاصلة منذ التوقيع على مسار برشلونة إلى غاية يومنا هذا دائما ما تتميز هذه الشراكة بالإهتمام الشامل بمختلف القضايا خاصة في ظل التطورات الحاصلة والتهديدات الآخذة في النمو لصالح هذه الأطراف الأمر الذي يحتم علينا الإنتقال من التنظير إلى التطبيق الفعلي لهذه الأفكار لاسيما في جانبها الإنساني الذي لا يزال يعاني كثيرا ودائما ما يتم النظر إليه كمحور ثانوي إلا في بعض جوانبه التي تمس المصالح الأوروبية على غرار ظواهر كالإرهاب والمخدرات على سبيل المثال.

كما تم التطرق لأهم محطات التعاون الأورومغاربي حيث كان البدء بمجموعة دول غرب المتوسط و التي تجسد الإطار الإقليمي لهذه الشراكة ،ثم التطرق كان لمسار برشلونة و الذي يعتبر بحق الإطار الأشمل والمرجعية الأهم في صيغة الشراكة الأورومغاربية، و رأينا العرض

الأوروبي والمتمثل في سياسة الجوار الأوروبي هذه الفكرة التي لم تلقى الترحاب الكبير خاصة من الطرف المغربي و هذا نظرا لغياب عدة أولويات تهم هذه الدول في هذا المشروع، وأخيرا تكلمنا عن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ورأينا البصمة الفرنسية الواضحة بالنسبة لهذا المشروع وأهدافه الحقيقية، حيث لاحظنا من خلال ثنايا هذا المبحث التشابه الكبير بين كل هذه السياسات من حيث المضمون.

**الفصل الثاني:**  
**الشراكة الأوروبية**  
**في بعدها الإنساني**

## الفصل الثاني: الشراكة الأوروبية في بعدها الإنساني

بعد نهاية الفصل الأول والذي يعتبر بمثابة نظرة عامة للمنطقة الأوروبية وقبل البدء في تفاصيل الفصل الثاني ، تجدر بنا التذكير بأن أطراف الشراكة الأوروبية هم بالأساس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دون استثناء في المقابل وفي الطرف الجنوبي يتعلق الأمر هنا بدول المغرب العربي والتي تتكون أساسا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا، غير أنه في الحقيقة لا يمكننا أن نتطرق إلى هذه الدول واعتبارها أطرافا في عملية الشراكة هذه حيث أن بحثنا سيقصر بالأساس على البلدان الثلاثة، ( تونس، الجزائر، المغرب) متجاوزين بذلك كل من ليبيا وموريتانيا، حيث أن هذه الدول لم تكن معنية بهذه العملية.

فليبيا مثلا كانت مقصاة من هذه العملية ففي مؤتمر برشلونة (1995)، وبقيادة كل من فرنسا وألمانيا تم استبعادها تماما مما عرف بالشراكة الأوروبية المتوسطة وهذا بحجة أنها كانت تخضع لعقوبات دولية بسبب أزمة لوكربي، هذا كله بالرغم من أن ليبيا تربطها علاقات تجارية قوية مع بعض الدول الأوروبية لا سيما فرنسا، ألمانيا إيطاليا، إسبانيا...

فقد وصلت صادرات هذه الدول إلى ليبيا حوالي 50% من مجموع الواردات الليبية من الخارج عام 1994، في حين وصلت الصادرات الليبية تجاه نفس هذا الطرف إلى 70%، غير أنه و منذ عام 2007 حصل هناك نوع من الانفراج في العلاقات بين هذين الطرفين مما أعطى إمكانية توقيع اتفاقية شراكة على غرار باقي الدول المغاربية و المتوسطة، و هذا بعد عودة هذه الأخيرة إلى المجتمع الدولي<sup>(1)</sup> و فيما بعد رفضت ليبيا المشاركة بالمرّة و أعلنت صراحة رفضها للاتحاد من أجل المتوسط و قال القذافي "هذا مشروع مخيف جدا، أنا أبشركم بفشله الذريع".

إضافة إلى ليبيا فهناك موريتانيا بدورها لم تكن معنية هي الأخرى بعملية الشراكة الأوروبية متوسطة، فمنذ عام 1995 تاريخ انعقاد مؤتمر برشلونة لم تكن معنية بهذه العملية، و فيما بعد و

---

(1) عبدالوهاب بن خليف ، العلاقات الدولية الأوروبية استراتيجيات شراكة أم توظيف ، دورية دراسات استراتيجية ، العدد 5 ، جوان 2008 جامعة الجزائر ص 67.

مع السياسة الأوروبية للجوار استبعدت موريتانيا مرة أخرى من هذه العملية<sup>(1)</sup> وهذا ما جعلها بعيدة نوعا ما عن التعاون الأوروبي المغربي بشكل عام، و عادت موريتانيا لتندمج نوعا ما في هذه العملية التشاركية عام 2007 و استدعت لقمة باريس التأسيسية فيما يتعلق بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط<sup>(2)</sup>

للتذكير فإن توجهات موريتانيا في مثل هذه الحالات من الشراكة لم تكن في الإتجاه المتوسطي إنما كانت منطوية تحت مشاريع أخرى.

### **المبحث الأول: الجانب الإنساني في العلاقات الأورومغاربية**

في هذا المبحث سنتناول الجانب الإنساني في الشراكة الأورومغاربية كما سنتطرق أيضا إلى أهمية هذا الجانب وتأثيراته من أجل تحقيق شراكة حقيقة وشاملة.

والمقصود بالجانب الإنساني هنا: هو كل الجوانب المتعلقة بالأمور الثقافية والإجتماعية والتي تشكل عنصرا مهما في تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل<sup>(3)</sup>. كما يعتبر الجانب الإنساني بصفة عامة أحد أهم المقومات الداعمة لقيام وقوة الحضارة، وأن كل حضارة بعيدة أو معزولة عن الجانب الثقافي بما يحتويه هذا الجانب من امتزاج وتلاقح وتصادم مصيرها الموت من الإنعزال، فأنسنة العلاقات ضرورة نجاحها<sup>(4)</sup>.

والإهتمام بالجانب الإنساني ليس وليد اليوم بل هو محور أساسي في أي علاقة أو في أي شراكة بين طرفين أو مجموعة أطراف، إذن فالجانب الإنساني قيمة ثابتة في أي علاقة ولا يمكن تجاهله.

---

(1) Ammor Fouad. Le partenariat euro Méditerranéenne a l'heure de l'élargissement , Perception du Sud. Rabât : C E R M, 2004, P182.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 45

(3) نفس المرجع ، ص 138.

(4) بشارة خضر، مرجع سابق، ص 305.

وبالتعمق أكثر في موضوع بحثنا، الشراكة الأورومغاربية ومنذ تبلورها وفق إعلان برشلونة نلاحظ بأن الأطراف المعنية بهذه العملية راهنت كثيرا على هذا المحور وهذا ما نصت عليه هذه الإتفاقية في محورها الثالث حيث تضمنت عددا من المبادئ الأساسية التي تعهدت بها الأطراف المشاركة، وهذا فيما يخص المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية<sup>(1)</sup>. ولقد تم التأكيد على محورية البعد الإنساني كمقرب حاسم في الشراكة الأورومتوسطية عموما والشراكة الأورومغاربية تحديدا فيما بعد من اجتماعات تلت مؤتمر برشلونة وأيضا على مستويات متنوعة.

وللتأكيد على أهمية الجانب الثقافي في العلاقات الدولية بشكل عام نلاحظ بأن هناك أطروحات مختلفة تغذي جدا لا واسعا على المستوى العالمي ككل نذكر مثلا:

**الأطروحة الأولى:** التي تؤكد أن الحضارة العالمية هي وحدة منفردة وأنه لا توجد حضارة غير الحضارة الرأسمالية وأن الصراعات المستقبلية لن تكون على أي أساس ثقافي أو إنساني إنما سنشهد صراعات عديدة ولكن لأسباب ودوافع أخرى.

**الأطروحة الثانية:** ترى بأن الصدام بين الحضارات هو الذي سيهيمن على مستقبل العلاقات الدولية فيما بعد، وهذا ما أكده البروفيسور الأمريكي: سامويل هانتينغتون Samuel Huntington والذي يوضح أنه: " في العالم الجديد لن تكون للصراعات أسباب أيديولوجية أو إقتصادية بشكل خاص فالأسباب الرئيسية لإنقسام الإنسانية والمصادر الرئيسية للصراع سيكون ثقافيا"<sup>(2)</sup>.

وبالفعل لقد خلقت هذه النظرية سجلا ثقافيا واسعا وهذا لأهمية الأفكار التي جاءت بها حيث استطاع سامويل هانتينغتون وبنظرة قوية للمستقبل التعبير عن مرحلة جديدة سيكون للجوانب

(1) أمال يوسف، بحث في علاقات التعاون الدولي، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2008، ص 80.

(2) عبد الحميد الابراهيم، مرجع سابق، ص 401.

الإنسانية بشكل عام الدور الحاسم في رسم السياسات العامة والتوجهات على المستوى الداخلي للدولة أو على مستوى العلاقات الدولية عامة<sup>(1)</sup>.

غير أن نظرية صدام الحضارات هذه ليست جديدة بل هي تمتد إلى أعماق التاريخ الإنساني والتصادم الحضاري فهي حتمية موجودة مادامت الاختلافات قائمة، فمنذ القدم كانت هناك أساطير منتشرة في أوروبا تعتبر العرب أمة معادية لكل ما هو أوروبي أو غربي والشعور نفسه عندما نغير أطراف المعادلة فالعرب أيضا يشعرون بأنهم مضطهدون من قبل الغرب ، وهذا ناتج عن أسباب قد تكون ثقافية ودينية بالدرجة الأولى<sup>(2)</sup> وهو ما يراه المسلمون إلى يومنا هذا فيما يتعلق بالحملة الصليبية منذ بدايتها في العصور الوسطى حيث هي مبنية على عدااء الغرب المسيحي للشرق المسلم<sup>(3)</sup>.

ويقول ميشال بروندينو " هناك قوة قديمة تتعمق كذلك بين الساحل الشمالي والجنوبي للبحر المتوسط إلى درجة أنه يمكن القول إننا نعيش بالفعل وبشكل غير معلن أحيانا صراع حضارات"<sup>(4)</sup>.

وقد تدعمت هذه الأطروحات وبشكل قياسي عما كان عليه الحال سابقا منذ أحدث 11 سبتمبر 2001، وأصبح الحديث عن صراع الحضارات أمرا حقيقيا وليس مجرد نظريات.

فأصبح العالم كله يلهث وراء تفسير حقيقة هذه الهجمات ولم تكن هناك من إجابة سوى تلك التي تتادي بصراع حضاري لا بد منه، فبعد هذه الأحداث تعالت أصوات إعلامية سياسية وفكرية في الغرب وفي العالم الإسلامي ومناطق أخرى من العالم معلقة تحقق التصادم الحضاري واعتبروا

---

(1) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات و ثقافة السلام ، ط2 2008، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 217.

(2) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.1993ص23.

(3) حسن حنفي، ندوة فكرية دولية حول حوار الحضارات: الحضارات في صراع أم في حوار، دمشق، مديرية الثقافة، 2009، ص 31.

(4) محمد سعدي، مرجع سابق، ص 217.

هذه الانفجارات بمثابة هجوم على الحضارة الغربية وتهديد العالم الحر وبداية صراع أنثروبولوجي بين الغرب والإسلام<sup>(1)</sup>.

ويعتقد الباحث الأمريكي توماس فريدمان بأن هذه الهجمات هي ضد ما وصل إليه الغرب من رؤية للعالم وضد الحداثة القائمة على العلمانية وضد أفكار التسامح والحرية ولم يتردد دومينيك مويزي مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في التصريح بأن هانتغتون كان على حق وبأن الحرب بين كتل ثقافية مختلفة فيما بينها ومتعارضة<sup>(2)</sup> وأصبحت الدوائر الغربية عامة والأمريكية خاصة تعتبر جميع الشعوب المسلمة بمثابة تهديد إرهابي، ولا تزال تداعيات هذا التفسير فأصبحت العلاقات بين الغرب والدول والشعوب الإسلامية على نحو من التباعد وبشكل من الصعب تداركه أو إصلاحه وأصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الغربي من ناحية والدول الإسلامية من ناحية أخرى تتعرض لأشد الأزمات حدة في تاريخ تلك العلاقات<sup>(3)</sup>.

كما سادت إبان الحرب الباردة فكرة تصب في اتجاه نهاية التاريخ بعد انهزام المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفياتي سابقا) حيث أن الليبرالية الغربية والنموذج الليبرالي هو قمة الحضارة الإنسانية ولا بديل عنها<sup>(4)</sup>.

وهذه الأطروحات التي سبق ذكرها تعبر عن الإطار الكلي فيما يخص العلاقات بين كل دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفياتي...

ومن أجل حصر هذا الموضوع بين طرفي البحث المقدم ألا وهو الشراكة الأورو مغاربية نوضح بأن هناك نقاشا واسعا حول الجانب الإنساني والثقافي والاجتماعي وهذا النقاش هو في

---

(1) نفس المرجع، ص ص 321-322.

(2) محمد سعدي، مرجع سابق، ص ص 323-324.

(3) أحمد كمال أبو المجد، تجاوز الأزمة بين عالم الغرب وعالم الإسلام، السياسة الدولية، عدد 182، أكتوبر 2010، ص 58.

(4) francis fukuyama, la fin de l histoire et le dernier homme , flammariion, 1992 p11.

تزايد مستمر فلا يمكن عزل المنطقة الأورو مغاربية عما يحدث على الصعيد الدولي كما سبق ذكره.

كما أن النقاش وفي ظل العديد من الظواهر كتنامي التيار الإسلامي ومشاكل الهجرة بأنواعها جريمة منظمة... بات في تزايد مستمر نذكر على سبيل المثال الجماعات المسلحة في الجزائر وأصداء الحرب الأهلية وامتداد هذا النوع من العنف إلى قلب أوروبا، مثلا في فرنسا مورس نوع من العنف عن طريق الجماعات الإسلامية القادمة أساسا من الدول المغاربية، كما يتجلى خطر هذه الجماعات عن طريق حركة الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي غالبيتهم كذلك من الدول المغاربية كما تتهم دول الضفة الجنوبية (الدول المغاربية) بأنها مصدر رئيسي ومنطقة خصبة لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر، غسيل الأموال... فهذه المسائل احتلت موقعا مهما في جدول الأولويات الإجتماعية في مختلف المؤتمرات المشتركة بين طرفي المتوسط وهذا بداية من مؤتمر برشلونة.

إذن في هذا الجزء من طرحنا هذا عرضنا وبشكل موجز فكرة صدام الحضارات ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية ثم مدى تأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية بشكل محدد، خاصة في ظل المستجدات التي تم ذكرها سابقا على غرار الأصولية ومشاكل الهجرة.

لكن في المقابل هناك طرح آخر يمثل نقيض الطرح الأول تماما هذا الطرح أساسه إمكانية العيش في فضاء من السلم والرخاء الكامل وعلى جميع الأصعدة سواء كانت إقتصادية، سياسية، إجتماعية أو ثقافية، ويدعم هذا الطرح العديد من المفكرين والعديد أيضا من المشاريع التي تؤكد صور عديدة من صور الشراكة والتعاون في المنظمة الأورو متوسطية، فالبحر المتوسط كان صلة أرحام بين الأقاليم وليس حجر عثرة تقف بين الأقدام<sup>(1)</sup>.

---

(1) سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الابيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، موضوع الدورة الأولى لسنة 1995، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 03 ماي 1995، ص 84.

هذا الطرح بدأ منذ أكثر من 30 سنة حيث تأسست علاقات أورو متوسطة يمكن حصرها في مجموعة من الإتفاقيات التجارية التفضيلية في إطار السياسة الأوروبية الشاملة أو الحوار الأوربي العربي<sup>(1)</sup> أو حوار دول غرب المتوسط المعروف ب: (5+5) أو دول المجلس التعاون الخليجي أو منتدى البحر المتوسط بمشاركة: مصر، الجزائر، المغرب، تونس، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، اليونان، تركيا، مالطا<sup>(2)</sup> وغيرها من أنواع الشركة.

إذن يمكن القول بإمكانية التعايش في منطقة متوسطة مزدهرة بحق كما يمكن مناقضة الأطروحة السابقة القائمة على حتمية الصراع بين الحضارات والثقافات، كما يمكن التأكيد على هذه الفرضية من خلال بيان مجموعة من الدلائل والمؤشرات.

هناك تيار قوي نقيض للتيار الأول والذي ينادي على حتمية الصراع الحضاري والثقافي بين الأطراف المختلفة، حيث ووفق التيار الثاني هناك إمكانية إقامة علاقات متنوعة بين هذه الأطراف فيما بينها سواء إقتصادية، ثقافية، سياسية...

ومن أجل توضيح أكبر لهذه القضية ننتقل من نظرة المفكر الأمريكي الكبير البروفيسور "جون أزوزيتو" حيث يرى بأن هناك إمكانية تعايش في ظل الاختلاف بين الغرب والعالم الإسلامي بصفة عامة ويؤكد على أن الإختلاف قد يكون دينيا أو إقتصاديا أو سياسيا فهو إذن ورفقه شريحة واسعة من المفكرين ينادون بفكرة مضادة لصراع الحضارات<sup>(3)</sup>. كما أن التاريخ الإنساني المشترك بين ضفتي المتوسط لم يكن دائما في حالة تنافر بل كثيرا ما شهدت المنطقة حالات تقارب حقيقية.

---

(1) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 87.

(2) جمال الدين البيومي، العلاقات الأوروبية. المتوسطية وتحديات المستقبل. السياسة الدولية، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 106.

(3) جون أزوزيتو، الغرب و العالم الإسلامي تعايش في ظل الإختلاف، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، عدد 05، جويلية 2008، ص 18.

إذن ظهر طرح آخر هو بمثابة رد فعل للطرح الأول والمؤكد على فكرة الصراع ، هذا الطرح يدعو إلى التعايش بين الحضارات والتواصل الإيجابي بينهما وكذلك بيان العناصر التي تؤدي إلى التقدم والإزدهار الإنساني وكذا رفض هذا الطرح مركزية الحضارة الغربية ورفضها التعامل مع الحضارات الأخرى، وهذا ما جسده فعلا ميثاق برشلونة عام 1995 في شقه الثالث: الإجتماعي و الثقافي، وفي المواثيق التي لحقت من بعد.

في هذا الجانب من بحثنا نتطرق إلى أهم عناصر الشراكة الإنسانية وهذا بطبيعة الحال في المنطقة الأورومغاربية حيث وكما سبق ذكره فإن أطر التعاون كانت متنوعة في هذه السلة. ومن أجل تفصيل أكثر دقة تم التطرق إلى أهم جوانب هذا المحور وهنا نحن أمام جوانب إجتماعية وأخرى ثقافية هي كالآتي:

### **المطلب الأول : الجوانب الاجتماعية**

وهنا سنحاول النظر أساسا في موضوع المجتمعات المدنية في المنطقة الأورومغاربية باعتبار أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة في بلورة تعاون حقيقي في المنطقة نظرا لأهميته الجوهرية. ولقد تم التأكيد على الأهمية البالغة لمنظمات المجتمع المدني وعلى تنوعها من خلال إعلان برشلونة في القمة الأورومتوسطية المنعقدة في 27-28/11/1995 في السلة الخاصة بالتعاون في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، حيث خلص البيان الختامي للقمة توصيات عدة تؤكد على ضرورة إعطاء أولويات كبيرة من أجل تفعيل عمل مختلف هذه الهيئات المدنية ونتيجة لذلك يوافقون على توطيد الأدوات اللازمة لتعاون لامركزي و في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات المجتمع المدني و النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، الجمعيات، النقابات، الشركات الخاصة والعامة.

كما يعترفون بأهمية الإتصالات بين الشباب في إطار التعاون اللامركزي، إضافة إلى التأكيد على دعم المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني<sup>(1)</sup> ولقد تم التأكيد كذلك على أهمية المجتمع المدني كعامل في توطيد العلاقات بين طرفي المتوسط من خلال المؤتمرات المتتالية كالمؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الثاني في ما لطا عام 1997 أو المؤتمر الثالث الخاص بوزراء الخارجية في شتوتغارت عام 1999... وغيرها من المؤتمرات.

### مفهوم المجتمع المدني :

فكرة المجتمع المدني لم تكن وليدة اليوم فقط، إنما ظهرت منذ القدم باعتبار أن للإنسان غريزة أساسية تقوده نحو العيش في إطار الجماعة.

بما أن فكرة المجتمع المدني CIVIL society ظهرت ونضجت في الغرب على يد الفلاسفة اليونانيون القدامى على غرار أرسطو، طاليس و غيرهم . هذا الأخير دعى إلى تكوين مجتمع سياسي ويقصد من وراءه البرلمان تسود فيه حرية الرأي وتخول له مهمة تشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة وغيرها من القيم الفاضلة، كما كانت المشاركة تقتصر على النخبة و دون مشاركة المرأة أو العمال أو الغرباء فهؤلاء ليس لهم الحق في المواطنة.

وظلت عدة تعاريف ورؤى للمجتمع المدني منذ تلك الفترة، كما لا تزال الإختلافات هي الميزة الأساسية التي تميز هذه التعاريف، فكل واحد له رؤية حسب توجهاته الفكرية والأيدولوجية ويحاول إعطاء مفهوم يتماشى وما تطرحه نظرياته وما يسعى لتحقيقه من أهداف<sup>(2)</sup>.  
فيرى ماركس مثلاً: بأن المجتمع المدني قوامه العمل الإجتماعي، كما أنه يؤكد على ضرورة إلغاء الملكية الخاصة وخضوع الأفراد لطبقة اجتماعية واحدة وهذا يعني خضوعهم لأفكارها وتصوراتها ورؤيتها لذاتها وللعالم<sup>(1)</sup>.

(1) Déclaration de Barcelone, op cit. P 10.

(2) ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 14.

كما أن الليبرالية الجديدة مثلا تعرف المجتمع المدني على أنه "المساحة بين الأسرة والدولة" فهم يركزون على هامش من الحرية للأفراد من خلالها يختارون الأشكال التعاقدية المختلفة بينهم وبين الآخرين من أجل تحقيق أهدافهم بعيدا عن سلطة الدولة<sup>(2)</sup>.

ولقد تطرق المفكرون عندنا في العالم العربي لموضوع المجتمع المدني وحاولوا هم الآخرون إعطاء بعض التعريفات على غرار المفكر: فهمي هويدي الذي يرى بأنه هو ذلك المجتمع الذي يتميز بتنوع المنظمات التطوعية، والتي تظم عددا من الأحزاب والنقابات والروابط والأندية وكذا جماعات المصالح وجماعات الضغط وغيرها من المنظمات والكيانات والتي تكون غير تابعة للجهاز الحكومي كما تمثل حضور الجماهير والمجتمع المدني هو بمثابة مرآة عاكسة لحيوية أو جمود مكونات المجتمع، كل هذا يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية توازي السلطة الرسمية وتعمل على منع هذه الأخيرة من إحتكار القرارات ومختلف المجالات الأخرى<sup>(3)</sup>.

ويرى عابد الجابري بأن المجتمع المدني هو الذي تقوم بداخله دولة المؤسسات بأتم معاني المؤسسة الحديثة والتي تشمل جوانب عديدة كالبرلمان القضاء المستقل، أحزاب، جمعيات<sup>(4)</sup>... إذن وبعد كل هذه التعاريف الخاصة بالمجتمع المدني يمكننا الإستقرار على تعريف موحد و هذا من خلال الدراسات الأكاديمية و الميدانية وكذا التطور التاريخي لنشأة وتطور المجتمع المدني على أنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرباة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للإختيار في عضويتها".

---

(1) جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ألنايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 51.

(2) ناصر محمود رشيد شيخ علي، مرجع سابق، ص 14.

(3) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 153.

(4) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، جانفي 1992، ص 5-8.

إن هذه التنظيمات ذات خاصية تطوعية وحررة تبرز أساسا وتهدف من أجل خدمة مصالح أفرادها وكذا لخدمة مصالح المواطنين كما يتميز المجتمع المدني بحمله لقيم التسامح ، التراضي، الإحترام وكذلك الإدارة السلمية للتنوع والإختلاف بين مختلف أطرافه. إذن فالمجتمع المدني بمفهومه هذا يحتوي على أربعة مقومات أساسية:

1. الفعل الإرادي الحر.

2. التفاعل في شكل تنظيمات.

3. الإتفاق على قبول الاختلاف

4. عدم السعي للوصول إلى السلطة.

كما أن أهم مكونات المجتمع المدني هي [النقابات المهنية والعمالية، الحركات الإجتماعية الجمعيات التعاونية، الجمعيات الأهلية، مراكز الشباب والإتحادات الطلابية، منظمات غير حكومية، مراكز لحقوق الإنسان و المرأة ، التنمية، البيئة، صحافة وأجهزة الإعلام الحرة، مراكز البحوث والجمعيات الثقافية...]

هذا باختصار شديد لمفهوم المجتمع المدني بمقوماته وكذلك مكوناته.

غير أن هذا المفهوم الذي قدمناه يبقى نظريا بالنظر لموضوع التعاون الأورومغاربي. حيث أننا نريد تحليل المجتمع المدني ولكن وفق إطار مكاني محدد ألا وهو المنطقة الأورومغاربية.

### **مفهوم المجتمعات المدنية الأورومتوسطية:**

على خلفية المفهوم السابق للمجتمع المدني نخلص إلى مفهوم آخر ألا وهو أن المجتمع المدني الأورومتوسطي وهو شبكة من الهيئات ذات بعد اجتماعي واقتصادي وثقافي والتي تقف في الجهة المقابلة للدولة أو المنظمات الأورومتوسطية، والتي تتميز عن هذه الأخيرة بالإستقلالية في اتخاذ القرار والمبادرة.

إن يمكننا و استنادا إلى هذا التعريف إستنتاج أهم مميزات المجتمع المدني الأورومتوسطي

وهي:

أ/ من حيث مجال التداخل: فنشاط المجتمعات المدنية الأوروبية متوسطة يخص جميع الدول المشاركة والتي تقع على ضفاف المتوسط.

ب/ من حيث العضوية: فالعضوية متاحة لكل الأطراف (أفراد، منظمات) ودون استثناء.

ج/ من حيث الإطار القانوني: تخضع هذه المجتمعات المدنية إلى القوانين الدولية وكذا القوانين الوطنية مع احترام آليات الشراكة<sup>(1)</sup>.

لكن ومع هذا التعريف المختصر للمجتمع المدني الأوروبي المتوسطي والذي سوف نختصره في المجتمع المدني الأوروبي مغربي، نجد أنفسنا أمام تساؤل ملح يتمثل في مدى فاعلية هذا المتغير. بصيغة أخرى: هل يتواجد فعلا مجتمع مدني أوروبي أم أننا أمام مجموعة آليات تم خلقها في إطار الشراكة من أجل إضفاء طابع الشرعية والمصادقة عليها؟

إذن سننطلق من فرضية مفادها أنه لا يمكن قياس قدرة المجتمع المدني في المنطقة الأوروبية مغربية إلا من خلال المكتسبات التي حققها طيلة مدة الشراكة وكذا الدور الذي تقوم به هذه المنظمات لدفع عجلة التعاون من خلال النتائج المتحصل عنها.

### نظرة المجتمع المدني للشراكة الأوروبية:

منذ الإنطلاق الفعلي للشراكة الأوروبية متوسطة عام 1995 (مسار برشلونة) برزت لنا عدة مقاربات من المجتمع المدني، حيث تنوعت الرؤى حول هذا الموضوع بالذات وهذا من خلال تواجد أطراف مؤيدة لهذه الشراكة وأطراف أخرى معارضة لها.

مقاربة

### المجتمع المدني للشراكة:

1- **مناهضو الشراكة:** المؤيدون لهذه المقاربة هم أساسا من معارضي العولمة بشكل عام حيث يعتبرون الشراكة شكل من أشكال الهجوم الليبرالي الجديد على المنظمة، وكان رفض الدستور الفرنسي لمشاركة الدستور الأوروبي الأكثرية الناجبة في فرنسا لمشروع الدستور الأوروبي لأنه يكرس الليبرالية

(1) عبد الغفار شكر، نشأة و تطور المجتمع المدني مكوناته و إطاره التنظيمي، الحوار المتعدد، عدد 985، أكتوبر 2004.

الجديدة، حيث أن إنشاء منطقة تبادل حر ZLE في حدود 2010 لن يزيد إلا تفاقمها في الأوضاع ويفتح المجال أمام انعدام المساواة والنزب والتهميش وغياب الأمن<sup>(1)</sup>. ولعل ما يؤكد هذه المقولة هي تباطأ العديد من الأطراف في عملية التوقيع على اتفاقيات الشراكة مثلا: المملكة المغربية أبرمت إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1996 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 وكذا الجزائر التي لم توقع عليها إلا في إشبيليا في: 2002/04/22<sup>(2)</sup> ولم تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ إلا في أبريل 2005<sup>(3)</sup> وهذا دليل على الإختلافات العميقة بين طرفي هذه المعادلة فالدول الجنوبية من المتوسط (المغربية تحديدا) دائما ما ترى نفسها ضحية لكثير من بنود هذه الإتفاقيات وهذا برهان صريح على أن هناك أطراف مناهضة لهذا النوع من الشراكة.

**2- أنصار الشراكة:** المؤيدون لهذه المقاربة من أنصار الشراكة هم أساسا من مؤيدي العولمة، حيث يؤكدون على أن الشراكة هي بمثابة تعاون بين مختلف الأطراف وفي كل القطاعات من أجل تحقيق تنمية شاملة.

والمنتبع للوثائق الخاصة بالشراكة الأورو متوسطة يلاحظ ذلك جليا حيث أن الدعوات للتعاون لا سيما الجهوي بين دول المتوسط تبدو بوضوح، فوثيقة برشلونة تنادي بكل قوة من أجل تحقيق شراكة إقتصادية، سياسية، وثقافية وكذا المؤتمرات اللاحقة على غرار المؤتمر الوزاري الثاني الأورو متوسطي بمالطا في أبريل 1997 أو مؤتمر شتوتغارت أبريل 1999 وغيرها من المؤتمرات على هذا المستوى.

**تمويل المشاريع كآلية لتطوير دور المجتمع المدني الأورومغاربي :** تقوم دول الإتحاد الأوربي أساسا بتمويل العديد من الأنشطة في المنطقة الأورومغاربية، فمنذ تاريخ توقيع الشراكة الأورومتوسطية ببرشلونة عام 1995 وبهدف دعم أهداف هذا المشروع قام الإتحاد الأوربي بتجنيد

(1) عبد الله الساعف، نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، عدد 301، 2004.

(2) سالم برفوق، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 155-156.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 166.

نوعين من التمويل أولهما: التمويل على أساس الموارد الذاتية. ثانيا: قروض البنوك الأوروبية، وهذا ما مثله برنامج المتوسط (1) من 1995-1999 وبرنامج المتوسط (2) من 2000-2006 ومع هذا فبرنامج المتوسط (1) تم الإلتزام بدفع 25% فقط من المبالغ التي تم الإتفاق عليها وهي نسبة ضئيلة جدا دفعت الإتحاد الأوربي التي وضع مشروع المتوسط (2) بهدف تحسين نسبة الإلتزام بين الوعود المقدمة والمدفوعات الحقيقية، وهو ما حصل فعلا حيث وصلت نسبة هذه الإلتزامات إلى 90% عام 2004 وهذا راجع لمجموعة عوامل منها :

تحسن الكفاءة الإدارية لهذه الموارد.

إنخراط أكبر من طرف وفود الإتحاد الأوربي في هذه العملية.

تطوير اللامركزية في التعاملات.

كما أن هناك مشاريع أخرى تتميز بالتمويل الثنائي أي نحن هنا أمام تمويل إلتزامات نابعة بين طرفين أي بين أطراف الشراكة الأورومتوسطية على غرار مؤسسة " أناليند" التي أسست عام 2004، هذه المؤسسة التي تهدف إلى تشجيع التبادلات الثقافية بين طرفي المتوسط تستمد ميزانيتها المقدر بنحو (10 مليون أورو) من خلال النصف الذي تدفعه دول الإتحاد الأوروبي والنصف الآخر الذي تدفعه باقي الدول.

ولأهمية الأداة التمويلية في تطوير عملية الشراكة بشكل عام إقترح ساركوزي إنشاء بنك متوسطي للإستثمار وفق نموذج البنك الأوروبي للإستثمارات<sup>(1)</sup>.

وبما أننا بصدد الحديث عن المجتمع المدني فإنه من بين الأهداف التي تسعى إليها هذه الآلية أو آلية تمويل برامج المنظمات الغير الحكومية فهي تتمثل أساسا في:

1- تعزيز دور المجتمع المدني وهذا من خلال إنشاء منتديات إجتماعية أورو متوسطية.

---

(1) Jean-Robert Henry et winfriedveit, **le retour des hommes sur la scène méditerranéenne propositions pour une relance du partenariat-centre franco allemand de la méditerranée**, les 10 et 11 septembre 2010, aix en provence, p p 3-4.

- 2- تدعيم التبادلات التدريبية فيما يخص المؤسسات، المعاهد الفكرية وغيرها من المنظمات.
  - 3- دعم وتطوير الشبكات المساهمة في مجالات حقوق المرأة وحقوق الإنسان.
  - 4- تأسيس قنوات الإتصال في المجال الأورومتوسطي وهذا من خلال إنشاء محطات تلفزيونية أورو مغربية مثلا على غرار: ARTE.
- كما تشمل أنشطة هذه المنظمات أولويات وأهداف متنوعة أخرى<sup>(1)</sup>، ومن أجل توضيح أفضل لهذه الاستراتيجية نسلط الضوء على البرنامج التالي:

### برنامج دعم الديمقراطية.

هناك اتجاه في هذا الملف تصوره وثائق الاتحاد الأوروبي وهو: غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل الدول الجنوبية للمتوسطة وبالطبع فالدول المغربية لم تسلم من هذا التصنيف، لهذا قامت عدت برامج من أجل إعادة تنشيط دور الإتحاد الأوروبي في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في كل من المغرب وتونس والجزائر، إذن هنا أمام إعادة الهندسة السياسة سواء الرسمية أوغير الرسمية في المنطقة المغربية.

وفي هذا الصدد كانت عدة مشاريع تمويلية لملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني فتنبى البرلمان الأوروبي عام 1996 برنامج ميذا للديمقراطية من أجل دعم وتقديم المنح والإعانات لمختلف المنظمات العامة في هذا السياق، للتذكير فإن الأموال لمخصصة لبرنامج ميذا للديمقراطية لا تزيد عن 1% من إجمالي الأموال المخصصة لدعم الشراكة الأورومتوسطية وهو مبلغ يكاد يكون منعدما مقارنة بأهمية المحور المخصص له.

تحصلت الدول المغربية على تمويلات متنوعة لهذه المشاريع نذكر مثلا إستفادة الجزائر من مبلغ 1 مليون أورو من طرف مندوبية اللجنة الأوروبية وهذا على الصعيدين القصير والمتوسط، وتدخل

---

(2) مصطفى صايح، الإتحاد المتوسطي خلفيات وسناريوهات، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 01، مارس 2008، ص 09.

هذه المشاريع في إطار البرنامج المعروف بـ: "المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان"<sup>1</sup>، وتخص هذه القيمة دعم 10 برامج وطنية لتدعيم وترقية المحاور السابقة الذكر<sup>2</sup>.

كما استفادت المغرب هي الأخرى من عدة برامج في نفس السياق، أي برامج تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرأة، الطفل... وهو ما قامت به المفوضية الأوروبية عندما وقعت عقدا مع 11 جمعية مغربية غير حكومية ودعمتها بحوالي 1 مليون دولار، وقدمت هذه المنحة عام 2005<sup>(3)</sup> ونفس العملية سارية مع تونس حيث استفادت هي الأخرى من دعم مالي في هذا الصدد على غرار المنحة المالية لرابطة حقوق الإنسان التونسية في إطار مشروع إعادة هيكلة هذه المنظمة.

للإشارة فإن تونس لاقت إنتقادات واسعة في هذا المجال: "الديمقراطية، حقوق، الإنسان، حرية الإعلام..." ولقد أصدر البرلمان الأوربي عدة قرارات تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في تونس، منها القرار الصادر في 15 يونيو 2000 والذي طلب الحكومة التونسية باتخاذ تدابير حقيقية للإرتقاء بهذا المحور المهم، كما تمت عملية ربط تقديم الإعانات المالية المتوسطة لتونس، وضرورة تعزيزها لقيم الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني<sup>4</sup>.

إن الملاحظ لموضوع الشراكة الأورومغاربية هذا يبدو له جليا بأن التركيز الأوروبي يميل بشكل شبه كلي إلى المشاريع الإقتصادية وكذا السياسية والأمنية ( وهناك تجاهل كبير لمواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية وقضايا الإرهاب والهجرة الغير شرعية)، بالمقابل هناك تجاهل واضح لمواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، المجتمع المدني أو الإصلاحات السياسية وهذا ما يطرح علامة استفهام كبيرة حول صدق هذه النوايا في أبعاد

---

(1) مليون أورو لتمويل مشاريع حقوق الإنسان و الديمقراطية ، الخبر ، 09/08/2004، ص 24.

(2) سالم برفوق، فرنسا، الإتحاد الأوروبي و الشراكة الأورومتوسطية، مركز الشعب، العدد 2، أبريل 2008، ص 15.

(3) الإتحاد الأوروبي يمنح مليون دولار لجمعيات حقوقية مغربية ، الخبر ، 14/09/2005، ص 11.

(4) عبير الغندور، مرجع سابق، ص 16.

المشاريع المطروحة للتعاون وكذا المشروعية والتي تحمل بين أوراقها نسبا مختلفة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الجنوبية عامة والمغربية خاصة<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد كانت هناك عدة مشاريع تمويلية لمفاتي الديمقراطية وحقوق الإنسان. ففي عام 1996 انطلق ما يعرف ببرنامج ميذا للديمقراطية، يمول هذا البرنامج حوالي 62 مشروعا ورصدت له ما قيمة 8 ملايين إيكو لإنجاح هذه العملية، كما توجه هذه المساعدات نحو الجمعيات، الجامعات، مراكز البحث... وهذا من أجل التقدم في مجالات الديمقراطية دولة القانون، حرية التعبير وكذا حماية المرأة، الطفل، الشباب، الأقليات).

كما جاءت الوثيقة المالية لتنفيذ سياسة الجوار الجديدة والتي صدرت في يوليو 2003 لتؤكد مجددا على أن هذا البرنامج يتيح التمويل لدول الجوار لتنفيذ المشروعات الخاصة بحقوق الإنسان و الديمقراطية و التفاهم المتبادل و كذا حوار الحضارات... حيث عرف هذا البرنامج ب: .  
Méditerranéen Assistance Program<sup>2</sup>.

### مساهمة المجتمعات المدنية في الشراكة الأورومغربية:

سنتناول تنظيمات المجتمع المدني وفاعليتها في الشراكة الأورومغربية، فقد تضمن الإطار العام للشراكة الأورومغربية ضرورة إنشاء هيئات مجتمع مدني قادرة على بلورة نموذج شراكة حقيقية بين الأطراف المعنية في هذه العملية، وهذا من خلال قوة الإقتراح بالتالي القدرة على التأثير في مختلف السياسات بالمنطقة وفي مختلف المجالات ، لذلك سوف نحاول في هذا الجزء من دراستنا هذه أن نبين بعض أهم التنظيمات ومحاولة معرفة مدى فاعليتها على الصعيد الميداني.

---

(1) سامية بيبيرس، الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو متوسطية، السياسة الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008.

(2) عبير الغندور، مرجع سابق، ص12.

وهكذا مكنت هذه الشراكة من خلق شبكة واسعة من النشاطات المدنية والتي اهتمت بمختلف القضايا العامة، والتي من شأنها تطوير وتحسين العيش في المنطقة الأورومغاربية بشكل عام حيث أن الهدف الأسمى لهذه الشراكة يبقى: العيش في فضاء من السلم والرخاء وفي جو يسوده التفاهم بين جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية.

ومن أجل ذلك سوف يتم التطرق لبعض هذه المبادرات وهي كالاتي:

1 التجمع النقابي الأورو متوسطي.

2 الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان.

و قبل ذلك سنتكلم عن **التجمع المدني الأورو متوسطي**: هي مبادرة تم تجسيدها أساسا من أجل العمل على حوار حقيقي بين المجتمعات المدنية الأورومتوسطية وهذا ما نادى به هذه الشراكة منذ مؤتمر برشلونة في شقها الذي ينادي بضرورة المشاركة في مختلف المجالات لاسيما في الشق الثالث، والذي يراهن من خلاله المشاركون على أهمية النمو الإجتماعي وكذا الإشراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية<sup>(1)</sup>.

كما أكدت سياسات دول الإتحاد الأوروبي في مؤتمر شتوتغارت (المؤتمر الأوروبي المتوسطي الثالث: شتوتغارت ألمانيا المنعقد في 15 و 16 أبريل عام 1999) حيث أكد هذا المؤتمر من جديد على أهمية البعد الإجتماعي، الثقافي والبشري وهذا من أجل نجاح حقيقي لعملية الشراكة.

كما أكد المشاركون في هذا المؤتمر على ضرورة تشجيع المشاركة الواسعة لممثلي المجتمع المدني خارج الحكومات المركزية. وبالمناسبة حيا المشاركون وللمرة الأولى الأطراف المجتمعة في المنتدى البرلماني الأورومتوسطي المنعقد ببروكسل في أكتوبر 1998<sup>(2)</sup>.

---

(1) Déclaration de Barcelone, opcit, p 10.

(2) Troisième conférence euro méditerranéen des ministères des affaires étranger-stuttgart, 15-16 avril 1999, p 07.

وجاءت سياسات الجوار الأوروبي فيما بعد والتي ألحت كثيرا هي الأخرى عل ضرورة مشاركة قوية لأطراف المجتمع المدني في مختلف القضايا<sup>(1)</sup>.

وهذا على صعيد الوثائق والمؤتمرات التي نادى بتفعيل دور المجتمع المدني الأورومتوسطي، لكن بالنظر إلى الواقع المعاش في هذا المجال نلاحظ بأنه هناك ومنذ 1995 فالمجتمع المدني لدول الجنوب عاش تجارب تنظيم المنتديات المدنية بطرق منهجية في شمال المتوسط وهذا انحراف يؤدي إلى اللاتوازن وينمي المركزية الأوروبية والتي تنطبق عليها هذه الشراكة، وهذا رغم أن هناك نشاط متزايد للمبادرات غير الحكومية المنعقدة في جنوب المتوسط.

ومن أجل تطوير المجتمع المدني الأورومتوسطي إتخذت العديد من الإجراءات الهامة في المنتدى المدني المنعقد بنابولي عام 2003 والذي يعتبر بمثابة منتدى انتقالي. حيث ركز هذا الأخير على ضرورة تبني قوانين ومعايير للمشاركة تركز على المساواة بين (الجنوسة، الأجيال، المناطق...) وكذا الشفافية واحترام التنوع، وما لوحظ في هذا المنتدى أنه كان يحتوى على جو عام تفاؤلي، وهذا من خلال خلق متطلبات و تطلعات جديدة لا يجب تجنبها<sup>(2)</sup>.

وفي نفس الإطار التواصلي مع منتدى نابولي المدني انعقد مؤتمر مدني أورومتوسطي آخر ولكن كانت هناك سابقة جديدة مفادها الانتقال من الفترة الإنتقالية والتي ميزت منتدى نابولي نحو مرحلة تجسيد على أرض الواقع لهذه المبادرة، ونحن هنا نتكلم عن المنتدى المدني الأورومتوسطية المنعقد بلوكسمبورغ (2005) حيث أكد المشاركون في هذا المؤتمر على ضرورة المشاركة الفعالة من طرف الجميع حيث عرف هذا المؤتمر مشاركة 350 مشارك من أطياف المجتمع المدني لـ42 دولة<sup>(3)</sup>.

---

(1) Plate forme non gouvernemental euromed, réseau euromed France, 13 mars 2006, p 23.

(2) منبر المنظمات غير الحكومية للمنتدى الأورو متوسطي، نشرة شهرية تصدر عن المنبر الحكومي الأورو متوسطي، العدد الثالث، مايو، 2006. ص7.

(3) Pour une véritable implication de la société civile dans le processus de Barcelone/document de travail et de synthèse du forum civil euromed, luxembourg, aout 2005, p p 09-13.

وكاستمرارية لهذا المسار الإيجابي انعقد ولأول مرة المنتدى المدني الأورومتوسطي في مدينة مراكش في 04\_07 نوفمبر 2006، وهذا بمثابة تحقيق طموح قوي للمجتمع المدني بالمنطقة المغربية، حيث تم تنظيم هذا المؤتمر من طرف منبر المنظمات غير الحكومية المتوسطة ، وخلال هذا المنتدى جاء التأكيد على ضرورة تفاعلا لأهداف المنصوص عليها من قبل (على غرار إعلان برشلونة عام 1995 وكذا سياسة الجوار الأوروبي وكذا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كما تم التأكيد على مجموعة القيم الإنسانية التي لا يقبل التلاعب بها: وهذا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الديمقراطية المساواة بين المرأة والرجل، التنمية المستدامة المشاركة الفعالية للمواطنين... كما اعترف المشاركون في هذا المنتدى بدورهم كفاعلين مسئولين وشركاء في هذه التجمعات، وناشدوا أيضا متخذي القرارات بتحمل أكبر للمسؤوليات وتنفيذ وعودهم كما يتعين على الأفعال محاكاة السياسات<sup>(1)</sup>.

كما أنعقد منتدى مدني أورو متوسطي عام 2008 بمدينة مرسيليا وجاءت قراراته في نفس الأطر السابقة غير أن هذا المنتدى جاء في ظرف جديد ألا وهو ظهور مشروع شراكة جديدة، وهنا نحن نتكلم بطبيعة الحال عن مشروع برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط، حيث طرح هذا المنتدى المشاكل المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين، وتم كذلك التطرق لموضوع حقوق الإنسان خاصة مع تزامن هذا المنتدى والذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأعاب المشاركون في هذا المنتدى كل الأطراف التي تعتقد بأن فكرة إنشاء فضاء اقتصادي مزدهر لوحدها قادرة أن تحل مكان مبادئ الديمقراطية واحترام الحريات المدنية والحقوق الإجتماعية والثقافية، إذ أنه لابد من دعم كل أداة ترمي إلى التنمية في هذه المنطقة ولاسيما في المجال الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

---

(1) الإعلان الختامي لمؤتمر المنتدى الأورو متوسطي، مراكش، 07 نوفمبر 2006، ص3.

(2) المنتدى المدني الأورو متوسطي، مرسيليا، 31 أكتوبر-02 نوفمبر 2008، ص12.

ولكن بالمقابل ما هو دور هذه المنتديات المدنية، هل هي في مستوى التطلعات المعلقة عليها أم لا.

قد تكون الإجابة عن هذا الطرح بلا، حيث أن دور المجتمع المدني يبقى متفاوتا بشكل كبير بين صفتي المتوسط، وبالتدقيق نلاحظ أن هناك مجتمع مدني ينشط بحق وفي ظروف مريحة في دول الإتحاد الأوربي، في المقابل تدني رهيب لنشاطات المجتمع المدني جنوبا لاسيما الدول المغاربية وهذه النقطة تبقى سوداء ومعرقل حقيقي للشراكة الأورومغاربية بشكل محدد بحيث أن عرقلة نشاطات المجتمع المدني يؤدي حتما إلى نتائج كارثية فيما يتعلق بموضوع الشراكة، خاصة في ظل أهمية هذه المنظمات في الوقت الراهن وأدوارها الفعالة وهو ما رأيناه من خلال وظائف المجتمع المدني، حيث أن البلدان المغاربية ( ليبيا، الجزائر، تونس، موريتانيا) وبدرجة أقل المغرب تلقى إنتقادات حادة في تعاملها مع هذه المنظمات المدنية<sup>(1)</sup>.

كما أنه وفي غالب الأحيان وخاصة في هذه الدول المغاربية يكون المجتمع المدني موضع تشكيك غير مقابل ويتعرض أعضاؤها لإنتهاكات خطيرة ويتهمون بالعمالة لأطراف خارجية لاسيما إذا ما نظرنا إلى موضوع التمويل الخارجي لهذه المنظمات، كما يتم التشكيك اليوم حتى بمشاركة ممثلي المجتمع المدني في المؤسسات المشكلة لهذه الشراكة<sup>(2)</sup>.

ففي الجزائر مثلا ورغم صدور القانون المتعلق بالجمعيات، ورغم تواجد حوالي 54000 جمعية، إلا أنها لا تكاد تقوم بأية نشاطات فعلية وذات تأثير وهذا سواء على المجالين الوطني أو الإقليمي.

---

(1)Plate forme non gouvernemental euromed, Paris, 13 mars 2006, p17.

(2) منبر المنظمات غير الحكومية الأورو متوسطي، مرجع سابق، ص7

## 1- التجمع النقابي الأورو متوسطي:

تعتبر النقابات العمالية إحدى أهم أبعاد المجتمع المدني بمفهومه الواسع فهي عبارة عن جماعات ضاغطة على السلطة وكذا هي شريك إجتماعي مهم جدا على مستوى الدائرة التنموية لأي بلد كان.

وتجسيدا لأهمية النقابات العمالية ودورها الفعال في المجتمع انعقد مؤتمر متوسطي للنقابات يومي 6 و 7 نوفمبر بإشبيلية في إسبانيا 1995، جمع هذا المؤتمر منظمات نقابية متوسطة، ومنظمات أوروبية.

ويجمع بين هذه المنظمات التجارب والإهتمام في المواضيع المتعلقة بالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية محليا وإقليميا.

كما توفر لها الفرصة لتبادل مختلف التحليلات وكذا إقرار الإقتراحات بخصوص توجهات المؤتمر الحكومي الأورومتوسطي الذي سيعقد في برشلونة<sup>(1)</sup>.

وفعلا إنعقد مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي في 27-28 نوفمبر 1995 وجاء في شقه الثالث التأكيد على ضرورة شراكة إنسانية، وضمن هذه السلة تم التأكيد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تفعيل شراكة عادلة وشاملة، وبطبيعة الحال التجمعات النقابية هي إحدى أهم مكونات المجتمع المدني<sup>(2)</sup>.

في هذا الإطار وكإستمرارية لمسعى برشلونة على الصعيد الإجتماعي إنعقد المؤتمر النقابي الأورومتوسطي في مدينة شتوتغارت من (14-16 أبريل 1999)، وهذا المؤتمر كان بيوم واحد قبل انطلاق أعمال القمة الوزارية للشراكة الأورو متوسطة<sup>(3)</sup>، ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه حيث شهد تجمع مختلف التمثيلات النقابية في المنطقة الأورومتوسطية، على غرار: (الإتحاد

(1) الإعلان النقابي الأورو متوسطي، إشبيلية، 06-07 نوفمبر 1995.

(2) Déclaration de barcelone, op.cit, p 10.

(3) إعلان شتوتغارت، بيان المؤتمر النقابي حول الشراكة الأورو متوسطة: (التطور الإقتصادي، العلاقات الصناعية ودور المنظمات النقابية)، شتوتغارت 13/16/1999 أبريل.

الدولي للنقابات العرب CISA-الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي (USTMA) وهذا بمبادرة من الكنفيدرالية الأوروبية للنقابات جنبا إلى الإتحاد الدولي لمنظمات النقابات الحرة CISL.

جاءت في محادثات هذا المؤتمر أنه بعد مرور أربع سنوات من إعلان برشلونة لم تتمكن أطراف هذه الشراكة من تحقيق الأهداف المرجوة وفي مختلف المجالات، خاصة وأنه في تلك الفترة عرفت تغيرا ملحوظا في السياسة الأوروبية بشكل عام وخاصة الدول الشمالية . هذه التغيرات تمثلت أساسا في تحويل أولويات الإهتمام بإتجاه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبالتالي صرف النظر عن مشاكل المنظمة المتوسطة عموما<sup>(1)</sup>.

كما أن هذه الفترة بالتحديد عرفت عدة تهديدات للأمن والإستقرار في البحر المتوسط بدءا من انتكاسة عملية السلام في الشرق الأوسط في عهد حكومة نتانياهو، إضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية، وكذا إستمرارية معاناة دول الجنوب لنفس المشاكل القديمة، كما أن تلك الحقبة شهدت إنفراجا ملحوظا لأزمة لوكربي بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعلى الصعيد الإجتماعي لوحظ بأنها عبارة عن برامج ثانوية لا تلقى الإهتمام المستحق وكل اهتمام الدول الأوروبية يتجه نحو الجوانب الإقتصادية والسياسية<sup>(2)</sup>.

إزاء كل هذه العوائق أكد المشاركون في قمة شتوتغارت على تشبثهم بفكرة الرجوع إلى العمل من أجل تحقيق المكسب المشترك ألا وهو بناء ( فضاء أوروبتوسطي للإزدهار المشترك) على أسس ديمقراطية واجتماعية، كما أفرزت هذه المفاوضات بتأييد الحاضرين على: أن يكون مساهمة الحركة النقابية أكبر وكذا إتباع مسار لبناء الشراكة الأوروبتوسطية وهذا بدفع الإمكانيات من أجل مساهمة أكبر للمجتمع المدني وخاصة التجمعات النقابية وكذا ضرورة هيكله الحركة النقابية

(1) المنظمة النقابية للجان العمال والمنتدى النقابي الأورو متوسطي، مدريد، مارس 2003، ص 04.

(2) مختار شعيب، مؤتمر شتوتغارت، رؤية تقييمية... السياسة الدولية، العدد 137، يوليو 1999، ص ص 219-222.

بالمنطقة<sup>(1)</sup>، وصادق المشاركون في المؤتمر بصفة رسمية على قرار قصد تقديمه للجنة الوزارية ومحددتين بذلك 5 محاور ذات أولوية من أجل إثراء الشراكة الأوروبية المتوسطية هي:

- 1) تعزيز وهيكلية التعاون النقابي الأورو متوسطي.
  - 2) العمل من أجل تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية.
  - 3) خلق مراكز العمل وفتح مجالات جديدة للشباب.
  - 4) تركيز حوار اجتماعي حقيقي على المستويات الوطنية والعالمية.
  - 5) إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان و هي الشروط الأولى لتحقيق التقدم<sup>(2)</sup>.
- لقد عرف هذا المؤتمر تشكيل المنتدى النقابي الأورو متوسطي والذي يتكون من ممثلي النقابات التالية:

- 1) بلدان الإتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة: جميع أعضاء الكنفدرالية الأوروبية للنقابات.
- 2) البلدان الشريكة عن كل بلد من البلدان ( الجزائر، المغرب، تونس، إضافة إلى مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا)
- 3) منظمات نقابية دولية وجهوية: USTMA / CISA / CISL / CES
- 4) منسق البرنامج.

وعلى هذا التهيكل بمستوياته الثلاثة أن تضمن استمرارية الأنشطة النقابية والسعي إلى:

- التقدم من أجل إدراج البعد الاجتماعي في الشراكة الأورو متوسطية بأكثر فاعلية.
- إهتمام هذه الحركة بمسائل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لتصبح هذه المسائل كأوليات رئيسية ودائمة.

---

(1) المنظمة النقابية للجان العمال والمنتدى النقابي الأورو متوسطي، نفس المرجع، ص 05.

(2) إعلان شتوتغارت، مرجع سابق.

ولقد تحصل على هذا المنتدى من المفوضة الأوروبية على مساعدات مالية حتى يمول نشاطاته على الدعم المادي.

( Grand- contract / escternalaid: B7-705/ T-2000/104)

كذلك من برنامج دعم تطور النقابات العربية تحت إشراف المكتب الدولي للمنظمات النقابية الحرة بعمان<sup>(1)</sup>.

وأكدت سياسة الجوار الأوروبي على الحرية النقابية والإحترام الفعلي لإستقلالية المنظمات النقابية بالإضافة إلى التعاون النقابي الأورو متوسطي، وتم التأكيد على ضرورة احترام هذا المبدأ وكذا المواثيق الخاصة باحترام حقوق الإنسان وكذا ومواثيق الشغل الأساسية وهذا تم ربطه كشرط أساسي لكل بلد يريد الاستفادة من هذه السياسة<sup>(2)</sup>، ولاتزال هذه الإجتماعات والمنتديات النقابية مستمرة إلى يومنا هذا.

لكن إذا ما ربطنا هذه الاجتماعات وهذه الأطر النظرية ومختلف الأهداف المرجوة تحقيقها، نجد أننا مضطرين إلى طرح علامة استفهام صريحة حيث ياترى: هل هذه المنتديات النقابية تقوم بالدور الحقيقي المنوط لها وما هي القيمة المضافة التي حققتها هذه التجمعات النقابية الأورومتوسطية وبصورة أدق على المستوى الأورومغاربي.

حيث وبعد عشر سنوات من مسار برشلونة أجمعت كل المنظمات النقابية على أن النتائج المرجوة من قيام اتحاد يضم مختلف القوى النقابية في المنطقة لم تكن مرضية، فلقد كان الهدف من وراء هذه الشراكة هو التأكيد على العلاقة بين متغيرين رئيسيين ألا وهما:

التنمية الإقتصادية والسلام والديمقراطية إذن بالنسبة للحركة النقابية جاءت نتائجها مخيبة للأمال ويصعب علينا عدم الإقرار بفشل هذه الشراكة ولونسيبيا.

(1) المنظمة النقابية للجان العمال والمنتدى النقابي الأورو متوسطي، مرجع سابق، ص 07.

(2) المنتدى النقابي الأورو متوسطي، العمل والحماية الإجتماعية في الشراكة الأورو متوسطية، التقييم النهائي الآفاق واقتراحات العمل، مالقة، 1-2 سبتمبر 2005.

انطلاقاً من هذه الفكرة لخص المنتدى النقابي الأوروبي متوسطي مجموعة ملاحظات هي أن:  
البحر الأبيض المتوسط لم يتحول إلى منطقة سلام و أمن.  
الوضع الإقتصادي والإجتماعي لم يتحسن.  
الشراكة لم تساهم بصفة فعلية في خلق فرص عمل.  
قضية الهجرة ظلت مشكلاً أساسياً لم يجد طريقة إلى الحل في إطار الشراكة.  
ضعف التقدم نحو الديمقراطية وغياب الحوار الإجتماعي.  
فالأوضاع العامة على هذا مستوى لم تشهد تطوراً ملحوظاً باعتبار أن المؤشرات الرئيسية لم تسجل نمواً أو تحسناً كبيراً فضل الوضع نفسه<sup>(1)</sup>.

## 2- الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان:

يعتبر المحور الخاص بحقوق الإنسان أحد أهم المحاور وأحد أبرز المقترحات التي نادى بها فكرة الشراكة الأوروبية متوسطة، ويؤكد هذا المقترح على كل هذه الأهمية نظراً لتأثيراته على هذه الشراكة في إطارها العام.  
حيث أن هذا المحور بالتحديد لقي روجاً كبيراً في مختلف الإجتماعات والنقاشات الدائرة في الفترة الأخيرة، وهذا نظراً لحساسية هذا الموضوع وكذا باعتباره مؤشراً حاسماً في تقريب أو تجزئة وجهات النظر في المنطقة الأوروبية متوسطة.  
ومن أجل ربط أوضح بين متغير حقوق الإنسان و موضوع الشراكة الأوروبية متوسطة مع مراعاة فترة الدراسة فإن هذه القضية بالذات أخذت نصيبها في مختلف النقاشات.  
فمنذ مؤتمر برشلونة عام 1995 يتم التأكيد وبالإحاح على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والواجبات، وهذا بما تحتوي هذه السلة من حريات للرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وكذا الحريات الخاصة بالفكر والضمير أو

(1) الجلسة العامة الثالثة للمنتدى النقابي الأوروبي متوسطي، برشلونة، 6-7/11/2005، ص 01.

حرية المعتقد سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وهذا مع مراعات عدم التمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس. وقد تم التشديد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وهذا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وكذا البيان الدولي لحقوق الإنسان<sup>(1)</sup>.

غير أن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان لم تكن كإطار تنظيمي واضح المعالم في بداية هذه الشراكة ولم يتحقق ذلك إلا في سنة 1997، فأنشئت هذه الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في هذا العام وهي عبارة عن جمعية لمنظمة حقوقية والتي تنتمي إليها الـ 27 بلدا المشارك في عملية الشراكة هذه، كما تم الاعتراف بعضوية هذه الشبكة في مسار برشلونة. خلال المؤتمر المتوسطي الثاني المنعقد بمالطا يومي 16 و 17 أبريل 1997<sup>(2)</sup>، ولكن رغم إنشاء هذه الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان يبقى تساؤل كبير يطرح نفسه ألا وهو ذلك الطرح المتعلق بمدى احترام هؤلاء الشركاء لملف حقوق الإنسان والديمقراطية.

التطرق لهذا الطرح حتما يندرج ضمن منطقتين حيث أن المراد هو الإجابة عن هذه

الإشكالية ولكن في نطاقها الأورومغاربي تحديدا.

فكما هو معروف فإن دول الإتحاد الأوروبي هي التي تتحكم وهي التي تضع هذه المعايير

الخاصة بحقوق الإنسان، فدول الإتحاد الأوروبي وفي صيغتها المباشرة لهذه العملية تؤكد على

ضرورة احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان كما تطالب هذه المجموعة الدول المظلة

على البحر المتوسط عامة والمغربية خاصة بضرورة العمل على تحقيق هذه المبادئ الأساسية<sup>(3)</sup>

وهذا يبرز لنا جليا من خلال المساعدات المقدمة من خلال حزمة المساعدات التي تقدمها الدول

الأوروبية إلى الدول المغربية من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية على غرار

---

(1) Déclaration de Barcelone, op cit, p p 02-03.

(2) Deuxième conférence ministérielle euro méditerranéen, malte 15-16 avril 1997, p 07.

(3) آر. كيه رامازاني، مرجع سابق، ص 22.

برنامج ميذا للديمقراطية وهو ما تبناه البرلمان الأوروبي عام 1996، للإشارة فإن نسبة المساعدات في هذا المجال لم تتعدى الـ 1 % من إجمالي المساعدات المقدمة<sup>(1)</sup>. وجاءت آليات أخرى فيما بعد وفي نفس السياق مثل آلية المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج المعونة المتوسطة عام 2003، فالطرف الأوروبي ووفقا لكل ما سبق فهو بمثابة الرجل الذي يتحمل عبء الدول المغاربية حيث أن اتجاه هذا الملف كما تصوره الوثائق الأوروبية هو: غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول المغاربية<sup>(2)</sup>، لهذا سوف نتطرق إلى أوضاع حقوق الإنسان في كل من الجزائر، المغرب، تونس.

#### أ- حقوق الإنسان في المغرب:

كانت هناك عدة إصدارات من طرف البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في المغرب، كما تضمن التقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية عن المغرب عام 2004 والذي جاء تحت عنوان " الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطبيق دولة القانون في المغرب " عدة تدابير وجب على المغرب إتباعها وهذا في إطار ما يعرف بسياسة الحوار الأوروبي، من هذه التدابير: زيادة السلطات الممنوحة للسلطة التشريعية ، إقامة نظام حزبي على أساس إنتخابات نزيهة، إنضمام المغرب للإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة، تمكين المرأة، إزالة التمييز ضد البربر، ضمان إستقلالية القضاء.... وغيرها من التدابير الأخرى المتجهة في هذا السياق<sup>(3)</sup>.

---

(1)Deuxième conférence ministérielle euro méditerranéen, op cit, p 16.

(2) عبير الغندور، مرجع سابق، ص 15.

(3) نفس المرجع، ص 16.

للتذكير فقد لاقى المغرب إنتقادات أكثر حدة سابقا وفي عهد الملك الحسن الخامس، حيث أنه وبعد عام واحد من توقيع المغرب لإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبعد فوز الحزب الإشتراكي المعارض في إنتخابات تشريعية جرت عام 1997 ، قام الملك ووفق صلاحياته وبدون استشارة رئيس الوزراء في اختيار حقائب وزارية مهمة مثل: الداخلية والدفاع، وخلال حكم الإبن محمد السادس قام كذلك بتأخير تشكيل الحكومة المنبثقة عن إنتخابات 2002 مؤكدا بذلك إستمرار الحكم المطلق لصالح الملك وهذا رغم التعديلات وقوانين الإصلاحات التي جاء بها على غرار قانون الأحوال الشخصية عام 2004 والذي يضمن المساواة بين الجنسين، هذا إضافة إلى التضيق الإعلامي الممارس في المملكة وكذا القمع ضد الحركات الإسلامية وغيرها من إنتهاكات حقوق الإنسان هناك<sup>(1)</sup>، فحقوق الإنسان في المملكة المغربية لا تزال رهينة واقع مر، فهي لا ترقى إلى مستوى التطلعات المنشودة تحقيقها في المجال الإقليمي من أجل السماح بتطوير الذات وبالتالي المساهمة في بناء سرح متوسطي مزدهر يكتنفه الرخاء والإستقرار، وهذا ما وضع المملكة المغربية في خانة انتقادات حادة موجهة لها من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان وهذا رغم كل الإصلاحات المعلن عنها.

#### ب- حقوق الإنسان في تونس:

يتسم الوضع العام في تونس في مجال حقوق الإنسان بالتضييق الشديد ولم يتأثر هذا الوضع بإعلان برشلونة، حيث ضلت الملاحظات تطال كل أطراف المعارضة للنظام خاصة الإسلامية كما صدر تعديل دستور عام 2002 يسمح لرئيس تونس الترشح مجددا للإنتخابات الرئاسية وحصوله على الحصانة مدى الحياة وتعتبر تونس من أكبر الدول المغاربية تعتيما وتضييقا على

---

(1) إبراهيم كينلي، أوروبا والإصلاح السياسي جنوب المتوسط رؤية تقييمية، سياسة الدولية، عدد 188، أكتوبر 2010، ص

حقوق الإنسان كما تحتل مراتب كارثية في مجال نظامها الديمقراطي ومدى الإصلاحات السياسية هناك<sup>(1)</sup>.

لم تسلم تونس من الإنتقادات الخارجية لها في هذا المجال حيث أصدر البرلمان الأوروبي عدة قرارات تتعلق بحقوق الإنسان منها القرار الصادر في 15 يونيو 2000 والذي طلب فيه الطرف الأوروبي بوقف إنتهاكات حقوق الإنسان وهذا وفق مبادئ إعلان برشلونة وكذا المطالبة بإصلاحات سياسة واقتصادية واجتماعية شاملة كما شملت المطالب بضرورة إنشاء نظام حزبي تعددي وكذا دعم دور منظمات المجتمع المدني ومنظمات المرأة، كما طلب هذا الأخير ربط تقديم أموال برنامج المعونة المتوسطة لتونس بقيامها بتعزيز الديمقراطية وتدعيم دور المجتمع المدني<sup>(2)</sup>.

إن تونس هي الأخرى لا تزال تسجل تأخر فاضحا في مجال حقوق الإنسان، فرغم أنها أول بلد مغربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تعر أي اهتمام بهذا الموضوع، وتبقى من أكبر الدول خاصة في ظل الرئيس بن علي قمعا للحريات الأساسية، إلا أنها وللمفارقة ورغم كل هذا كانت دائما ما تلقى تأييدا دوليا وأوروبيا خاصة في قضايا تعاملها مع الجماعات الإسلامية، الهجرة الغير شرعية، حقوق المرأة، العلمانية... ففي هذا الحالة نحن أمام ازدواجية حقيقية في المعايير يمارسها الإتحاد الأوروبي في تعامله مع قضايا أساسية في الشراكة الأوروبية مغربية، متخوفين بذلك من مخاطر التحول الديمقراطي، أي أن الدول الأوروبية تفضل الإستقرار الإقليمي المضمون ولو على حساب قيم عليا كحقوق الإنسان. إذن فقضايا حقوق الإنسان تبقى منفصلة وحتى شكلية في العلاقات الأوروبية المغربية.

(1) نفس المرجع، ص 67.

(2) عبيد الغندور، مرجع سابق، ص 16.

## ج- حقوق الإنسان في الجزائر:

لا تختلف الجزائر في مجال احترام حقوق الإنسان عن الدول المغاربية الأخرى من خلال المنظور الأوروبي، فلم تحدث أي تقدم فعلي نحو التحرر السياسي، أو تحول ديمقراطي يذكر. فرغم أن الجزائر قامت بخطوات ملحوظة في هذا المجال كإقرارها بالتعددية الحزبية عام 1989 وكذا السماح للأحزاب السياسية بمزاولة نشاطها بكل حرية وهذا منذ عام 1988، إضافة إلى هذا فالجزائر لها سبق نوعا ما في التحرير الإعلامي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، فالجزائر ووفق هذه التشريعات وغيرها تضمن نوعا ما من السلاسة في هذا المجال<sup>(1)</sup>. رغم كل هذا التقدم المحقق في هذا المجال تبقى الجزائر حالها حال جيرانها المغاربة و هي الأخرى تلاقى إنتقادات كبيرة فيما يخص إنتهاكات حقوق الإنسان ، ولا تختلف الجزائر عن جيرانها المغاربة في هذه القضايا بالذات ،حيث أن التشريعات المتعلقة بملفات حقوق الإنسان غنية من حيث الشكل وفقيرة من حيث التطبيق على أرض الواقع ،و كثيرا ما نشهد خروقات فضيعة لهذا الملف بالذات.

## معوقات المجمع المدني في المنطقة الأورومغاربية:

بعد كل ما تم التطرق إليه في عرضنا لمقاربة المجتمع المدني في عملية الشراكة الأورومغاربية، وهذا من خلال إطارين واحد نظري وآخر واقعي يشمل حقيقة نشاط المجتمعات المدنية في الفضاء الأورومغاربي، نقوم بتسليط الضوء على معوقات عمل هذه المنظمات والتي هي حتما تقلص من مهام منظمات المجتمع المدني وكذلك تؤثر وبشكل كبير على مواقف هذه الأخيرة، ويمكن أن نلخص هذه المعوقات في عاملين أساسيين وهما:

- التبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورومغاربية.

- نخبوية المجتمع المدني في المنطقة الأورومغاربية.

(1) إبراهيم كينلي، مرجع سابق ، ص 67.

## 1-التبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورومغاربية

كما تم التطرق إليه سابقا فقد لا حظنا كيف أن تمويل المشروع هو بمثابة آلية جديدة لتطوير دور المجتمع المدني الأورومغاربي.

منذ لقاء برشلونة عام 1995 تم اعتماد برنامج ميذا وقد تناولنا هذا البرنامج في طياته و هو برنامج خاص بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكما سبق التطرق له فقد انطلق العمل بهذه الآلية عام 1996 ومثلت المساعدات الأوربية في هذا الإطار لدول المغرب العربي في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2002 إهتماما متزايدا بالمنطقة المغاربية نظرا لأهميتها<sup>(1)</sup> كما أن هذه الآلية لم تكن الوحيدة من جانب الإتحاد الأوروبي باتجاه الدول المغاربية فقد جاءت آلية أخرى تتدرج ضمن سياسة الجوار الأوروبي والتي عرفت بـ: "Méditerranéen assistance Program" من خلال هذا البرنامج لابد من الإستجابة لمطالب الإصلاح الشمال داخل الأقطار المغاربية وفي جميع المجالات لاسيما المجال الإجتماعي، الثقافي و الإنساني.

وتطرقت دول الإتحاد الأوروبي إلى موضوع التمويل كإحدى آليات تدعيم مشاريع المنطقة الأورومغاربية كذلك فيما بعد من خلال مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، حيث أقرت الدول الشريكة بضرورة إستحداث وسائل تمويل إضافية للمنطقة، كما تعددت مصادر التمويل هذه بين مختلف الشركاء سواء من قطاع خاص، مؤسسات مالية دولية أو إقليمية، مساهمات الإتحاد الأوروبي... وغيرهم من الشركاء<sup>(2)</sup>.

من خلال هذه المعطيات فنلاحظ بأن الإتحاد الأوروبي هو المدعم الأوحد لمختلف برامج الشراكة مع الجانب المغاربي. وفي نفس السياق إذن فالإتحاد الأوروبي هو الذي يشمل الدعامة المالية الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في المنظمة الأورومغاربية، وهذا ما يجعل هذه

---

(1) عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر ، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2009، ص 338.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 113.

المنظمات بمثابة أطراف تابعة للطرف الأوروبي وهذا من خلال تمويل اللقاءات والمننديات ومختلف الأنشطة المنظمة من طرف هذه المجتمعات المدنية حيث أن التأثير يكون بطرق مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرارات الرئيسية، وقد يعارض آخرون هذه الفكرة تحت حجة أن هناك فصل في هذه القضية أي أن هذه التمويلات لا تشكل أو هي ليست بمثابة مشروعية في إتباع نمط معين أو سياسات معينة على مستوى هذه التنظيمات المدنية.

الإجابة عن هذا التساؤل ممكنة بملاحظة آراء المتبعين لهذا الموضوع، ففي بعض الجوانب نذكر أحدها كما يلي: إن مظاهر هذا الارتباط بين الطرف الممول والطرف المستقبل لهذه المعونات يتجلى في عدم استدعاء بعض مكونات المجتمع المدني، كالتنظيمات الإسلامية ومناهضي العولمة وهذا يظهر جانب من جوانب الإقصاء والتهميش لهذه المنظمات رغم أهميتها الكبيرة داخل جل المجتمعات المتوسطة عموما والمجتمعات المغاربية تحديدا، فلا أحد ينكر الوجود القوي لمنظمات المجتمع المدني والتي تتضوي تحت المظلة الإسلامية<sup>(1)</sup> ومن خلال هذه المعطيات فهناك فكرة أساسية في العلاقة بين أطراف هذه الشراكة الأورومغاربية تتجسد أساسا في "المشروعية" هذه الفكرة مفادها أن أي مساعدة مقدمة لأي طرف من أطراف المجتمع المدني في بلدان المغرب العربي وراءها أهداف خفية غالبا ما تكون في قالب نشر القيم الأوروبية والغربية على غرار حقوق الإنسان والديمقراطية، المساوات بين أفراد المجتمع<sup>(2)</sup>...

---

(1)نهار جوهر، المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي، السياسة الدولية، عدد 163، 2006، ص46.

(2) نادية محمود مصطفى، أوروبا وحوار الثقافات الأورو متوسطة نحو رؤية عربية للتفعيل، برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، 2007، ص 57.

إذن فالتبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني للطرف الأوروبي بقدر ما تكون وراءها محاولات تشييطية لصالح هذه التنظيمات في المجالات الإنسانية والاجتماعية بقدر ما تكون موضع تشكيك، من خلال سياسة الضغط التي تمارس على هذه المنظمات في تبني مختلف السياسات والتي كثيرة ما تفقد طابع المقرب التشاركي في عملية صنع القرار.

## 2- نخبوية المجتمع المدني الأورومغربي

بعدها تم تأسيس شبكات المجتمعات المدنية الأرومتوسطية ساهمت هذه الأخيرة في خلق مجموعة من المبادرات و في مجالات متعددة .

إلا أن هذه الجهود لم تواكبها إصلاحات قانونية و سياسية خاصة في دول جنوب المتوسط مما يؤكد إحتكار مساهمات المجتمع المدني الأرومغربي في يد فئة قليلة و التي تشكل نخبة المجتمعات المغاربية ، و التي لها علاقات في بعض الأحيان مع حكوماتها مما يؤثر على الإستقلالية المعنوية لهذه الأخيرة .

إضافة إلى الثراء الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في دول شمال المتوسط مقارنة بشح الموارد بمنظمات الجنوب مما يعني احتكار أغلب الأنشطة و الملتقيات و إقامة المقرات بها بحيث تبقى النقاشات ذات طابع نخبوي و تقتصر على بعض الشخصيات التي تتحدث عدة لغات و تتوفر على الوقت الكافي و الراحة المادية للتنقل بسهولة . و التي تتوفر في نفس الوقت على كفاءة عالية من التكوين و الممارسة.

## المطلب الثاني : الجوانب الثقافية في الشراكة الأورومغربية

تعددت المؤتمرات التي تناولت الشراكة الأورومغربية، فمنذ عام 1995 تاريخ انطلاق مؤتمر برشلونة والذي يعتبر بحق المؤتمر الأهم في العلاقة بين الطرفين الأوروبي والمغربي بحيث أنه منذ تلك الفترة أصبحنا نلاحظ بأن العلاقة شاملة بين مختلف المشاركين فيها.

ولقد استمرت هذه المؤتمرات ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا وجاءت سياسات متنوعة وعلى مختلف المستويات رغم أنها دائما ما كانت تعتبر مسار برشلونة بمثابة المرجعية الأولى لها وهو ما لحضناه في الوثائق المتعلقة بهذه الشراكة فيما بعد.

وفي هذا الجزء من هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم المجالات التي شملها التعاون الأوروبي المتوسطي، وبعبارة أدق في ما يعرف بالشراكة الأوروبية مغاربية، وفي المجال الثقافي تحديدا.

حيث أن هذا المجال من التعاون تم التركيز عليه وبشكل محوري في سلات الشراكة وباستمرار، وأنه ومنذ مؤتمر برشلونة تم التطرق إلى المحور الثقافي كعنصر هام من أجل تجسيد شراكة شاملة كما أن السياسات التي جاءت من بعد هي الأخرى لم تخلوا من تأكيدها لهذا المحور وهو ما سنراه في عرضنا لمختلف مجالات التعاون، وقبل النظر في مجالات التعاون الثقافي في الشراكة الأوروبية مغاربية لابد من تحليل الأسس والبنية الرئيسية لهذا التعاون.

فالتعاون الأوروبي مغاربي في هذا الجانب تحديدا قد قام على أساس تعدد الثقافات والأديان واحترام الاختلاف في هذه النقطة تحديدا هو شرط مهم في تحقيق تقارب شعوب المنطقة.

### **الاختلاف الثقافي:**

تميزت الشراكة الأوروبية مغاربية في إطار برشلونة بحتمية مفادها ضرورة احترام التعددية الثقافية، فالمنظمة المتوسطية عموما كانت دائما ملتقى الحضارات على مدى آلاف السنين<sup>(1)</sup> حيث أعترف المشاركون في مؤتمر برشلونة على أن تقاليد الثقافة والحضارة على أطراف المتوسط وكذلك التبادلات العلمية والتكنولوجية والإنسانية إحدى أهم عوامل التقارب بين الشعوب، كما أن احترام الثقافات والأديان هي شروط للتقارب والتفاهم بين الشعوب<sup>(2)</sup>.

(1) آ . ركيه رامازاني، مرجع سابق، ص 27.

(2) Déclaration de barcelone, op.cit, p 09.

وعمليا فالإعتراف بالتنوع الثقافي والحاجة لمزيد من التفاهم ضرورية باعتبار الأعداد الهائلة من المغاربة المسلمون الذين يعيشون داخل الدول الأوروبية، فالهجرة تؤدي دورا كبيرا في العلاقات بين أطراف هذه المعادلة

وجاءت السياسات الأورومغاربية فيما بعد لتواصل نفس منهج مؤتمر برشلونة في مجال الإختلاف الثقافي وهذا رغم الأزمات القوية التي حصلت في المدة الأخيرة والتي أثرت بوضوح على فكرة احترام الثقافات والأديان باختلافها، إنطلاقا من هذا الأساس فقد كانت هناك العديد من مجالات التعاون الثقافية في الفضاء المتوسطي، والتي خلقت من أجل تدعيم الحوار الثقافي بين طرفي المتوسط.

### مجالات التعاون:

كانت هناك عديد المشاريع الخاصة بمجالات وميادين مختلفة على الصعيد الثقافي نذكر منها:  
أ- الإعلام:

لقد توالى اهتمام القمم الأورومتوسطية المتعاقبة بتشجيع الحوار الثقافي بشكل عام وكذا بتوسيع دائرة التعاون في هذا المجال لتشمل الدوائر اللامركزية وتجاوز دائرة الحكومة المركزية لوحدها، من أجل تدعيم هذا التعاون بشكل أمثل قامت أطراف هذه المعادلة بإنشاء مشاريع مشتركة للتعاون الثقافي، من بين هذه المشاريع الثقافية نجد مشروع يهتم بالإعلام ودوره المهم والمؤثر في تكوين وجهات نظر قد تكون سلبية أو إيجابية على أطراف التعاون الأورو مغاربي كتلة موحدة<sup>(1)</sup>. حيث اتفق المشاركون على إنشاء برنامج: Med Media هذا البرنامج الذي من شأنه تشجيع التفاعل وفق أطر سلمية ومتينة بين أجهزة الإعلام وهذا كله يصب في خانة تطوير التفاهم الثقافي، كما أكد المشاركون على انعقاد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا المجال<sup>(2)</sup> كما يهدف البرنامج إلى تطوير التعاون في المجال الإعلامي بين دول شمال المتوسط مع دول

(1) نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 52.

(2) Processus de barcelone, programme de travail, 1995p, 16.

الجنوب وأيضا ضرورة التعاون جنوب جنوب، وهذا لكي تمس التأثيرات الإيجابية لهذا المشروع أكبر قدر ممكن من الناس، كما يحارب هذا المشروع كل أشكال الأحكام المسبقة وكذا العزلة والعمل المتبادل بين المواطنين في هذا المجال وبالتالي العمل على إبراز قيم التسامح والأخوة<sup>(1)</sup>. إضافة إلى كل الجهود المبذولة في مجال الإعلام، خاصة في هذه المراحل التي تستوجب تعاون إعلامي مشترك بين أطراف المتوسط و هذا من خلال جعل الإعلام وسيلة مميزة لمبدأ المساواة والمعرفة المتبادلة وهذا لا يتم إلا من خلال الحث على تطوير الأساتذة وتمييزهم فيما يخص التنوع الثقافي، المدارس، الصحافة والسينما، وكذا مدارس التكوين فيما يخص مجالات الطباعة والنشر، كما أشار المشاركون على ضرورة تنظيم وتكوين قاعدة مشاهدين تمس أكبر قدر ممكن من أفراد الضفتين الشمالية والجنوبية والتي تعرف ب: "الجمهور الكبير" والتي تخص مجال المشاهد التلفزيونية من خلال إنشاء نوادي تلفزيونية<sup>(2)</sup>.

وكذا مشاركة الشباب في ابتكار وبت البرامج مدعومين في ذلك بمجهودات وخبرات مكتسبة من التعليم العالي من خلال الإتفاق على دفتر شروط هذه القنوات التلفزيونية والتي تكون برامجها المقدمة مؤثرة بال جذب وكذا منتجة، أيضا المساعدة على إنتاج برامج سلمية على القنوات الأكثر مشاهدة وتعميمها إلى إنتاج أفلام تتكلم عن البحر الأبيض المتوسط.

كما أقر المشاركون على ضرورة دعم برنامج أوروبومتوسطي في المجال "السمعي البصري" وهذا من أجل تعزيز العمل التلفزيوني والإذاعي المحلي فيما يتعلق ببلدان الجنوب، وكذا تشجيع إقامة قنوات حوار من أجل خلق جسر بين الشعوب المهاجرة ودول الجنوب و التي هي موطنها الأصلي وهذا من أجل تجنب أخطار تفوق الجاليات على حالها في مجتمعات الإستقبال، كما أكد المشاركون على الدعم المالي الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي من أجل تأسيس عدة قنوات تلفزيونية

---

(1)La coopération décentralisée en méditerranée:

[www.revues-plurielles.oeg/-up/oods/pdf/09-07-12pdf](http://www.revues-plurielles.oeg/-up/oods/pdf/09-07-12pdf).

(2)Rapport du groupe des sages, Bruxelles, octobre 2003, p 44.

وبعدة لغات وغير مشفرة على أقمار صناعية متوسطة، إضافة إلى هذا وضع مرصد لمراقبة إعلام مرتبط بالمؤسسة الأوروبية متوسطة، من أجل ضمان الإستقلالية الكاملة في بث البرامج والمعلومات<sup>(1)</sup>.

غير أنه ورغم كل هذه المبادرات الإعلامية ورغم كل هذه الطموحات المعلقة على إنشاء هذا السرح الإعلامي في المنظمة الأوروبية متوسطة أو على الأقل في المنطقة الأورومغاربية فإنه لا تزال الصورة المقدمة في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية القائمة في ضفتي المتوسط عن ثقافة الطرف الآخر وقيمه وعاداته أسيرة لبعض القوالب النمطية والسلبية والتي أساسها الصراع التاريخي بين أوروبا والعالم العربي ككل، ورغم المحاولات التي ظهرت في بعض القنوات الثقافية من جانب الطرفين والتي دائما ما سعت إلى إبرام الجوانب الحضارية و الإنسانية والتي أفاد بها كل طرف الآخر، تبقى هذه المحاولات متناثرة واجتهادية ولا تحكمها سياسات رسمية داعمة.

وتبقى أسباب هذا الجهل إن صح التعبير متعددة ومن الجانبين الجانب الأوروبي والجانب الجنوبي المغاربي، فدل كثيرة خاصة المنظمة حديثا للاتحاد الأوروبي جاء احتكاكها مع دول الجنوب فقط في إطار أزمات النفط، الإرهاب، مخدرات... وعلى الجانب الآخر، أي الدول المغاربية لاتزال تؤثر الكثير من الأعمال الإعلامية والثقافية بشكل غير مكتمل وغير دقيق وحتى مشوهة عن ثقافة الأوروبيين وأنساقهم القيمية وعاداتهم كأن ترى الطرف الأوروبي دائما ينسج المؤامرات لهذه الدول أو تستهدف الإسلام، كما يبرز هذا الإعلام المظاهر الإباحية والتفسخ الأخلاقي والعنصرية للأجانب<sup>(2)</sup>.

وعلى سبيل المثال نأخذ فرنسا كنموذج في المجال الإعلامي حيث تعتبر أكثر الدول كثافة في نشاطها الإعلامي الموجه ضد الإسلام وكذا المسلمون وبالطبع لهذا النشاط السلبي أسباب قد تكون أحدها كثافة الجالية المسلمة هناك خاصة من أصول مغاربية وهنا نذكر على سبيل المثال

---

(1) Rapport du groupe des sages op cit, p 45.

(2) هاني خلاف، نحو تطوير حقيقي للشراكة الأوروبية متوسطة. السياسة الدولية، عدد 173، يوليو 2008، ص 53.

"قضية الحجاب" والتي تناولتها وسائل الإعلام الفرنسية منذ 1989 إلى يومنا هذا، عندما قام مدير معهد " هافز " بمدينة " كراي " بطرد ثلاث تلميذات محجبات وتحول الحادثة إلى قضية ذات أبعاد وطنية، وظهور بعض القضايا والتي وصلت إلى حد التشكيك في مدى قدرة اندماج هذه الجالية المسلمة في المجتمع الفرنسي العلماني وقدرتها على التأقلم ومتطلبات المعاصرة وبالطبع فإن الإعلام الفرنسي خاصة لعب دورا كبيرا في ملاسات هذه القضية<sup>(1)</sup>.

ولكن هناك إمكانية تعزيز روح هذه الشراكة وهذا منه خلال وضع برامج جادة للعمل الإعلامي والثقافي وهذا من خلال:

- إعادة وضع مراجعة المناهج الدراسية المقررة فيما يخص التاريخ والحضارة على مختلف الأطوار والمستويات من خلال التركيز على جوانب العطاء المتبادل حتى أثناء مراحل الصراع والعداء كإبراز دور العمالة المهاجرة المغربية في إعادة بناء أوروبا الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية.
- صياغة برامج معلومات دقيقة توثق دور الهجرات العربية المبكرة من دول شمال إفريقيا في بناء نهضة أوروبا كإبراز دور العمالة المغربية وخاصة الجزائرية في كثير من الصناعات وكذا في الحلول محل المجندين الفرنسيين في الأعمال المدنية خلال الحرب العالمية الأولى وغيرها من الأعمال.
- صياغة برامج لتحقيق توجيهات الفكر نحو البحر المتوسط في تاريخ الفكر العربي وقد يمكن بعد ذلك ترجمه الأعمال الأدبية التي تميز بها الإنتاج المغربي في هذا الشأن.
- إنشاء هيئة أورو متوسطة لتقييم الشهادات العلمية ومنحها للمعادلات، وهذا من أجل شمل التبادل العلمي بين الجامعات ومراكز التدريب وإنشاء صندوق لتمويل مختلف الأعمال

---

(1) لعرباوي نصير عن: محمود محمدي عراقي، ثقافتنا للدراسات والبحوث، مجلة علمية فصلية في العودة الحضارية الإسلامية، طهران، مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية، عدد 02، شتاء 2004.

السينمائية والفنية وكذا المعارض المشتركة وهذا من أجل تصحيح الصور والمفاهيم الخاطئة التي يحملها كل طرف عن الآخر<sup>(1)</sup> وتنمية قيم التعاون والتكامل واحترام الآخر. إذن فمن أجل نجاح هذا المشروع الإعلامي لابد من تظافر الجهود كافة سواء من الجانب الأوروبي أو الجانب المغربي والإبتعاد عن كل الأسباب المؤدية إلى الفهم الخاطئ للطرف الآخر، ولسوء الحظ فإنه في أيامنا هذه تزداد الحملات الإعلامية ضراوة خاصة ضد الطرف الجنوبي خصوصا عندما يتعلق الأمر بالإسلام والتطرف الديني ومسائل الهجرة الغير شرعية من الجنوب إلى الشمال وغيرها من المسائل التي أصبحت مادة إعلامية خصبة والذي يخوض فيها يلقي النجاح الإعلامي لا محال وكلها أمور لا تساعد على قيام شراكة أورو مغربية إطلاقا خاصة أن الإعلام أصبح يعرف بالسلطة الرابعة نظرا لقدرته الفائقة على التأثير في مختلف دوائر القرار الرسمية وكذا في الأوساط الشعبية.

#### ب- العلم والتكنولوجيا :

تتفق الأطراف المشاركة في التعاون الأورومغربي على أهمية المشاركة في المجال العلمي والتكنولوجي وهذا من أجل تطوير حقيقي للمنطقة خاصة الدول الجنوبية، كما أن تدعيم هذا المجال سيسمح لا محال في تعزيز التفاهم بين شعوب المنطقة.

ففي برنامج العمل الخاص بمؤتمر برشلونة عام 1995 تم التركيز على موضوع العلم والتكنولوجيا وتناول المشاركون بالأخص كفاءات تشجيع الأبحاث، خاصة التنمية منها مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المنفعة المتبادلة وكذا من أجل خفض الهوة بين الأطراف الأوروبية والجنوبية وهذا من خلال تشجيع نقل التكنولوجيا، كما أشار المشاركون إلى ضرورة المساهمة في تأهيل العاملين وفي القطاعات العلمية والتقنية وهذا من خلال مشاريع البحث المشتركة، وجاء على أثر الإجتماع الوزاري المنعقد بـ: "صوفيا انتيبوليس" في مارس 1995 فتم تأسيس لجنة رقابة والتي

---

(1) هاني خلاف، مرجع سابق، ص ص 53-54.

قررت آنذاك عقد اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة، حيث كرست الأولويات لتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى وزراء هذه القطاعات<sup>(1)</sup>.

واستمر الإهتمام بالمجالات العلمية والتكنولوجية حيث و من خلال ميثاق مدريد عام 1997 تناول المشاركون فيه أهمية التعاون في هذا المحور بالتحديد ، واعتباره أولوية لا يمكن تجاوزها ولقد خصصت فعلا مناقشات واسعة من أجل آليات واقعية تعمل على تطوير علمي وتكنولوجي فعال في المنظمة المتوسطة بشكل عام، ومن أجل المساهمة في تعزيز السلم والتفاهم بين هذه الشعوب ومن أجل تجاوز أي تمييز عرقي أو جنسي أو ثقافي، لغوي أو ديني أو حتى اختلاف في نظم القيم، وبغض النظر عن الأنظمة السياسية ، الإقتصادية والإجتماعية فإن دول وشعوب الإقليم المتوسطي ستعمل على تكثيف المبادلات العلمية والجماعية بينها، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تم الإستقرار على مجموعة رؤى من أجل تحقيق:

التعاون والتبادل في المجال الثقافي وهذا من خلال الإكثار من العلاقات سواء الحكومية أو الهيئات المدنية في المجال الثقافي من خلال ملتقيات فنية وموسيقية و مسرحية... وكذا توسيع دائرة الإتصال بين المبدعين.

التعاون في مجال التربية، كذلك من خلال إكثار العلاقات بين مؤسسات الدولة والهيئات الغير الحكومية العاملة في مجال التربية والعلوم وكذا رفع مستوى الأساتذة والطلبة والباحثين وكذا القيام بتقييم أدق لمشكلة المعادلة بين المستويات والشهادات<sup>(2)</sup>.

تواصل الإهتمام بكل ماله علاقة بالمجالات العلمية والتكنولوجية، وهو ما تم فيما بعد وفي مشاريع أخرى ففي عام 2005 وفي برامج تعزيز الشراكة الأورومتوسطية تم التطرق مرة أخرى لموضوع التعليم ووضع خطة عمل هدفها زيادة جودة التعليم للجميع، مع إحترام مبدأ المساواة فيه. واقترحت المفوضية الأوروبية تعزيز عملية دعم الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للتعليم والتدريب

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 151-152.

(2) ميثاق مدريد، 11 جانفي 1997، ص 11.

المهني وكذا ضرورة زيادة المعدات المالية المخصصة للتعليم العالي بنسبة 50% على أقل تقدير، كما سعى المشاركون إلى الإلتزام كهدف جديد مع حلول عام 2015 ويتمثل هذا الإلتزام في القضاء على الأمية في المنطقة مع ضمان حق التعليم للجميع وفي كافة المستويات، كما وضعت آليات أخرى تمثلت أساسا في توفير نظام تقديم منح دراسية للدراسات الجامعية في أوروبا مع ضمان نسبة معينة للنساء ولقد تجلت أهمية هذا العنصر في هذا البرنامج من خلال التطرق إليه كأولية في الإنشغالات وهو ما تطرقت إليه السيدة " بينيتا فيريرو والندر مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي فحتى هذه السياسة أولت اهتماما بالغا للتعليم في المنطقة المتوسطة ككتله تؤثر أطرافها فيما بينها<sup>(1)</sup>.

من أجل كل هاته الأهداف تم الإتفاق على إنشاء جامعة أورو متوسطة (مقرها في سلوفينيا) وهدف هذه الجامعة هو المساعدة على الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة وكذا تشجيع التعاون في مجال التعاون العلمي، وعقد أول مؤتمر وزاري خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي في القاهرة في حزيران 2007 تم التأكيد من خلاله على أنه يتعين على أن هذه الجامعة تقوم بإعداد برامج بحثية ما بعد جامعية تساهم في تأسيس الفضاء الأورو متوسطي للتعليم العالي والبحث العلمي<sup>(2)</sup>. وقد تتم على عدة برامج تعاون في مجال التعليم العالي نذكر مثلا برنامج " Tempus " والذي يهدف أساسا إلى تطوير التعليم العالي. وكذا تطوير التفاهم والتقارب الفكري بين دول الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة الأخرى<sup>(3)</sup> كما تم اعتماد برامج متابعة على غرار برامج ERAMUS. غير أنه ورغم كل هذه الجهود المبذولة ورغم كثرة الإجتماعات واللقاءات الخاصة بإيجاد حلول واقعية من أجل تطوير فعلي لمختلف المؤسسات التعليمية إلا أن المنظمة الأورو متوسطة في شكلها العام تبقى بعيدة كل البعد في مجال الانفتاح العلمي والتكنولوجي، وهذا رغم الأهمية

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 161-162.

(2) الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، 13 يوليو 2008، ص 10.

(3) نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 58.

المشاركة إليها والمعترف بها من قبل كل أطراف الشراكة الفعالة سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات المدنية.

ففي برامج ك: Tempus مثلا لا حضنا بأن الإنتقادات له عديدة فمثلا مصداقية هذا التطور من خلال نمط المساعدات الخارجية والتي دائما ما تتجه إلى نوع من المشروطة العلمية، حيث أن هذه المساعدات تتصل بدلالات ما يحوزه التوجه المتوسطي من اهتمام مقارنة بالتوجهات العربية أو الإسلامية حيث إن تلك الأخيرة لا تتوفر على المؤسسات والإدارات اللازمة لدفع تنظيم التعاون حولها من خلال برامج مناظرة للبرنامج الأوروبي Tempus<sup>(1)</sup> فالدول الأوروبية دائما لاتزال رهينة تصدير النمط الخاص بها في شتى الميادين لاسيما ميدان العلم والتكنولوجيا، وتجاهل بذلك نمط تفكير كلي خاص بالمنطقة المغاربية على وجه التحديد، من خلال مختلف الإختلافات اللغوية والدينية وكذا الثقافية السائدة في هذه المنطقة الجنوبية.

كما أن المؤشرات العامة لتعاون أو شراكة علمية حقيقية لا تزال ضعيفة جدا ولعل أبسط مثل على ذلك هو نسب التبادلات الطلابية والتي تبقى ضعيفة جدا خاصة في ظل سياسة غلق الحدود وتفضيل الإنعزال عن الدول الخارجة عن الإطار الأوروبي وهو ما ينطبق حقيقة على الدول المغاربية لسوء الحظ<sup>(2)</sup>.

كما لو قمنا بإجراء مقارنة بسيطة بين التعاون التقني والعلمي في اتفاقيات الشراكة بين الدول المغاربية مع دول أخرى، كإسرائيل مثلا نجد الفرق الشاسع وازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الموضوع بالذات حيث مثلا النص على هذا الجانب كبنود فرعي ضمن التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية بهدف تشجيع إقامة صلات وثيقة بين المجموعة العلمية في أوروبا وهذه الدول وهذا من خلال نفاذ هذه الدول إلى برامج البحث والتطوير في الإتحاد الأوروبي

(1) نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 58.

(2) Jean robert henry et winfriedveit, le retour des hommes sur la scène méditerranéen, proposition pour une relance du partenariat, p 04.

ومشاركتها في شبكات التعاون اللامركزي وتقوية طاقات البحث وتفعيل الإختراع التقني ونشر المعرفة الفنية.

في حين أن مضمون التعاون التقني والعلمي في اتفاقيات المشاركة الأوروبية الإسرائيلية تم النص عليه كبند مستقل بهدف توطيد التعاون التقني والعلمي مع إسرائيل وقد تم تفعيل هذا التعاون في 4 إتفاقيات منفصلة هي:

(1) إتفاقية ملكية مشغلي وسائل الإتصال والملكية الحكومية.

(2) إتفاق التعاون الفني والعلمي بين الإتحاد الأوروبي وإسرائيل والبرنامج الإطاري الأوروبي للتنمية التقنية والبحوث.

(3) إتفاقية المواصفات والمقاييس المخبرية الجديدة.

(4) الإتفاقية المتعلقة بإنظام إسرائيل إلى برنامج جاليلو لملاحة الأقمار الصناعية التابعة للإتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>.

### ج - الشباب والتبادلات الثقافية :

تعتبر فئة الشباب القاعدة الأساسية لكل دولة، في هذا الصدد أقر المشاركون على ضرورة الإهتمام بهذه الفئة تحديدا وهذا من أجل ضمان تعاون متماسك بين مختلف الفئات الأوروبية. كما تطرق المشاركون إلى ضرورة التركيز على التعليم والتأهيل لفئة الشباب وأيضا ضرورة تشجيع التبادلات الثقافية فيما بينهم. وهذا طبعا من أجل ضمان تقارب أفضل على المستوى الكلي لطرفي الشراكة<sup>(2)</sup>، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف لابد من وضع برامج تبادل أوروبية مغربية للشباب تركز على الخبرة المحققة في الدول الأوروبية، وهذا مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات كل الشركاء.

(1) عبيد الغندور، مرجع سابق، ص ص 23-24.

(2) Déclaration de Barcelone, op.cit, p 09.

غير أن هذه الغايات ضلت بمثابة رهان صعب حيث دائما ما يتم التطرق إلى مختلف الآليات التي تعمل على تطوير آفاق التعاون في ميادين الشباب والتبادلات الثقافية بين ضفتي المتوسط بشكل عام، وهذا ما تبناه المؤتمر المنعقد بمديرية في 11 جانفي 1997 أي بعد عامين من إعلان برشلونة حيث ركز المشاركون فيه على إعطاء أهمية قصوى لهذين العنصرين ، وهذا من خلال تدعيم الإتصالات الإنسانية وهذا من خلال اعتبار العلاقات العائلية قاعدة أساسية في تطوير هاته الإتصالات و بالتالي العمل على تكريس فكرة الحق في إعادة تجميع الأسرة، وكذا تحرير شروط السفر من خلال تسهيل إجراءات الدخول والخروج في الفضاء المتوسطي عامة، كما أنه لابد من إعطاء دعم حقيقي لمختلف المنتقيات والتجمعات الشبابية وهذا من خلال تشجيع مختلف الأنشطة الرياضية والعلمية والثقافية<sup>(1)</sup>.

ولقد علفت آمال كبيرة على اعتماد هذا المقترح كعامل قد يتمكن يوما ما من تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية مغاربية، حيث إن هناك توجه مهم وغير مسبوق لتدعيم حوار الثقافات وحصر حقيقي لمختلف الخلافات ولما لا إمكانية تجنب نشوب أي صراع في المستقبل<sup>(2)</sup>. وتوالت التجمعات المتوسطية وتوالى معها دائما التذكير بضرورة العمل والإهتمام بالشباب وكذا بمختلف التبادلات الثقافية ففي تقرير مجموعة العقلاء عام 2004 نصت الأطراف المشاركة على تشجيع التبادلات الثقافية وهذا من خلال تجسيد شبكات محلية من أجل تشجيع التطبيق الأمثل لمبادرات التواصل الاجتماعي، لا سيما الإنخراط في جماعات محلية وخيرية والقيام بمختلف العمليات التضامنية من أجل تكريس مختلف القيم السامية في شباب هذه المنطقة وهذا وفق العمل التطوعي<sup>(3)</sup>.

---

(1) ميثاق مدريد، مرجع سابق، ص 10.

(2) آركيه، رامازاني، مرجع سابق، ص 31.

(3) Rapport du groupe des sages, op.cit, p 44.

وتتويجا لكل هذه الجهود جاء الإعلان عن عدة مؤسسات متوسطة تختص بالعمل الثقافي وهذا على مختلف المستويات سواء الرسمية أي بين الدول في حد ذاتها أو بين المنظمات الغير حكومية، مثل مؤسسة "أناليند" "Ana lindh" للحوار بين الحضارات والتي تم الإعلان عن افتتاحها في إبريل 2005<sup>(1)</sup>.

والتي تعمل على توفير الدعم المؤسس لمختلف برامج السياسات الإجتماعية المرتكزة على مجالات التعليم والتبادل الطلابي ودمج الأقليات في المجتمع وكذا مكافحة مختلف أشكال العنصرية والتعصب و معاداة السامية وإرهاب الإسلام Islamophobie،<sup>(2)</sup> كما إن هناك مشاريع ومنظمات أخرى تعمل في نفس السياق السالف أي في المجال الثقافي على غرار مشروع "مانوميد" Manumid والذي من شأنه الحفاظ على المخطوطات الموجودة في المكتبات الصغيرة والمتفرقة في مختلف أنحاء الشمال الإفريقي على غرار مكتبة تيميمون والموجودة في الصحراء الجزائرية، وبرنامج " يورو ديكوم" لتطوير وحفظ الحرف، وأيضا المسابقة التي نظمتها المفوضية الأوروبية لمنح جائزة لأفضل مقال صحفي عن التراث الأورو متوسطي بدءا من عام 2005 وهذا خاص بالصحفيين الشباب والتي لا تقل أعمارهم عن 35 سنة والمشاركون فيه من مختلف جهات المتوسط<sup>(3)</sup>.

هذا إضافة إلى العديد من النشاطات الشبابية الأخرى والمتعلقة بالتبادلات الثقافية والتي شملت مختلف المهرجانات والملتقيات السينمائية، الأدبية و المسرحية... لكن التساؤل المطروح هنا تحديدا والذي يطرحه المنتبوع لهذه الظاهرة يتجلى أساسا حول مدى مساهمة الشباب في تحقيق تعاون أو بالأحرى تبادل ثقافي بين طرفي المتوسط، هل هناك تبادل أم لا، أم أن الإجابة تبقى نسبية حيث أن هناك إيجابيات وهناك سلبيات.

---

(1) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 49.

(2) عبير الغندور، مرجع سابق، ص 20.

(3) عملية برشلونة بعد 10 سنوات، المفوضية الأوروبية، بروكسل، 2005، ص 34.

صحيح أنه هناك عدة أمور إيجابية حصلت من خلال التعاون الشبابي في المجال الثقافي، إلا أنه لا يرقى إلى الأهداف المرجوة، فالشراكة الثقافية تحديدا لا ينبغي أبدا أن تبدأ بتصادم الحضارات بل بتحاورها على أن يكون هذا الحوار غير تبشيري أي بطريقة أو وفق قاعدة " لا إكراه في الدين " فإن كان الغرب يطالبنا دائما بالتعددية السياسية فلنا الحق كأطراف أو كطرف مغربي أن نطلبه بتعددية حضارية في تعامله معنا، فالتعاون والتبادل الثقافي لا يكون إلا وفق منطلق أساسي أساسه حوار الثقافات وللأسف فإنه وخاصة في أيامنا هذه هناك مؤشرات حقيقية على تعمق فكرة الاختلاف ويمكن القول حتى بفكرة صراع الحضارات<sup>(1)</sup> خاصة منذ أحداث الـ: 11 من سبتمبر 2001.

كما أن الحديث عن تبادل ثقافي في فئة الشباب لا يمكن الحديث فيه إطلاقا خاصة فيما يتعلق بموضوع حرية انتقال الأشخاص، فالتبادل أساسه انتقال الأفراد أي الأداة الحاملة لهذه الثقافة المراد تصديرها وكذا التعريف بها، إذن استحالة تجسيد فعلي لهذه الفكرة في ظل غلق الحدود في وجه الأفراد ونقصد هنا الجانب الأوروبي الذي يعمل جاهدا على غلق حدوده في وجه الدول المغربية فهم من جهة ينادون بالحرية الأربعة<sup>(2)</sup> وهي حرية إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد ومن جهة أخرى يمنعون دخول الأفراد، إذا نحن أمام حريات أربعة مبتورة فنحن أمام تشاركية وقائية وبالتالي فكرة تبادل ثقافي حقيقية غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع في ظل هذه المعطيات.

---

(1) سماحة خير الدين، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 357.

(2) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سابق، ص 184.

## المبحث الثاني: الهجرة وتأثيراتها على الشراكة الأورومغاربية

الهجرة وجه من أوجه التفاعل في الفضاء الأورو مغاربي فلا بد من دراسة معمقة للظاهرة خاصة بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل: الإرهاب، المخدرات، هجرة غير شرعية... ازداد اهتمام الدول الأوروبية بدول الجنوب ومنها الدول المغاربية...فالدول الأوروبية لها مقاربة مفادها تحقيق تنمية شاملة في الجنوب المتوسطي (المغرب العربي خاصة) من أجل تفادي ظواهر كالهجرة السرية وبالتالي تجنب انعكاساتها السلبية وبالتالي تحقيق الأمن.

فيا ترى ما هي الأسباب الحقيقية للهجرة في المجال الأورو مغاربي، وما مدى تأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل يجدر بنا الحديث عن الجانب النظري لموضوع الهجرة.

### المطلب الأول : المقاربة النظرية لدراسة ظاهرة الهجرة

**تعريف الهجرة الدولية:** تعدد تعاريف الهجرة راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة، فبالإعتماد على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة ويكيبيديا بأنها: "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وهذا مصحوب بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر". وفي الموسوعة السياسية هي كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".

وحسب الأستاذ m.Triballât فإن للهجرة مفهومين، أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصلية، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم<sup>(1)</sup>.

**تعريف المعجم القانوني:** هي العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل<sup>(1)</sup>.

(1) M.Tribala "Immigration", Cahiers Français, N° 291 Mai, Juin 1999 p 40-41.

كما يعرفها P. George الذي يعرف لنا المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعا، والعامل الأجنبي عنده هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل واللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده الأصلي بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده<sup>(2)</sup>. عند الحديث عن المعيار القانوني نجد أنّ المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها، وبالتالي يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

أ- الهجرة العمالية ذات طابع اقتصادي.

ب- الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية أو الأمنية.

ج- الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية<sup>(3)</sup>.

وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو الهجرة الغير شرعية، وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدون بها، والخاصة بدول وإقامة الأجانب وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون نحو دول أخرى بصفة شرعية أو غير شرعية حيث هذه الدولة تعتبر لهم ممرا إلى دول أخرى.

---

(1) N. Berger, La Politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles: Bruylant, 2000, p 15.

(2) P. George, Les migrations internationales, Paris, Presses Universitaires de France, 1976, p 28.

(3) غالية بن زيوش .مرجع سابق. ص 14.

## المدخل النظرية لظاهرة الهجرة:

هناك مجموعة من الأطر التحليلية التي تحاول إعطاء مقتربات كاملة لظاهرة الهجرة وحركة انتقال الأشخاص وهذا حسب المختصين في مجالات عدة على غرار الإقتصاد، الاجتماع، الجغرافيا و السياسة...

أ- النظرية النيوكلاسيكية: تعود هذه النظرية إلى التطور في الإقتصاد المزدوج وصاحبها هو: W.A.Lewis حيث حاول تفسير الهجرة وتم التأكيد على الإختلاف الجغرافي في توزيع الدخل بين الأفراد الإقتصاديين كعامل رئيسي يحدث ومسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمج هذا المقترح أي مقترح الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أحسن مقارنة بما هو عليه الحال في البلد الأصلي. في هذا التحليل نجد أن الهجرة بمثابة استثمار قادر على إيجاد فائض إيجابي مفاده الفارق بين المداخل في البلد الأصلي والمدخول المتحصل عليه في البلد المضيف مع احتساب النفقات الإضافية المتعلقة ب: النقل والتنقل<sup>(1)</sup>.

ب- نظرية التبعية: في هذه النظرية نرى المقاربة تقوم على أساس أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية متطورة وصناعية ودول أخرى محيطة يغلبها طابع التخلف، و تربطهما علاقات غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط إلى المركز، ترى هذه النظرية بأن الهجرة هي عملية استغلال دول المركز لدول المحيط، وهذا ما أكد عليه سمير أمين فالهجرة حسبه عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات فدول المحيط تتحمل تكاليف باهظة على غرار تكاليف، التعليم، التكوين، الصحة...

---

(1) مقالة ل: عبد الفتاح العموص "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة"، من الموقع:

[http://www.doc.abhato.net.ma/IMG/doc/AFKAR\\_7.5.DOC](http://www.doc.abhato.net.ma/IMG/doc/AFKAR_7.5.DOC)

وتمكن: بورتس A. Portes عام 1981 و ساسن S. Sassen عام 1988 من تطبيق هذه النظرية مفسرين بذلك ظاهرة الهجرة تبعا لتطور النظام الرأسمالي، فقوة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تتبع اقتصاديات المركز أكثر فأكثر.

**ج- النظرية الاجتماعية:** سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو وتطور في أوروبا في السبعينات، تدرس هذه المادة تأثيرات المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما تتم دراسة الجوانب السلبية في حالة عدم اندماج المهاجرين، وجهت إنتقادات كثيرة لهذه النظرية واعتبرتها أمبريقية تهتم بدراسة ووصف الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر<sup>(1)</sup>، هذه النظرية تدرس الجوانب الإجتماعية والثقافية للمهاجرين المقيمين، مع التأكيد دائما على التمييز الذي تواجهه الجماعات المهاجرة.

### **المطلب الثاني: أسباب الهجرة الأورو مغربية**

نقسم الهجرة إلى: مناطق جاذبة وهي دول الاتحاد الأوروبي ومناطق دفع رئيسية هي دول جنوب المتوسط ويتعلق الأمر في هذه الدراسة بالدول المغربية وها هي أهم أسباب الهجرة في هذه المنطقة.

#### **1-أسباب اقتصادية:**

تتشكل هذه الأسباب أساسا في الظروف الإقتصادية والإجتماعية والتي لها دور كبير وحاسم في عملية الهجرة، فهناك مستويات متباينة بين مستويات الدول الأصلية والدول المستقبلة مثلا: مستوى الدخل، العمل، المعيشة... حيث نجد المهاجر يعاني دائما البطالة أو إنخفاض مستوى

---

(1) approche sociologique :migration et mots clés inter culturalité :

<http://sspsd.u-strasbg.fr/Approche-sociologique-Migration-et.html>

الدخل أو معاناة على المستوى الاجتماعي، الصحي، التعليمي... ما يدفع بهذا الأخير إلى القيام بعملية الهجرة، من أجل البحث عن واقع أفضل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي<sup>(1)</sup>.  
ففي المجال المتوسطي مثلا نجد هناك تباينا كبيرا في مستويات التقدم الاقتصادية والاجتماعية وهذا فيما يخص المستوى الفردي أو الوطني بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وهذا ما يشكل عاملا مهما ومساعدة على الهجرة نحو الشمال<sup>(2)</sup>.  
فإذا تكلمنا عن بلدان المغرب العربي عامة نجد وضعها الاقتصادي والاجتماعي غير مستقر وبالتالي مشجع على الهجرة، وهذا من خلال ما نلاحظه من تعطل اقتصادي، بطالة، انتشار الفقر، ثقل عبء المديونية ونجد هذا الوضع أقل تعقيدا بالنسبة للدول النفطية (ليبيا وبدرجة أقل الجزائر)<sup>(3)</sup>، وحسب الأستاذ تابينو G.P. Tapinos فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي<sup>(4)</sup>.

لقد قدمت عدت أطروحات لإيجاد مقاربة شاملة من أجل إيجاد طرح شامل لقضية الهجرة بأنواعها، هذه المقاربة أبعادها اقتصادية، فنلاحظ مثلا أثناء مؤتمر برشلونة يبدوا إلحاح أوروبا واضحا في تعاملها مع قضية الهجرة على أنها قضية أمنية أكثر منها قضية إنسانية فهذه العملية أميل إلى أن تكون "بناء أمن" "Order Building" أكثر من كونها "بناء ثقة" "Trust Building" وعلى الأخص "بناء شراكة" "Partnership-Building"، كما نلاحظ أن الطرف الأوروبي ينظر إلى هذه العملية - الهجرة - على أساس أنها من جملة "المخاطر العابرة للقومية".

---

(1) George , pierre tapinos , Mondialisation ,intégration régional et migration internationales, revue internationale des sciences sociales n 165,septembre 2000,p p 350\_351.

(2) عياد محمد سمير، الهجرة في المجال الأورو متوسطي، العوامل والسياسات، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2003، ص4.

(3) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 398.

(4) G.P TAPINOS, l'économie des migrations internationales, Paris: Fondations des sciences Politiques, Harmandcollin, 1974, p 14.

فمثلا فرنسا وبدعم من البلدان المتوسطية اللاتينية حاولت دائما إقناع دول الإتحاد الأوروبي بضرورة زيادة الإعانة للدول المتوسطية والمغربية بشكل كبير، وتقوم هذه المقاربة على أن المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الدول المغربية تؤدي حتما إلى الإحباط لهذه المجتمعات بشكل عام وهو ما يساعد على الهجرة الكثيفة لاسيما الهجرة الغير شرعية.

غير أن هذه المقاربة لم تكن في مستوى التطلعات المتصورة، حيث أن التعاون الاقتصادي لم يرقى إلى المتطلبات المطروحة في هذه الدول المغربية. (90 مليون دولار مساعدات للجزائر ما يعادل 3 أيام دخل سوناطراك وهذا غير كاف)<sup>(1)</sup>.

كما إن هذه المقاربة تظل محدودة جدا رغم أهميتها فهي مقاربة أقرب إلى حصر كل المشاكل في الجانب الاقتصادي فمشكل الهجرة هنا مآله اقتصادي بحت وهذا غير منطقي، فكما سبق ذكره في تعريف الهجرة لاحظنا بأن هناك أسباب اقتصادية نعم وهناك أسباب أخرى إجتماعية وسياسية وديمغرافية تؤدي بأصحابها إلى الهجرة.

لقد ارتأينا إجراء مقارنة على مستوى الدول المغربية الثلاثة ( الجزائر، تونس، المغرب) وهي الثلاث دول المعنية بالهجرة بشكل واضح في الفضاء المغربي مع كل من ( فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) من دول الإتحاد الأوروبي وكما هو معلوم فإن هناك علاقات هجرة قوية بين هذين الطرفين في معادلة الهجرة الأورومغربية فبالإعتماد على عدد السكان بالنواتج الوطني الخام ( pnb والنواتج الوطني الخام للفرد (P.N.B/ tête) تتضح لدينا الفوارق التالية والتي لها القدرة على أن تكون دافعا للهجرة<sup>(2)</sup>.

---

(1) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 399-400.

(2) غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 14.

الدولة	عدد السكان (ألف نسمة)	النتاج الوطني الخام PNB (مليون دولار أمريكي)	النتاج الوطني الخام/الفرد PNB/Tête (دولار أمريكي)
فرنسا	58,607	1,541,630	21,210
الجزائر	29,313	927,43	4,250
الفرق	29,294	1,497,703	17,960
اسبانيا	39,323	569,637	15,690
المغرب	27,310	34,380	3,210
الفرق	12,013	535,257	12,480
ايطاليا	57,523	1,160,444	20,100
تونس	9,215	19,433	5,050

15,050	1141,011	48,308	الفرق
--------	----------	--------	-------

M. Khelladi, M Belattaf, "La zone économique de la méditerranée occidentale" dans  
M. Boukella, Y. Benabed-ellah, M.Y.Ferfera, La Méditerranée occidentale entre  
régionalisation et globalisation. C.R.E.A.D- VinvensitéAbderahmane Mira, Bejaia, Algérie,  
2003, p 69.

## 2- مشكل البطالة

يعتبر مشكل البطالة من أكبر الأسباب الدافعة للهجرة فطلب العمل هو أحد أهم الأسباب التي تدفع فئة هامة من العاطلين عن العمل إلى الهجرة وتعتبر إشكالية البطالة إحدى السمات الأساسية لإقتصاديات الدول سواء المتقدمة أم المتخلفة غير أن حدة هذه الإشكالية تزداد بالنسبة للدول النامية وبشكل رهيب<sup>(1)</sup> مثال على ذلك بلغت نسب البطالة عام 1997 حوالي :

- 26,4 % بالجزائر.

- 17,8 % بالمغرب.

- 15,8 % بتونس.

وفي مقابل ذلك بلغت نسبة البطالة حوالي 8% في دول الإتحاد الأوروبي<sup>(2)</sup> وهو ما يفسر الهجرة المغاربية نحو دول الإتحاد الأوروبي وهذا الجدول يوضح نسب البطالة في بعض دول المتوسط.

الدولة	فرنسا	ايطاليا	اسبانيا	تونس	المغرب	الجزائر
نسبة البطالة	11,6	12,3	22,7	17,8	22,3	29,9

(1) غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 32.

(2) عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 78.

المرجع: عن الكتاب الدولي للعمل، تقرير حول العمل في العالم، جنيف 2000.

ولم تشهد هذه النسب تغيرا كبيرا في السنوات اللاحقة فبقي الأداء الاقتصادي لهذه الدول المغربية عموما ضعيفا للغاية ونحن هنا نتحدث عن البطالة حيث بقيت مستوياتها مرتفعة في الدول المغربية وهي في سنة 2000.

الدول	الجزائر	المغرب	تونس
معدل البطالة عام 2000	33%	19%	15,6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر 2000)، مديرية الإحصاء (المغرب 2000)، المعهد الوطني للإحصاء (تونس 2000).

كما جاءت إحصائيات عام 2005/2004 لتتحدث عن بطالة بلغت 25,4% في الجزائر وفي المغرب 11,6%، وتونس 13,8%، وتبلغ نسبة البطالة حوالي 50% في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم 30 سنة، وتخصص المملكة المغربية حوالي 200 ألف منصب شغل فيما يلج سوق العمل حوالي 300 ألف شاب (حوالي 100 ألف شاب بدون عمل سنويا) وتسعى تونس بدورها إلى خلق مناصب عمل لمن يطلبها من القوة العاملة والتي تبلغ 50% للذين تقل أعمارهم عن 25 سنة<sup>(1)</sup>. أما فيما يتعلق بلبيبا فمعدل البطالة مرتفع جدا بها مقارنة بالدول المغربية الأخرى وهذا رغم ما تتوفر عليه من إمكانات هائلة فالبطالة هناك تبلغ حوالي 20,74%، وحسب جريدة "أوبا" بلغ عدد الليبيين المشتغلين فعلا حوالي 1,3 مليون ما يشكلون نسبة 79,26% من إجمالي السكان الليبيين العاملين إقتصاديا، كما أضافت الجريدة بأن نسبة البطالة بين الذكور ستشهد ارتفاعا إلى حوالي 21,55% منخفضة بالنسبة للإناث إلى 18,71%، أما بالنسبة للطرف الأوروبي فبلغ معدل البطالة حوالي 9,5% خلال يناير 2010.

(1) البطالة ببلدان المغرب العربي :

وأوضحت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاءات في الإتحاد الأوروبي (بيروستات) أن معدل البطالة في الدول الـ27 بمنطقة اليورو بلغت 9,9% مقارنة بمعدل 10% في العام الماضي (ديسمبر 2010) وقدرت الإحصاءات أن إجمالي العاطلين عن العمل بلغ نحو 23,048 مليون عاطل عن العمل منهم 15,775 مليون عاطل في منطقة اليورو متراجعا بنحو 23 ألف عاطل في الإتحاد الأوروبي و72 ألف في منطقة اليورو<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى هذا فالدول الجنوبية عامة والمغربية خاصة تعاني كثيرا من البطالة وجالياتها هي الأخرى تعاني نفس المشكلة على مستوى الدول المستقبلية، فأكبر نسب البطالة في دول الإتحاد الأوروبي تكون على مستوى الجاليات وهنا تطرح مشكل الاندماج كظاهرة جد معقدة وهذا سبب الإشكالات التي تطرحها نسب التمييز الإقتصادي والإجتماعي للجاليات وأوضاعها مقارنة بفئات مماثلة في بلدان الاستقبال.

كما أن اليد العاملة المغربية تتجه نحو قطاعات لا تتطلب تأهيلا علميا كبيرا، كما أدت التحولات الإقتصادية التي عرفتها أوروبا تازما أكبر لأوضاع اليد العاملة المغربية حيث سجلت أعلى نسب البطالة هناك<sup>(2)</sup>، وهذا الجدول يوضح نسب البطالة حسب الجنسية في فرنسا لعام 2002، وهو كنموذج عن وضع قائم في الدول الأوروبية الأخرى المستقبلية للمهاجرين، حيث يتم تسجيل أعلى نسب البطالة للجزائريين والمغاربة 30,8% و 35,8% على التوالي، عكس التونسيين 19,5% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع المعدل الوطني الفرنسي، كما أن معدل بطالة الفرنسيين عن طريق اكتساب الجنسية يفوق معدل فرنسي المولد 14% مقابل 90,2% على التوالي.

**وهذا الجدول يوضح نسب البطالة حسب الجنسية في فرنسا عام 2002**

---

(1)taux de chômage, union européenne:

<http://entreprise.lefigaro.fr/taux-de-chomage-union-europeenne.html>.

(2) جعفر عدالة، توسيع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأوروبية - المغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، جامعة الجزائر، ص 117

النسبة	الجنسية
9,2%	فرنسيو المولد
14%	فرنسيو عن طريق اكتساب الجنسية
30,8%	الجزائريون
35,8%	المغاربة
19,5%	التونسيون
25,6%	إفريقيون آخرون

المرجع: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الجالية الجزائرية في فرنسا، الجزائر، الدورة 22، ماي 2003، ص 42

لهذا فلا بد من مواجهة هذه الظاهرة جيدا، فكما لاحظنا فإن دولا غنية مثل الجزائر وليبيا ورغم إمكاناتهم الهائلة تعانيان من هذه المعضلة أكبر من دول أضعف بكثير على مستوى الإمكانيات الطبيعية ونقصد هنا تونس والمغرب رغم أنهما تعانيان كذلك من المشكلة.

فالجزائر مثلا مطالبة بأن تحسن أدائها على مستوى هذا المؤشر خاصة في ظل النمو السكاني، ففي عام 2010 الجزائر مطالبة بتوفير 45% من مناصب الشغل من أجل إستقرار نسبة البطالة بها، في حين على المغرب أن توفر حوالي 39% مناصب شغل إضافية ، وعلى الحكومة التونسية هي الأخرى أن توفر 25% من فرص العمل للحفاظ على إستقرار البطالة.

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
النسبة	45%	39%	25%

إن إنعدام فرص العمل داخل الوطن تدفع بالمواطنين المغاربة إلى الهجرة ولو إلى ظروف كثيرا ما تكون مأساوية حتى في دول الإتحاد الأوروبي.

وللتذكير فالمهاجرون المغاربة (المغرب، الجزائر، تونس) يبلغ عددهم حوالي 5 ملايين مهاجر يضاف إليهم حوالي 300 إلى 500 ألف مهاجر مغربي في أوروبا بصفة غير نظامية<sup>(1)</sup>. كما أن الجالية المغربية هي ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية بنسبة 41% وتتنوع هذه الجالية بين 22% من المغرب الأقصى، 13% من الجزائر، 5,8% من تونس، كما تتركز هذه الجالية في: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، كما أن الجالية المغربية هي أهم جالية مغربية في أوروبا حيث تمثل أكثر من نصف هذه الجالية في بلدان أوروبا<sup>(2)</sup>.

### 3-العوامل السياسية:

تعتبر الأسباب السياسية إحدى أهم أسباب الهجرات في وقتنا الحالي وهذا ما شاهدناه في الفترات الأخيرة خاصة، حيث أن هناك هجرات كثيفة وهذا على الصعيد الفردي أو على الصعيد الجماعي، حيث أن عدم الاستقرار السياسي والناجئ أساسا عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب التوجهات العرقية أو الدينية يعد سبب أساسي للهجرة حيث أن الأفراد والجماعات في هذه الحالة يبحثون عن مناطق آمنة، وكثيرا ما تكون في هذه الحالة أمام هجرة اضطرارية أو اللجوء السياسي<sup>(3)</sup>.

وتعتبر المنطقة المغربية منطقة مهمة سواء على صعيد الإستقبال أو التصدير للاجئين وهذا بسبب عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة ككل حيث تؤكد الإحصاءات أن بلدان المغرب العربي إستقبلت بين 65,000 و 80,000 مهاجر سنويا حوالي 80% منهم يمرون عبر ليبيا كمرحلة أولية ينتقلون بعدها مباشرة إما إلى سواحل إيطاليا أو إلى المغرب عبر تونس والجزائر للدخول إلى

---

(1) محمد نور الدين وآخرون، المسلمون في أوروبا ومشكلة الاندماج، مجلة شؤون الأوساط، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، عدد 121، شتاء 2006، ص 25.

(2) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 115.

(3) عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 05.

إسبانيا<sup>(1)</sup>، كما أن هذه المنطقة تعاني أزمة سياسية خانقة لا مثيل لها منذ الإستقلال وهذا سبب إخفاق هذه الدول المستمر وانتشار اللاعدالة واللامساواة في المنطقة المغاربية ككل<sup>(2)</sup>. إن الدول المغاربية تعتبر مصدرا مهما للدول الأوروبية وهذا نظرا للظروف السياسية التي تعرفها المنطقة، فالمعارضة السياسية بصفة عامة والإسلامية تحديدا في بلدان المغرب العربي دائما ما تجد أوروبا كملجأ آمن لها، ومثال ذلك الوضع الجزائري في العشرية الماضية فمذ انهيار أسعار النفط عام 1986 بنسبة 38% حيث كانت الدولة الجزائرية تعتمد على عوائد النفط لكسب الرضا العام وكسر كل محاولات الإنتفاضة على النظام، وكانت من نتائج إنهيار أسعار النفط تفاقم الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية وهو ما أدى إلى أحداث 1988/10/05 وتواصلت هذه الأزمة أكثر من عشرية كاملة تكبدت فيها الجزائر خسائر فادحة في كل المجالات<sup>(3)</sup>، خلال هذه الفترة وبسبب هذه الظروف السياسية كانت هناك حركة هجرة قوية جدا من الجزائر تجاه الدول الأوروبية بصفة عامة.

ويمكن إعتبار الأزمة السياسية الجزائرية سبب هام في هجرة كارثية من الجزائر إلى مختلف بقاع العالم والإتحاد الأوروبي بشكل محدد، حيث تفيد الإحصائيات وحسب ما كشف عنه رئيس اللجنة الجزائرية الإستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان (هيئة حكومية) المحامي مصطفى قسنطيني أن أزمة العنف التي حلت بالبلاد خلفت أكثر من 150 ألف ضحية وخسائر مادية تفوق الـ:25مليار دولار، وهي تكلفة باهظة جدا، فالعامل أو السبب السياسي كان هو بمثابة السبب أو العامل رقم واحد في هجرة الجزائريين نحو الخارج وتحديدا فرنسا كما أن هذه الهجرة شملت بشكل مركز النخبة الجزائرية بكافة أطيافها وهذا ما تسبب في نزيف حاد للأدمغة الجزائرية<sup>(4)</sup>، هذا

(1) وليد الشيخ، أوروبا وقضية الهجرة... معضلة الأمن والاندماج، السياسة الدولية، عدد 165، جويلية 2006، القاهرة، ص 70.

(2) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 398.

(3) LahaouariAddi, l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Paris, la decouverte 1995, p 77.

(4) فاروق قسنطيني، الأزمة الأمنية في الجزائر خلفت 150 ألف ضحية  
<http://www.elaph.com/web/news/2010/4/556309.html>.

باختصار عن ما لحق بالجزائر والتي تعتبر أكبر بلد شهد أزمة سياسة وأمنية على مستوى المنطقة المغاربية.

كما نجد الإشكالية نفسها بالنسبة للدول المغاربية الأخرى والتي تعتبر بمثابة بلدان مصدرة للهجرة، حيث أن تونس مثلا هي الأخرى كانت وخلال الفترة الماضية بلد يشهد إنغلاقا سياسيا رهيبا، ما دفع بفئة معتبرة من المواطنين التونسيين بالإندفاع نحو الخارج، فبعد الإطاحة بنظام الحبيب بورقيبة عام 1987، ووصول زين العابدين بن علي إلى الحكم قام عام 1989 بمنح الترخيص لأحزاب مثل: التجمع الاشتراكي التقدمي والذي أصبح يعرف ب: الحزب الديمقراطي التقدمي بقيادة أحمد نجيب الشابي، وتم الاعتراف بحزب الإتحاد الديمقراطي الوندوي برئاسة عبد الرحمان التليلي والذي أدخل السجن فيما بعد، والحزب التحرري الليبرالي برئاسة مندر ثابت... وتعد هذا الأخير بالإصلاح السياسي كأولوية من أولويات الحكم في الفترة القادمة. غير أن هذا الإنفتاح سرعان ما انطفئ وتحول إلى انغلاق سياسي شديد حيث دائما ما يؤكد المختصون والمنظمات العاملة في ميدان الإنفتاح السياسي وحقوق الإنسان على أن النظام التونسي من أكبر الأنظمة انغلاقا في هذا المجال، وشهدت تونس حملة إعتقالات وحالات نفي للخارج بشكل كبير نذكر على سبيل المثال سجن حمة الهامي رئيس حزب العمال التونسي، ونفي منصف المرزوقي زعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وراشد الغنوشي زعيم حزب النهضة ذو التوجه الإسلامي المعتدل.

إن الظروف السياسية في تونس لم تكن مشجعة على العموم ، فدائما الضغط الشديد الذي مورس من قبل النظام ولد حالات إحباط عام وبالتالي حالات هجرة ولجوء كثيفة عرفت تونس(1)، كلها ظروف أدت إلى انهيار النظام في تونس كلية، وتتحى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بعد أحداث دامية واحتجاجات واسعة قاربت شهرا كاملا فالعامل السياسي أثبت مرة أخرى على

(1) الإنفتاح السياسي في تونس .

مدى أهميته وخطورته كعامل أساسي في الهجرة الخارجية (اختيارية ، إجبارية، لجوء سياسي) أو إضطرابات سياسية قد تصل لحد إنهيار النظام ككل<sup>(1)</sup>، وهناك تيار يؤكد على أن المشاكل السياسية يكون سببها إقتصادي وهو ما حصل فعلا في الدول المغاربية فالمشاكل الإقتصادية تولد مشاكل سياسية وإجتماعية الأمر الذي ولد التطرف الديني الذي إستغل أصحابه فرصة الظروف الإقتصادية الصعبة لتمرير خطاباتهم الإيديولوجية في دول الضفة الجنوبية ، الأمر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة الهجرة خاصة نحو أوروبا وهذا سواء بطرق شرعية أو غير شرعية<sup>(2)</sup>.

بعد كل من الجزائر وتونس نخرج على المغرب إذ هي الأخرى وعلى غرار دول جنوب

المتوسط تعاني نفس المشاكل الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

فالجانب السياسي في المملكة المغربية يتسم بالانغلاق والضبابية فمثلا الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي عبد الله الحريف إعتبر النظام السياسي المغربي نظام دكتاتوري ولكن بطرق ملتوية وغير مباشرة وإعتبر النظام المغربي لا يختلف عن نظيره التونسي أو الجزائري أو الليبي فالمملكة المغربية تعيش حالة غليان سياسي هي الأخرى وبها معارضة قوية غير أنها مهمشة وتتمثل هذه المعارضة في أحزاب يسارية ويمنية وكذلك أحزاب سياسية محسوبة على الجانب الإسلامي.

إذن فالوضع السياسي بشكل عام لا يبعث على التفاؤل كما أن الإصلاحات المعلن عنها خاصة مع مجيء الملك محمد السادس تبقى ناقصة وشكلية<sup>(3)</sup> كلها مشاكل تؤدي إلى الهجرة الخارجية حيث أن المملكة المغربية تعتبر أكبر إقليم مغاربي من حيث نسب الهجرة إلى الخارج وإلى دول الإتحاد الأوروبي خاصة حيث أن نسبة المهاجرين من أصل مغربي يبلغ حوالي 22%،

---

(1) الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، السبت 10 صفر 1432 هـ، 15 يناير 2011، ص 04.

(2) Commission des communautés européennes, COM (91) 452 finale, Europe 2000, les perspectives de développement du territoire communautaire, Bruxelles, 07 novembre 1991, p 47.

(3) la vie politique serait empanne selon les intervenants :

<http://aujourd'hui.ma/couverture-details75504.html>.

يقابله 13% جزائريين و 5,8% تونسيون، فالجالية المغربية تمثل نصف الجالية المغاربية في أوروبا<sup>(1)</sup>، فالهجرة ذات الدوافع السياسية تبقى دافع مهم وقوي إلى الهجرة الخارجية والملاحظ أن هذا النوع من الهجرة يمس بشكل كبير الكفاءات والنخبة الحقيقية في هذه المجتمعات وهو ما حصل على سبيل المثال في الجزائر في فترة العشرية السوداء.

إن أسباب الهجرة عديدة فالمهاجر دائما ما يبحث عن أسباب عيش أفضل مما هي متاحة فقد تكون عوامل إقتصادية، سياسية، جغرافية، تاريخية، إضافة إلى أسباب أخرى قد لا تكون سياسية لكنها تساهم بطريقة أو بأخرى في هذه العملية.

بخصوص ليبيا وموريتانيا وكما سبق ذكره فليبيا عضو ملاحظ منذ عام 1999 تستعد ومنذ 2004 الإنضمام إلى الشراكة الأورو مغاربية وهذا على أثر رفع العقوبات الدولية عنها.

وموريتانيا إستفادت وفي إطار اتفاقية لومي ثم كوتونو من مساعدات مكونة في غالبيتها من هبات تتطابق مع احتياجاتها، ثم استدعائها عام 1995 للمشاركة في ندوة برشلونة وفي لقاءاتها بعد ذلك كملاحظ قبل انضمامها النهائي إلى الإتفاقية منذ 2007<sup>(2)</sup>.

#### 4-الاختلافات الديمغرافية:

يظهر التطور الديمغرافي في أوروبا وفي البلدان المتوسطة وخاصة العربية تباينات شديدة وهذا على مستوى النمو العددي أم على مستوى الهرم العمري، فالملاحظ للقضية الديمغرافية يلاحظ جيدا تراجع سكاني واتجاه المجتمع الأوروبي نحو الشيخوخة والعكس صحيح بالنسبة للدول الجنوبية والمغاربية تحديدا، أي أن هناك نمو سكاني واتجاه المجتمع المغاربي نحو معدلات عمر منخفضة.

فإذا تكلمنا عن الجانب الأوروبي نلاحظ بأن أوروبا لم تعد قادرة على تأمين تجدها السكاني، فإسبانيا مثلا عام 1998 كان فيها 346,427 ولادة من آباء وأمهات إسبان مقابل 357,150 حالة

(1) جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 117.

(2) L espace euro\_magrebhin : des hommes au peril des politiques :  
www.media.be/index.htm?page:o &lang:fr& doc:239.

وفاة، وفي عام 2004 وبعد التوسع الأوروبي كان عدد سكانها 378 مليون نسمة أي 6,2% من سكان العالم، 17% منهم تجاوزوا الـ 60 سنة و 25% فقط من الشباب دون العشرين ويتشارك الإتحاد الأوروبي مع اليابان في سمة الشيخوخة السكانية الأعلى عالمياً<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص الطرف الجنوبي فإن العكس هو الميزة الأساسية في موضوع الزيادة الديمغرافية، فعدد سكان الجزائر مثلاً عام 1997 كان 27 مليون نسمة وسوف تصل هذه النسبة حوالي 47 مليون نسمة عام 2025.

أما المغرب فعدد سكانه كان حوالي 27 مليون نسمة عام 1997 و ستصبح 40 مليون عام 2025، أما تونس فيها 9 مليون نسمة عام 1997 و ستصل إلى 13 مليون نسمة عام 2025، وليبيا بها 5,649 مليون نسمة عام 1997 لتتطور إلى 12,885 مليون نسمة عام 2025.

كما أن الفرق في النمو السكاني بين دول الشمال والجنوب في تزايد مستمر منذ الحرب العالمية الثانية، ففي 1950 كان سكان الضفة الشمالية يمثلون 3/2 سكان المنطقة المتوسطة، وانخفضت هذه النسبة عام 1985 ليصبح سكان أوروبا يمثلون 2/1 سكان المنطقة، وستصل هذه النسبة عام 2025 إلى 1/3، وإن بقي النمو في الضفة الجنوبية مرتفعاً وبنفس الوتيرة مع الأخذ في الحسبان نسبة الخصوبة المنخفضة 1,9 ولد للمرأة مقابل 6,7 في ليبيا فستصل نسبة الأوروبيين إلى 1/4 من سكان المنطقة<sup>(2)</sup>.

البلد	عدد السكان سنة 1997 (مليون نسمة)	عدد السكان المتوقع لسنة 2025 (مليون نسمة)	الزيادة السكانية (مليون نسمة)
الجزائر	28,774	47,322	18,548
المغرب	27,208	39,925	12,717
تونس	9,207	13,524	4,317

(1) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سابق، ص ص 120-121.

(2) Daniel noir, géographie de la population , paris Armand Collin,1998, pp 265-266.

ليبيا	5,649	12,885	7,237
مصر	62,072	95,766	33,694
السودان	27,604	46,850	19,246
سوريا	14,865	26,303	11,438
لبنان	3,086	4,424	1,338
الأردن	4,178	8,849	4,671
فلسطين	2,346	5,530	3,184
إسرائيل	5,548	7,738	2,190
اليمن	16,030	39,589	23,559
تركيا	62,696	85,791	23,095
المجموع	300,203	495,923	194,720

المرجع: غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 36.

فهذا التطور الديمغرافي بالنسبة لدول الجنوب عامة والدول المغاربية خاصة والذي يرتبط أساسا بظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة في المنطقة المغاربية يشكل خزاناً حقيقياً للهجرة سواء شرعية أو غير شرعية، ويد عاملة تبحث عن ظروف حياة أفضل<sup>(1)</sup>.

وما التدفقات الهائلة من بلدان المغرب العربي نحو أوروبا وتحديدا فرنسا أكبر دليل على ذلك ، ففي الفترة الممتدة من 1994-1999 قدر عدد الجزائريين الملتحقين بالتراب الفرنسي حوالي 66,368 ألف جزائري ويوجد حوالي 23,538 ألف مهاجر من أصل تونسي، كما أنه يمكننا التمييز بين نوعين من الهجرة الشرعية:

-التجميع العائلي والذي يمثل حوالي نصف العدد الكلي للمهاجرين في هذه الفترة الممتدة من 1994-1999 (حوالي 33,772 مهاجر بمعدل 5,630 شخص سنويا من الجزائريين).

(1) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 397.

-تضاف إلى هذه الفئة فئة أخرى تضم الطلبة الجامعيين، فنانين، رجال أعمال... والجدول الذي هو بين أيدينا يمثل هذه التدفقات الممتدة في الفترة 1994-1999 تجاه فرنسا<sup>(1)</sup>.

المجموع	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
66,368	12,103	14,523	12,412	08,469	07,770	10,911	الجزائر
67,492	16,496	16,243	10,957	07,669	06,830	09,297	المغرب
23,538	4,954	05,372	03,917	02,609	03,832	02,815	تونس

رغم كل هذا فلا يزال موضوع الهجرة يحدث زحما ونقاشات سياسية محتدمة ويطرح تساؤلات حول مدى إستطاعة الدول الجنوبية لسد هذا العجز لدى الدول الأوروبية ، وخاصة في ظل التعنت الأوروبي والتشديد على رقابة تنقل الأشخاص يقابله التأكيد على حرية إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهو ما يعرف بالحرية الأربعة والتي تم التأكيد عليها في الشراكة الأورو متوسطية وتحديدا في سياسة الجوار الأوروبية<sup>(2)</sup>.

و الجدول التالي يوضح لنا نسبة السكان النشيطون في بلدان المغرب المركزية.

المجموع	المغرب	تونس	الجزائر	البلد
22,6	10,8	3,5	8,4	2000
31,2	14,5	4,6	12,1	2010

المرجع: بشارة خضر، مرجع سابق، ص 127.

## 5- الأسباب التاريخية:

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول وضعية الجالية الجزائرية في الخارج، الجزائر، 1998، ص ص 17-18.

(2) بشارة خضر، مرجع سابق، ص 184.

تعتبر هجرة الشمال الإفريقي وخاصة دول المغرب العربي باتجاه أوروبا إلى عصر الإستعمار الفرنسي لشمال المنطقة، فقد شهدت تلك الفترة موجات هجرة خاصة من الجزائر إلى فرنسا وكانت أكبر موجات هذه الهجرة قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، وشهدت فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية ارتفاعا لمعدلات الهجرة باعتبار فرنسا بالتحديد شهدت نموا ملحوظا في اقتصادها. وهناك بعض الدراسات تذكر بأنه حوالي 175 ألف جندي و150 ألف عامل في الحرب العالمية الأولى هم من شمال إفريقيا. معظمهم جزائريون<sup>(1)</sup>، للتذكير فإن فرنسا ومن أجل تشجيع المغاربة على الهجرة إليها في تلك المرحلة والتي تميزت بحاجة الدول المستعمرة عامة وفرنسا خاصة إلى أعداد كبيرة من اليد العاملة (مناجم، مصانع، زراعة...) حيث قامت فرنسا بسن قانون عام 1914 يشجع على الهجرة التلقائية، وتم تأسيس مصلحة عمال المستعمرات والتي ساهمت في نقل حوالي 500,000 مغاربي وهذا ما يوضحه الجدول التالي<sup>(2)</sup>:

---

(1) راوية توفيق، مرجع سابق، ص 30.

(2) المجلس الوطني والإقتصادي، مرجع سابق، ص 18.

المجموع الكلي	مغربيون	تونسيون	جزائريون	
/	/	56,330	82,751	مجنودون
/	403,98	99,17	87,519	محترفون
/	/	140,92	27,49	إحتياط
193,756	403,98	80,339	173,019	المجموع
183,300	35,500	29,800	188,000	عمال
477,056	75,898	110,139	291,019	مجموع عام
44,894	9000	10,723	171,25	مفقودون

Larbi Talha, le salariat immigré dans la vise, édition du CNRS, 1989, p70

أما في الفترة الممتدة من 1954-1962 أخذت فرنسا في تنويع مصادر اليد العاملة في اتجاه كل من المغرب وتونس والمستعمرات الأخرى، حيث أصبحت الهجرة المغربية تشكل حوالي 15,2% والتونسية حوالي 23,9% وهذا خاصة بعد نيل كل منهما لإستقلالهما<sup>(1)</sup>.

وبلغت نسبة الزيادة للدول المغاربية 18,9% من مجموع الأجانب وهذا كما نراه في الجدول.

تطور عدد ونسبة المغاربة في مجموع الأجانب في فرنسا 1954 - 1962

1962		1954		الجنسية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
16,0	350,484	12,0	211,675	جزائريون
1,5	33,320	0,6	10,734	مغربيون
1,2	26,569	0,3	4800	تونسيون
18,9	410,373	12,9	227,209	المجموع

Bichara elkhader, l'Europe et la méditerranée, géographique de la proximité ,paris édition I

harmattan,1994,p172.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة المهاجرين الجزائريين هي الأكبر بين الدول المغاربية الأخرى عام 1954 وهذا رغم أن الجزائر كانت في حالة حرب شرسة مع فرنسا، أما عام 1962 فقد شهدت إرتفاعا ملحوظا في عدد المهاجرين التونسيون والمغاربية وهذا لأنهما نالتا إستقلالهما عكس الجزائر ورغم هذا فبقيت الهجرة الجزائرية لفرنسا هي الأقوى.

ومنذ مطلع الستينات شهد المهجر الأوروبي تحولا عميقا في جانبيين هما:

(1) أحمد أقلال، الدواعي التاريخية والاجتماعية للهجرة المغربية، في: أكاديمية المملكة المغربية، هجرة المغتربة إلى الخارج (ندوة)، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2000، ص 54.

1- بروز التحكم الحاسم لمتغيرين هما المتغير الإقتصادي والديمغرافي فالعامل الإقتصادي كان مهما في حجم التدفقات البشرية المغاربية نحو أوروبا فكانت هذه الأخيرة بحاجة ماسة إلى اليد العاملة ، أما من الناحية الديمغرافية فهذا بسبب نسب الشيخوخة المرتفعة في الدول الأوروبية وبالتالي اللجوء إلى الإعتماد على التدفقات من المهاجرين كحل أمثل لسد هذا العجز.

2- بداية توجه مهاجرين مغاربة إلى بلدان أوروبية أخرى وهذا وفق إتفاقيات حكومية مثل ألمانيا، بلجيكا، هولندا، وهذا الأمر أدى إلى هجرة جزائرية إلى دول أخرى كبلجيكا وهجرة مغربية إلى بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، وهجرة تونسية خاصة إلى ألمانيا، بلجيكا ... والملاحظ أنه رغم التعقيدات القانونية لدخول أراضي الإتحاد الأوروبي إلا أن نسبة المهاجرين لم تتناقص أو تتوقف، إنما شهدت معدلات زيادة مستمرة فقد شهدت الحصيلة المسجلة عام 1994 نسبة سبعة أضعاف عدد المهاجرين عام 1985 وأصبحت المغرب تتصدر قائمة المهاجرين بحوالي 53,7% من المهاجرين المغاربة عام 1995<sup>(1)</sup>.

كما أنه من بين أسباب هذه الزيادة في عدد المهاجرين هو ما قامت به الدول الأوروبية من أجل إدماج المهاجرين المقيمين وبخاصة فيما يتعلق بلم شمل العائلات وهو عنصر ساهم كثيرا في زيادة عدد المهاجرين، إضافة إلى موجات الهجرة الغير شرعية والتي سارعت هي الأخرى في نمو عدد المهاجرين المغاربة في أوروبا<sup>(2)</sup>.

إذن فالسبب التاريخي مهم جدا في عملية الهجرة وهذا ما لاحظناه بالنسبة للدول المغاربية واتجاهات هجرة مواطنيها نحو فرنسا خاصة ثم نحو دول أخرى، فالظاهرة الإستعمارية تحدد وبشكل كبير إتجاهات الهجرة وهو أمر موجود على مستوى كل الدول المستعمرة مع مستعمراتها، إلا أن هناك دوافع أخرى تؤدي للهجرة والعامل التاريخي وحده لا يفسر لنا هذه الظاهرة.

---

(1) عمار جفال، العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية، ندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، تنظيم جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، أبريل 2007.

(2) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) ، مرجع سابق، ص 100.

### المطلب الثالث : أهمية الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأوروبية المغربية:

تعتبر الهجرة إحدى الظواهر الاجتماعية القديمة، فهي إذن وفي إطار الحراك الاجتماعي عملية مستمرة ولا يمكن إطلاقا وقف هذه الظاهرة، وهو أمر واقع فرغم أن دول الإتحاد الأوروبي تعمل جاهدة على حصر الهجرة بشكل كبير غير أنها تبقى عاجزة عن وقفها أو حتى التقليل منها، إذن فهي أمام إخفاق سياسات غلق الحدود القائمة منذ عام 1974 فالهجرة مستمرة سواء بأشكال شرعية (لم شمل العائلات، منح دراسية...) أو غير شرعية (هجرة سرية أو تحت ستار تأشيرة سياحية و غيرها...)، من خلال هذه الحتمية فنحن أمام أهمية بالغة لهذه الظاهرة، فيا ترى ما أهمية الهجرة في الفضاء الأوروبي.

المتتبع لملف الهجرة يقف أمام نقاط عديدة فيما يخص أهمية وحساسية الموضوع فهناك أهمية بالغة تنتجها هذه الظاهرة وهذا على مختلف الأصعدة الثقافية والسياسية والإقتصادية، فإقتصاديا تلعب الهجرة دورا هاما وهذا من خلال التحويلات المالية المعتبرة التي تكون مصدرها الدول الأوروبية تجاه الدول الأم، خاصة في بلدان ذات محدودية إقتصادية، فلو نظرنا مثلا إلى المغرب أو تونس لتبين لنا النسبة الكبيرة التي تمثلها هذه التحويلات المالية وأهميتها في الإقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

أما على الصعيد الإنساني وهو الذي يهمننا فإنه من خلال عملية الهجرة فإننا أمام حتمية الإمتزاج الثقافي والذي من شأنه أن يكون خير دعاية إشهارية للتعريف بثقافات وشعوب المنطقة وهذا من شأنه إذابة الجليد في رؤية أطراف المنطقة الأوروبية المغربية لبعضها البعض، فإطلاقا من المعطيات الأولية والتي كثيرا ما يكون أساسها العامل الثقافي نكون أمام عقبة كبيرة في سبيل بناء علاقة مشاركة حقيقية، فالصورة النمطية التي يحملها كل طرف من هذه الأطراف من شأنها التأثير ولما لا تحطيم كل صفحات التعاون، و لسوء الحظ فإن سياسات الهجرة المتبعة من طرف دول الإتحاد الأوروبي ساهمت كثيرا في ازدياد مشاعر الحقد تجاه المهاجرين المغربية في الدول الأوروبية خاصة مع صعود التيار اليميني المتطرف في معظم الدول الأوروبية، إذن فالهجرة من

جنوب المتوسط تمثل أهمية باللغة بالنسبة للدول الأوروبية، أما بالنسبة للدول الأصل فإن أهميتها تراجعت مقارنة بسنوات السبعينات وهذا ناتج لإستقرار الجالية المهاجرة في الدول الأوروبية وكذا تدهور الأوضاع عموما في المنطقة، إذن فالهجرة بصفة عامة ذات أهمية كبيرة في المنظمة الأوروبية.

### تأثير الهجرة على العلاقات الأوروبية مغربية:

قبل الحديث عن تأثيرات الهجرة على العلاقات الأوروبية مغربية يجدر بنا التذكير بأن هناك سياسات متوسطة عديدة من أجل تخفيف وطأة هذه الظاهرة وهذا من خلال: مساعدة المهاجرين من أجل العودة لبلدانهم الأصل. تكثيف التعاون في مجال مراقبة وإيقاف الهجرة. التعامل من أجل التنمية، وهذا المقترح يبدو الأكثر واقعية من أجل معالجة حقيقية لتداعيات هذه الظاهرة<sup>(1)</sup>.

هذا من جهة أما من جهة التأثير على العلاقات بشكل عام فالكل لا حظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية مثلا بعد تعرض حوالي أربع آلاف مهاجر جزائري لمعاملات لا إنسانية من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان هناك موقف جزائري قوي من خلال الإحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا.

كما أنه في ديسمبر 1968 وقعت الحكومتان الجزائرية والفرنسية إتفاقا للسماح بهجرة 35 ألف عامل جزائري سنويا يحصلون على رخصة إقامة بمجرد حصولهم على عمل<sup>(2)</sup>.

كما عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية للتأثر وبشكل سلبي نتيجة أعمال العنصرية وحملة الإعتقالات التي تعرض لها جزائريون مقيمون في فرنسا وهو الأمر الذي أدى إلى ردة فعل أخرى

---

(1) عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 04

(2) عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص144.

من الطرف الجزائري وهذا من خلال إيقاف الهجرة بجميع أشكالها مع العمل على إشراك جميع المهاجرين في التنمية الوطنية وتسهيل إعادة إدماجهم.

هذا في السياق التاريخي، حيث أن هذا التأثير في العلاقات مستمر إلى يومنا هذا ففي التسعينات مثلا زاد تأثير الهجرة على العلاقات بين مختلف دول المنظمة وهذا من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطها داخل الأقطار الأوروبية ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة في أوروبا، وقد تمثل ذلك في عديد القضايا في هذا الإتجاه ، منها قضية رشيدة و قلقال، قضية الحجاب في المدارس العمومية، حرب الخليج والصدى الذي تركته في أوساط الجالية المهاجرة، وغيرها من المؤثرات. كما استكثرت دول الجنوب عامة والدول المغاربية خاصة إيواء الدول الأوروبية لعناصر متطرفة باسم حق اللجوء السياسي، وهذا ما حدث بين الجزائر وفرنسا مثلا، غير أن الدول الأوروبية وخاصة منذ أحداث 2001/09/11 حيث أدركت الأخيرة خطر هذه الجماعات على الدول الأوروبية بالدرجة الأولى وأصبحت تعمل في إطار أكثر تعاون مع الدول المغاربية في هذا المجال.

إذن وتدرجيا صارت الهجرة أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية من جهة والدول المغاربية المعنية من جهة أخرى<sup>1</sup>.

إذن الشراكة الأوروبية مغاربية عموما تتأثر بهذه الظاهرة، الأمر الذي دفع بالدول المعنية بضرورة وضع إطار متكامل من أجل وضع حلول حقيقية للتأثيرات السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة فينص ميثاق برشلونة مثلا في المحور المتعلق بالشراكة الإجتماعية والثقافية على إلزام الشركاء بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمع المدني وعلى الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم.

---

(1) Centre de recherche en économie appliqué(C R E A), L émigration maghrébine en europe , exploitation ou occupation , Alger , société nationale d édition et de diffusion,1985, pp298\_299.

فتضمن الإعلان الاعتراف بأهمية الهجرة في التعاون بين الدول الأطراف مع ضرورة التعاون من أجل التقليل من الضغوطات الناجمة عن الهجرة ، من خلال وضع الحلول اللازمة للحد من تداعيات الظاهرة.

كما أن أحد الأهداف الأساسية للشراكة الأور ومغربية على وجه التحديد إحتواء ظاهرة الهجرة والتقليل منها وهو ما يتناقض مع فتح المجال لحرية تنقل الأفراد كما يعرقل هذا الأمر المحاور الأخرى خاصة الإقتصادية من خلال عرقلة إقامة منطقة تبادل حر .

من هنا يفهم سبب إدراج الهجرة وتنقل الأفراد ضمن الجوانب الاجتماعية وليس الجوانب الاقتصادية فالبعد الإقتصادي للمشروع هدفه تحرير المبادلات التجارية وإدراج مسألة تنقل الأفراد ضمن هذا الجانب قد يضع دول الإتحاد الأوروبي أمام المطالبة بالإقرار لليد العاملة بمبدأ حرية التنقل وبالتالي فتح المجال أمام الهجرات القادمة من الجنوب وهو ما ترفضه الدول الأوروبية. ولم تأتي صيغ الشراكة هذه بأي جديد عدا كونها تحمل دول الجنوب مسؤولية الهجرة السرية وهذا يبدو جليا في مختلف اللقاءات التي جمعت الطرفين في إطار مجموعة 5+5 وفي لقاء وهران في نوفمبر 2004 والذي ضم وزراء خارجية دول هذه المجموعة التي اعتبرت الهجرة السرية من القضايا الحساسة ، وهي في نفس أهمية مواضيع أخرى كالإرهاب، المخدرات، جريمة منظمة... وهي عوامل تهدد استقرار المنطقة ككل<sup>1</sup>، إذن تلعب الهجرة دورا كبيرا في التأثير على العلاقات الأورومغربية سواء في الإتجاه السلبي أو الإيجابي.

---

(1) عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 05.

## المبحث الثالث: واقع التعاون الأور ومغربي.

في هذا المبحث سوف نحاول معرفة أهم جوانب الشراكة الأورومغربية على الصعيد العملي، بعبارة أخرى الأولويات التي تهدف أطراف هذه الشراكة الوصول إليها بشكل فعلي.

ففي الفصل الأول تم إبراز أهم جوانب هذه العملية والتي تمثلت أساسا في الأبعاد

الثلاثة (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية) لكن بعدما دقق في مضامين هذه الشراكة

لاسيما في بعدها الإنساني والمتعلقة بمختلف جوانبها على غرار الهجرة ومنظمات المجتمع المدني

والميادين الثقافية الأخرى، كالعلوم والتكنولوجيا تشكلت نظرة حقيقية حول أهمية هذا الموضوع

خاصة بالنسبة للدول الأورو مغربية والتي تعتبر هذه السلة ناقصة الأهمية بل هناك ميادين

أخرى أكثر أهمية على غرار المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي، ويتأكد هذا من خلال

المبالغ المالية المقدمة لكل سلة وكذا حجم الإجتماعات المخصصة لمناقشة كل سلة من السلات

إضافة إلى عوامل أخرى تجعل من الدول المشاركة في هذه العملية مختلفة حول مجالات الشراكة

ومدى أهمية واختلاف الرؤى والمصالح بين هذه الأطراف.

حيث أن دول الضفة الجنوبية ومنها المغربية تحاول دائما التركيز على ضرورة التوازن بين

مجالات التعاون بعبارة أخرى تحاول هذه الدول الإهتمام بالبعد الاقتصادي من خلال رؤية مفادها

ضرورة التنمية المتوازنة بين ضفتي المتوسط من أجل تحسين الأداء العام والشامل، وبالتالي

فالأهداف الإجتماعية والسياسية هي بمثابة متغيرات تابعة للمتغير الرئيسي فالرخاء الإقتصادي

من شأنه أن يطف الجو العام في المنطقة ككل وفي نفس السياق تحاول الدول المغربية الإبتعاد

عن فكرة أمننة المتوسط، حيث كثيرا ما نلاحظ الطرف المقابل في هذه المعادلة يركز كثيرا على

الجانب السياسي الأمني ويعتبره أحد أهم المواضيع التي يجب مناقشتها من أجل الوصول إلى

حلول مختلف المشاكل في المنطقة المتوسطية ككل، إذن فالدول الأوروبية ورغم أنها تتحدث في

كل مرة عن الشق الإنساني وضرورة الإهتمام به بنفس الدرجة مع المجالات الأخرى إلا أنها وفي

الواقع وحسب ما رأيناه في بحثنا هذا لا توليه الأولوية الحقيقية في تعاملها مع الأوضاع القائمة، فدول الاتحاد الأوروبي تحاول إقامة قلعة أوروبية محاطة بأسوار لا يمكن تجاوزها من طرف بلدان المغرب العربي كافة وهذا إشكال من شأنه أن يساعد على التباعد والتفكك أكثر مما يبني علاقات أساسها المصالح المتبادلة والعدالة، ولقد تم رؤية هذا من خلال التحدث عن الفكرة القائمة على أساس التشاركية الوقائية<sup>(1)</sup>.

هذا من جهة أما من جهة أخرى وبالنظر إلى السلة الأخرى ألا وهي السلة الإقتصادية فالدول الأوروبية تحاول استغلال كل الموارد المتاحة في دول الضفة الجنوبية، فهذه الدول تحاول أن لا تخسر المنطقة المغاربية في هذا المجال بالتحديد ، فهي إذن تحاول الإبقاء على مصالحها كما هي واعتبارها دولا تمثل الفناء الخلفي لأوروبا، كما ترى هذه الدول نفسها بمثابة الشريك المتقدم ودو الأولوية مقارنة بشركاء آخرين، فيمكن القول أننا أمام لا توازن في أهمية المحاور المعلن عنها في هذه العملية وهذا ما يخلق خلا كبيرا في هذه الحالة، ويؤدي حتما إلى الإبتعاد شيئا فشيئا عن فكرة تحقيق السلم الجهوي خاصة في ضل كل الصراعات القائمة، كما أن التدبير الأوروبي للتعاون الإقتصادي ووفق نظرة هذا الأخير يخدم أكثر فكرة اللاتوازن على حساب التوازن المعلن عنه<sup>(2)</sup>.

غير أنه ولكي لا نتكلم بذاتية مفرطة لا يمكن أن نتجاهل الدور السلبي الذي تلعبه الدول المغاربية حيال هذه العملية، حيث أن هذه الدول تساهم بشكل أو بآخر في حالة أي فشل لهذه الشراكة.

فلا يجب دائما الإيمان المطلق بنظرية المآمرة القادمة من الشمال وأنها أمام غطاء أهدافه الحقيقية دائما ما تكون محل التشكيك، فدول المغرب العربي تتحمل جزءا كبيرا هنا حيث أنها لا تعمل بجد في معالجة مختلف المشاكل فنحن نتكلم عن دول ذات بنية جد متخلفة وعلى جميع

---

(1) سالم برفوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 153.

(2) Questions- internationales le Maghreb . N°10 ,revu :ENA , novembre- décembre 2004, p70.

الأصعدة الإقتصادية، السياسية، والثقافية، والأمر في هذا كله هو سر بطء أي عملية إصلاح أو أية مبادرة في هذا المجال، فعلى الصعيد الإقتصادي لاحظنا مثلا التأخر في تطبيق إصلاحات حقيقية، ودائما ما بقي أداء هذه الدول جد ضعيف ونذكر هنا بالتحديد سوء تسيير المساعدات المالية المقدمة من طرف دول الإتحاد الأوروبي سواء في برامج ميديا 1 أو 2 أو في برامج المساعدة المنضوية تحت ما يعرف بمساعدات السياسية الأوروبية للجوار وغيرها وهذا أمر خطير لا بد من الإنتباه له، أما في المجال السياسي فحدث ولا حرج فالأوضاع السياسية والأمنية تعتبر جد متدهورة وهذا من خلال التأخر في تشجيع مبادرات الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان والحكومة السياسية... فنحن أمام أنظمة مغلقة سياسيا وتعتبر أي طرح في هذا المجال تدخلا في شؤونها الداخلية متحججين بخصوصية هذه البلدان في هذا المجال.

وتبقى الجوانب الإجتماعية والثقافية هي الأخرى تعاني بشدة وهو ما تم طرحه من خلال مارؤيناه في واقع منظمات المجتمع المدني وكذا الجوانب الثقافية الأخرى، وهذه أمور كلها لا تساعد على التقارب من الضفتين الشمالية والجنوبية، وبعد كل هذه المعطيات ننتقل إلى تبيان الأولويات الحقيقية لهذه الشراكة وحسب رؤية كل طرف.

### **المطلب الأول : أولوية الجانب الإقتصادي في الشراكة الأورومغاربية**

ننظر في هذا العنصر بالتحديد إلى الجانب الإقتصادي في مسألة التعاون بين الطرفين الأوروبي والمغاربي، فكما سبق ورأينا أن هذه العملية كانت شاملة في محتواها بعبارة أخرى تم التطرق إلى مختلف المواضيع ذات الأهمية وذات التأثير في مجرى العلاقات بشكل عام، ومنذ أن تم الإتفاق على إقامة شراكة أورومتوسطية تم التطرق بإسهاب للمحور الإقتصادي حيث ومنذ مؤتمر برشلونة عام 1995 وضعت مجموعة من الأهداف كان من الضروري تحقيقها، من بين هذه الأهداف تحقيق منطقة مزدهرة إقتصاديا يسودها الرخاء مع ضرورة تحقيق تنمية شاملة لكل

الأطراف المشاركة، هذا إضافة إلى محاولات إقامة منطقة تبادل إقتصادية حر في حدود 2010 وهو ما لم يتحقق للأسف حتى إلى غاية يومنا هذا.<sup>(1)</sup>

للتذكير فإن هذا المحور بالتحديد كان له نصيب الأسد من المحادثات التي كانت تجمع الضفتين، أي أنه منذ نيل البلدان المغاربية لإستقلالها كان التركيز الأساسي منصبا حول ضمان إمتيازات الدول الأوروبية وكذا مصالحها الإقتصادية في المنطقة المغاربية وهذا ما تجلى من خلال مختلف المعاهدات الموقعة بين كل هذه الأطراف.

إذن فالتاريخ يؤكد بأن أطراف الشراكة الأورومغاربية ركزت كثيرا على الجانب الإقتصادي وجعله من الأولويات الرئيسية في هذه العملية إن لم نقل الأولوية رقم واحد، وهذا ما تأكده الوثائق وكذا الواقع المعاش.

ومن أجل توضيح أفضل لهذا العنصر إرتئينا توضيح بعض مظاهر الشراكة التجارية في الإتفاقيات الأورومغاربية، حيث أن الباب الثاني من الإتفاقيات الأورومغاربية يؤكد على حرية تنقل السلع، وهذا وفق قواعد منظمة لمنطقة التجارة الحرة المزمع إنشائها بين الاتحاد الاوروبي والدول المغاربية الثلاثة، حيث لو أخذنا المادة السادسة من الإتفاقية الأوروجزائرية نجدها تنص على ما يلي: "تتشئ المجموعة و الجزائر منطقة حرة وذلك لمرحلة انتقالية تبلغ 12 عاما على الأقصى جرة من دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ وطبقا لأحكام إتفاقية الجات لعام 1994، فسيرورة هذا المشروع تكون وفق القواعد الدولية للتجارة الحرة ، وهو ما فعلته كل من تونس والمغرب قبل الجزائر، إذن ففي هذه الحالة فإن نموذج التجارة الحرة كان الخيار الوحيد المتاح كما أن الفترة الإنتقالية كانت محددة، وهذه ما يفسر المجال أمام ظهور منافسة شرسة وغير متكافئة الموازين بين الدول المغاربية والأطراف الأخرى على غرار الإتحاد الأوروبي، إذن فهذه الإتفاقية تحمل في طياتها

---

(1) NADIA HAMOUR, L'Europe et le monde Arabe depuis 1914, ellipses edition marketing s.a.paris , cedex15,2009,p171.

كثير من المجازفة بتمدد الإقتصاديات الوطنية الناشئة وتوازنها الإجماعي<sup>(1)</sup> وللتوضيح أكثر نركز على الباب الثاني من الإتفاقية الأوروبية الجزائرية والذي يشمل حرية تنقل السلع الخاص بمنظمة التجارة الحرة 4 أنظمة تجارية مختلفة لإيقاع التحرير.

**النظام الاول:** يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للإستيراد أو هذا منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

**النظام الثاني:** يخص المنتجات الصناعية الخاضعة للضرائب عند استيرادها.

**النظام الثالث:** يخص المنتجات الصناعية المحررة تدريجيا.

**النظام الرابع:** يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد التي يخص إستيائها لترتيبات خاصة، وهذا ما تعكسه لنا الأنظمة التجارية والفروق الضخمة في مستويات النمو الصناعية في أوروبا والجزائر<sup>(2)</sup> كما يتوضح لنا نجاح مقاومة مجموعة الضغط في جنوب أوروبا التي تعترض على أي تحرير واسع في مجال التجارة في السلع الزراعية والغذائية الخاصة.

فمن خلال هذه الأنظمة نلاحظ كيف أن الطرف الأوروبي تعامل بنوع من الأنانية والإفراط في محاولة تحقيق أقصى حد ممكن من المصالح الإقتصادية ولو على حساب الطرف المغربي، كما أن منطقة التجارة الحرة تواجهه مشكلتين كبيرتين هما:

**أولا:** الفروق الضخمة بين مستويات التنمية بين الشمال والجنوب.

**ثانيا:** سياسة الحمائية للمنتجات الزراعية وهذا ما جاء في مضمون السياسة الزراعية المشتركة وهذا ما يآثر سلبا على الدول المغربية التي تعتمد في صادراتها على المواد الزراعية.

---

(1) Chadly Ayeri, pour une coopération euro Arabe enjeux méditerranéen, les éditions de la méditerranée , Mars 1992, P 75.

(2) Nachida Bouzidi, 5 essais de l'ouverture de l'économie algérien , ed, emege, Alger 1998, P60.

إذن فالشراكة المزمع إنشاؤها بين الطرف الأوروبي والمغربي لا تخلو من قيود تتعلق خاصة بمبدأ تحرير التجارة والقيود الثاني في صعوبة تحقيق تنمية متوازنة للدول المغاربية وهو يعد شرطا لإنشاء منطقة سلام واستقرار أوروبمغربية.

أولاً: مجموعة من القيود وتتلحق بحرية التجارة، فتحريم التجارة وإن كان تدريجيا يضع الأنظمة الإقتصادية الناشئة -الدول المغاربية- في مواجهة غير متكافئة مع نظراتها الأوروبية وهي أنظمة متقدمة صناعيا، ماليا وفنيا<sup>(1)</sup> ولم يعرف الاقتصاد أبدا نجاح واقعي لنماذج الشراكة الكلاسيكية بين دول الشمال والجنوب فكثيرا ما بينت مدى عدم التوازن وعدم المساواة في التبادل التجاري حيث تكون حركة التجارة على حساب الدول الضعيفة ولصالح الدول الكبرى، وهذه حقيقة ثانية لطالما كذبت نظريا التجارة الدولية الكلاسيكية والحديثة التي تحدثت عن الميزات النسبية أي تحقيق حد كبير من المكاسب الإقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة لصالح جميع الأطراف المشاركة.

ثانياً: القيد الثاني الذي يواجه مشروع الشراكة الجديدة يتعلق بخلق ظروف ملائمة لتنمية مستدامة ومتوازنة للشركاء الجنوبيين، وهو شرط أساسي لبدء عهد السلام والإستقرار في كافة أرجاء المتوسط، ففكرة إنشاء منطقة ازدهار مشرقة وفي ظل النظام الإقتصادي الحالي تبدو لنا المشاركة في هذا الإزدهار أبعد عن ذي قبل، فالمقصود في الواقع ليس المشاركة في الإزدهار بل إعتراف الطرف الأوروبي بحاجة الطرف الآخر للنمو والرخاء وهذا من أجل المحافظة على أمن وإستقرار المنطقة كلها<sup>(2)</sup>.

إذن فالبلدان الأوروبية وبناء على محاولتها خلق منطقة تجارية حرة فهي تعرض البلدان المغاربية لمنافسة مدمرة وهذه العملية تعني فتح هياكل إنتاج هذه الأخيرة لمنافسة قاتلة في وجه الفيض الرأسمالي.

(1) Eric Grabe , Autour du forum médites vastes hésitations et enjeux CNRS , 1994, P 56.

(2) Louis , Blin et Benoit Parisont, les relations économiques entre la CEE et pays de Maghreb, le Maghreb et la France, éditions CNRS, 1992, P 69.

وكما هو الحال فإن لعبة المصالح تجعل من العسير على البلدان الأوروبية الاعتراف بهذه الحقيقة، كما إن آلية تحديد البضاعة في حالة الشراكة بين الأعضاء الشركاء (CEE) سابقا لا يمكنها أن تتكرر في حالة الشراكة الأورومتوسطية أو الأورومغاربية وهذا ناتج بسبب الهياكل الإنتاجية العاجزة عن المقاومة والإستجابة لمتطلبات كل مرحلة، فهذه الآلية لا تزيد إلا من الهوة الكبيرة التي تفصل بين أطراف الشراكة، وهذا يساعد على خلخلة كبيرة للأطراف الصغيرة، فتحرير السلع ينتظر من وراءه حصول الأطراف المغاربية على التخصص وكذا تحسن إنتاجياتهم الصناعية، وكذا عملية تشغيل عوامل الإنتاج سواء المالية والبشرية وخلق البني التحتية وتحديث الزراعة....إلخ.

وخير دليل على ذلك هو اتجاه مستويات التنمية بين ضفتي الشراكة إلى (1-20) عام 2010، وهذا فارق خطي كبير بين هياكل الإنتاج، إن التجربة التي أجرتها مختلف المجموعات في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية قد باءت كلها بالفشل وكذا تجربة السوق العربية المشتركة كمثال آخر. فهياكل الإنتاج المختلفة لا تساعد أبدا على تحقيق هذا النوع من الشراكة إضافة إلى تباعتها إلى المنظومة الرأسمالية، إذن ففتح الأسواق وتحديد السلع من الرسوم الجمركية يدعو الدول الضعيفة إلى إجراءات حمائية أكبر، وهذا نظرا لهشاشة إقتصاديات الدول المغاربية بصفة عامة. ففي الحقيقة في مجال المبادلة بالسلع الصناعية كان التأثير كبيرا، مما جعل الأمر ينعكس على التجربة ككل ويؤثر في العلاقة بين كل الأعضاء لا سيما العلاقات السياسية، ذلك لان الصناعة القطرية تتميز بـ:

- أ- كلها صناعة استهلاكية متشابهة بين الأقطار تابعة للخارج في تكنولوجيتها وقطع غيارها.
- ب- صناعة تتصل مباشرة بالمصالح القطرية الضيقة فهي محمية كليا لأنها عماد التنمية المدعمة في البلاد.

ليس لأن هذه البلدان المتضررة ستحصل على تعويضات يمكن من خلالها إعلان إغلاق هذه المعامل وهي مصدر افتخار بالنسبة لسلطاتها المحلية ومهما يكن الأمر بالنسبة للصناعات البديلة

للإستيراد وهي على العموم صناعة القطاع العام فأهدافها في كل بلد تخضع لدواع مختلفة، والطرف الأوروبي لا يجهل هذه الحقيقة بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة وسوف يزداد الأمر صعوبة بالنسبة للدول المتوسطية والمغربية خاصة عندما نفتح الأسواق العالمية على السوق الرأسمالية وهناك سنشهد تدفق سلع الدول المصنعة الحديثة من كل جهة ما سيقضي على هذه الصناعات في الدول العربية والمغربية كلية وهو ما سيؤدي إلى نتائج كارثية<sup>(1)</sup>

إذن فالجانب الإقتصادي وكما سبق ذكره يمثل إحدى الأولويات الأساسية لملف الشراكة الأوروبية مغربية وتحقيق الأهداف المتاحة في هذا البعد قد تكون أسمى من أبعاد أخرى على غرار البعد الإنساني.

### المطلب الثاني: أولوية البعد السياسي في الشراكة الأورو مغربية

كما سبق و أكدنا على أهمية البعد الإقتصادي في التعاون الأورومغربي نحن بصدد التأكيد على أن البعد السياسي و الأمني هو الآخر أحد أهم الأولويات الرئيسية التي أسست لهذه الشراكة، ف كلا الطرفين سواء الأوروبي أو المغربي كان يهدف إلى تحقيق أقصى المنافع في هذا المجال من خلال الإنضواء تحت الإطار العام للشراكة، و هذا لم يكن وليد الصدفة إنما أهمية هذا المحور هي بالنظر للتحديات الحقيقية التي تعيشها المنطقة ككل في هذا الجانب.

فأهداف هذه الشراكة الأساسية هي :

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و كذا وفق الإلتزامات التي يملها القانون الدولي .

- إحترام حقوق الإنسان و الحريات و ضمان الممارسة الفعلية و الشرعية لهما و كذا إحترام التعددية و التنوع في المجتمعات المتوسطية.

- الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء وفق أحكام القانون الدولي.

---

(1) إسماعيل سفر، الشراكة الأوروبية المتوسطية والشرق أوسطية في ظل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، PUBLISUD، فيفري 2005، ص - ص124 125.

-تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

-إنشاء منطقة إستقرار و سلام في المتوسط...، حيث أن التركيز على هذه السلة كبير و خاصة بالنسبة للطرف الأوروبي حيث تعمل هذه الدول على تطبيق مقاربة أمنية بحتة في الفضاء المتوسطي ككل من أجل بناء أمن أوروبي خالي من التهديدات القادمة أساسا من الجنوب، وهذا مايزيد من شكوك الدول الجنوبية حول الرؤية الأوروبية الضيقة لعدة ملفات مشتركة. وبالتالي نحن أمام غياب ثقة حقيقي بين أطراف الشراكة هذه وهو ما يآثر سلبا على كل أشكال التعاون، وخير دليل على هذا الحكم هو إضفاء الطابع الأمني على العديد من القضايا و التي كان من الأجر وضعها ضمن سلات أخرى كالهجرة مثلا حيث أصبحت الدول الأوروبية تعتبرها ضمن التهديدات الأمنية في المنطقة الأورومغاربية.

كما أن أغلب اللقاءات التي جمعت بين قادة هذه الدول كثيرا ما كانت تعتبر المشاكل الأمنية أولوية كبرى في عملية الشراكة هذه و هذا ما لم نلمسه في القضايا ذات البعد الإنساني. كما أن حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المغاربية و المتعلقة بالشق السياسي أكبر بكثير من نظيرتها فيما يتعلق بالجانب الإنساني، كلها أمور توجي بالأهمية الفائقة التي يحتلها هذا البعد.

## - خلاصة الفصل الثاني:

كخلاصة لهذا الفصل و الذي جاء بعنوان الشراكة الاورومغاربية في بعدها الانساني حيث حاولنا تفصيل كل ما يتعلق بهذا الجانب الرئيسي في مذكرتنا هذه حيث جاء المبحث الأول بعنوان الجانب الانساني في العلاقات الاورومغاربية ورأينا كيف أن الجانب الإنساني هو كل الجوانب المتعلقة بالأمور الثقافية والإجتماعية والتي تشكل عنصرا مهما في تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل كما يعتبر الجانب الإنساني بصفة عامة أحد أهم المقومات الداعمة لقيام وقوة الحضارة، وأن كل حضارة بعيدة أو معزولة عن الجانب الثقافي بما يحتويه هذا الجانب من امتزاج وتلاقح وتصادم مصيرها الموت من الإنعزال، فأنسنة العلاقات ضرورة نجاحها. كما خلصنا الى اهم الاطروحات السائدة حول العلاقات الدولية بشكل عام ما بين تلك التي تاكد على وحدة الحضارة الغربية كنمط وحيد معبر عن التطور او افكار صراع الحضارات وفي النقيض الافكار الداعية لامكانية التعايش الثقافي رغم كل الاختلافات .

وجاء المطلب الاول ليوضح لنا الجوانب الاجتماعية والتي نتحدث من خلالها عن المجتمع المدني في المنطقة الاورومغاربية من خلال ابراز مفهومه ثم التحديد في منطقة الدراسة و هذا من خلال مجموعة خصائص كما رأينا نظرة المجتمع المدني للشراكة الاورومغاربية من خلال مؤيد ومعارض لهذه الفكرة ثم سلطنا الضوء على فكرة تمويل المشاريع كالية لتطوير المجتمع المدني من خلال تسليط الضوء على برنامج دعم الديمقراطية في المنطقة.

كما خلصنا الى المساهمة الفعلية للمجتمع المدني في سبيل تطوير التعاون الاورومغاربي حيث عرجنا اولا على نشأة فكرة التجمع المدني الاورومتوسطي من خلال مؤتمرات عديدة على غرار مؤتمر شتوتغارت .نابولي.مراكش.....وبعدها تم التركيز على نموذجين من نماذج التعاون المدني في المنطقة الا و هما التجمع النقابي الاورومتوسطي و الذي يهدف الى تحقيق تقارب

حقيقي على هذا المستوى في المنطقة ككل من اجل الرقي بالقطاع العمالي بشكل واقعي ثم انتقلنا الى عنصر اخر الا و هو الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان و التي بدأت تعمل بشكل فعلي منذ 1997 كما لا حظنا حقيقة هذا الجانب في بلدان المغرب العربي و راينا الازدواجية المتبعة من الاتحاد الاوروبي تجاه هذه النقطة تحديدا ومن بعد راينا اهم معوقات المجتمع المدني الاورومتوسطي الا وهي التبعية المالية لهذه المنظمات خاصة تجاه الدول الاوروبية و المعوق الثاني الا و هو نخبوية المجتمع المدني حيث ان المهتمين بقضايا الشراكة هذه هم الطبقة المثقفة فقط خاصة بالنسبة لدول الجنوب.

كما جاء المطلب الثاني ليوضح الجوانب الثقافية في الشراكة الاورومغاربية و التي تناولنا فيها اولا الاعلام وكيف هو حاله وماهي الخدمة التي يقدمها في سبيل دفع هذا التعاون و ثانيا عرجنا على جانب اخر جد مهم الا و هو العلم و التكنولوجيا و كيف يعمل هو الاخر في سبيل الشراكة الايجابية واخيرا تكلمنا عن واقع الشباب و التبادلات الثقافية و ماهي القيمة المضافة التي يمكن ان تقدمها هذه الشريحة و اهم التحديات التي تعترضها كما اشرنا الى حقيقة التبادلات الثقافية الاورومغاربية و هل حققت اهدافها ام لا

فقد تطرقنا لأهم مجالات الشراكة الأورومغاربية في بعدها الإنساني وهذا من خلال إبراز الجوانب الاجتماعية والمتمثلة أساسا في هيئات المجتمع المدني الأورومغاربي وكذا الجانب الثقافي وهذا بما يتضمنه من مبادرات لتحسين هذا الجزء والأهمية البالغة التي يكتسبها من أجل إعطاء دفعة قوية للعملية ككل، كما أوضحنا ظاهرة الهجرة في الفضاء الأوروبي وما هي أسبابها الحقيقية وكذا تأثيراتها على العلاقة بين دول الضفة الشمالية والجنوبية ولسوء الحظ دائما ما كان هذا التأثير سلبيا بشكل عام الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة على مصالح الأطراف الشريكة.

كما أننا استخلصنا بأن الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة دائما ما تكون في شق واحد أي في مصلحة دول الإتحاد الأوروبي على حساب الطرف المغربي مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والأمنية، على حساب الجانب الإنساني الذي من دونه لا يمكن أن نتحدث بتاتا عن تعاون حقيقي قوامه تكافؤ الفرص والمصالح.

فنحن أمام اختلال عميق في العلاقة ككل وهذا الأمر آخذ في التكرس لا في المنحى التوازني الذي من المفروض أن تقوم عليه الشراكة الأورومغاربية.

**الفصل الثالث :**

**تحديات الشراكة الأوروبية  
ومغاربية**

**ومستقبلها**

## الفصل الثالث: تحديات الشراكة الأورومغاربية و مستقبلها:

هذا الفصل هو الأخير في بحثنا هذا، حيث سيتم التطرق أساسا إلى مجموعة التحديات القائمة في وجه السير الأمتل لمشروع التعاون الأورومغاربي لا سيما فيما يتعلق بالجانب الإنساني، ثم سوف يتم ذكر مختلف السيناريوهات المحتملة الوقع في هذه المنطقة وفق المعطيات الواقعية .

### المبحث الاول : تحديات الشراكة الأورومغاربية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الصعوبات التي من شأنها عرقلة التعاون الأورومغاربي، فصحیح أن هناك العديد من الأمور الإيجابية التي حققتها هذه الشراكة بين مختلف الأطراف المشاركة فيها وعلى مختلف الميادين الإقتصادية،السياسية والإنسانية إلا أن هذه الأمور الإيجابية دائما ماكانت تتعارض مع العديد و الصعوبات التي من شأنها التأثير سلبا على التعاون الأورومغاربي لاسيما في بعده الإنساني. ولقد لخصنا هذه الصعوبات في مجموعة من العناصر والتي تتمثل أساسا في (تنامي التيارات المتطرفة في المنطقة الأورومغاربية، إتباع سياسات انعزالية بين ضفتي المتوسط، ضعف أداء منظمات المجتمع المدني ).

### المطلب الأول : تنامي التيارات المتطرفة في المنطقة الأورومغاربية:

يعتبر التطرف من أكبر العقبات التي تواجه عملية الشراكة الأورومغاربية، كما يعتبر التطرف بمثابة عملية متبادلة بين ضفتي المتوسط-الطرف الأوروبي والآخر المغاربي- حيث لا يمكن أن نلصق هذه الصفة على طرف دون آخر خاصة في ظل الأوضاع الراهنة هناك عدة مقولات و عدة أبناق سياسية وإعلامية دائما ما تجعل أو تعتبر التطرف الفكري والديني هو خاصية تتميز بها معظم الدول العربية والإسلامية وخاصة المغاربية على غرار الجزائر.

كما أن ظاهرة التطرف هذه هي ليست بالجديدة إنما هي نتاج أوضاع ثقافية، سياسية، اقتصادية واجتماعية.....وهي بالتالي متواجدة منذ القدم فلو تطرقنا إلى التاريخ القديم نلاحظ بأنه ومنذ ظهور الإسلام وبداية الفتوحات الإسلامية ظهرت أفكار معاكسة أي الطرف الأوربي نمت بداخله ردة فعل معادية للآخر المسلم، وهو ما تجلى حين قامت هذه الدول بالحملات الصليبية والتي استمرت طويلا خلال العصور الوسطى خاصة في الدول المغاربية واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية العصور الحديثة وظهرت ظاهرة الإستعمار الغربي فالمنطقة المغاربية وبدون استثناء كانت مستهدفة مباشرة من طرف الاستعمار الغربي وتحديدًا الاستعمار الفرنسي لكل من تونس - الجزائر - المغرب - و الإيطالي لليبيا - والإسباني لموريتانيا، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل ألا وهي حركات التحرر والتي مكنت الدول المغاربية من استعادة استقلالها...

فالتطرف الفكري هو كل مركب وليس حالة عرضية بذاتها وهذا المفهوم وهو آخذ في البروز بشكل أكبر في وقتنا الراهن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث كان الاعتبار السائد حينها بأن النموذج الليبرالي هو أقصى ما يمكن الوصول إليه من تقدم وفي جميع الميادين وبالتالي نحن أمام فكر متطرف يقصي الجميع<sup>(1)</sup> وكانت هناك منظومة فكرية غربية أتت فيما بعد لتؤكد على أن الصراعات المستقبلية أساسها فكري وثقافي لا غير وهو ما سبق ذكره في أطروحات عديدة على غرار ما نادى به صمويل هنتنغتون، توماس فريدمان وغيرهم، وتدعمت هذه الأطروحات خاصة بعد أحداث 2001/09/11 حيث أصبح التطرف هو السمة الظاهرة بالنسبة لطرقي المنطقة الأورو مغاربية.

---

(1)-francis Fukuyama, op cit, p 11

ومع تنامي هذه المسألة بشكل حاد، أصبح من الصعب جدا القيام بأي عملية تكاملية وفي أي مجال كان، ورغم محاولات التعاون التي كانت ولا تزال قائمة ليومنا هذا في هذه المنطقة، إلا أن السمة البارزة هي صعوبة الوصول إلى نتائج ملموسة وإيجابية على أرض الواقع.

وسوف نتطرق في قضية التطرف الفكري هذه تحديدا إلى مشكلة الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية، حيث زاد الاهتمام بقضايا الإسلام والمسلمين في أوروبا بأحداث 2001/09/11 وقضايا أخرى\_الرسوم الدنماركية\_ تم تورط أبناء الجالية المسلمة المختلفة في أوروبا في أعمال عنف وإرهاب داخل أوروبا.

وراح الأكاديمي الراحل : فريد هاليداي يقدم في كتابه الشهير عن أحداث سبتمبر تحليلا أكثر شمولية وعمقا لجذور هذه القضية، حيث يعترض هذا الأخير في البداية على مصطلح الإسلاموفوبيا ويعتبر بأن العداة للمسلمين كشعوب أو كجاليات مهاجرة في إطار بيئة تاريخية وإستراتيجية واجتماعية معينة ولا تتعلق بالاعتراض على الإسلام كدين ولهذا فلا يعتبر هاليداي العداة للمسلمين منظومة فكرية متكاملة بل هو شبه إيديولوجية يرتبط ظهوره بوجود مشاكل أخرى.

كما ذكرنا هاليداي بأزمة تصدير البترول للغرب عام 1973 وتداعيات هذه الأزمة على الغرب، وما جاء بعدها كالثورة الإيرانية، أزمة الرهائن الأمريكية، غزو العراق للكويت... كلها أمور ساعدت على زيادة التطرف تجاه الدول الإسلامية بشكل عام<sup>(1)</sup> وما زاد من الطين بلة هو ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر والتي تمثلت أساسا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الأخيرة تبنت بشكل محوري العداة لكل ما هو غربي بشكل كبير، والشئ الملاحظ هنا هو أن هذه الحركات الإسلامية المغاربية عامة والجزائرية خاصة كان

(1) - كارن أبو الخير، ملامح الجدل الأوربي حول الهجرة و الإسلام، السياسة الدولية، عدد 182، أكتوبر 2010، ص ص

لها نشاط عدائي بدرجة كبيرة للدولة الفرنسية والتي كان ينظر لها على أنها السبب لكل مشكل في المنطقة <sup>(1)</sup> كلها عوامل أدت إلى زيادة المخاوف خاصة الأوروبية تجاه الدول المغاربية، كما أن هذه الأوضاع تؤدي حتما إلى زيادة اللاتفاهم الفكري خاصة بين الطرفين الشمالي والجنوبي.

وكما سبق ذكره فالتطرف الفكري لعديد الجماعات خاصة الإسلامية في هذه المنطقة أدى إلى تنامي ظواهر خطيرة ولعل أخطرها "الإرهاب" حيث ومع مرور الزمن أصبحت المنطقة المتوسطة من أكثر الأقاليم تأثرا بالعنف وهو ما يؤثر بشكل مباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول حوض المتوسط ومنها العمالة المهاجرة ويمثل التطرف الإسلامي أو أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول رئيسية - جنوب المتوسط - هاجسا لدول الشمال، خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار.

وينظر للجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي، فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر وموقعها المركزي في المنطقة ودورها المحوري المحتمل سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللا استقرار إذا ما استمر انتشار وتسارع المد الأصولي للدول المجاورة.

إن أوروبا تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامي كظاهرة عنيفة تؤدي إلى إرهاب خارجي وكذا تؤدي إلى خطر محلي يهدد نسيجها الداخلي واستقرارها (تفجيرات مدريد، لندن ...) فحدوث عنف واستيلاء هذه الجماعات على الحكم يؤثر حتما على هذه الدول.

ورغم كل هذه العقبات والتي أصبحت تؤثر بشكل مباشر في عملية الشراكة الأورومغاربية إلا أن هناك العديد من الآراء و العديد من الأطراف تنادي و بإلحاح على ضرورة تجاوز هذه

---

(1) - مايكل ويليز، إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الإنخراط و التعاون، تر: كاضم هاشم نعمة، ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، جويلية 2003.

الصعاب في سبيل بناء سرح أرومغاري قائم على التسامح والتفاهم الفكري المشترك، ويرى أصحاب هذه المقاربة والتي تعتبر منظورا أوسع للحوار بين ضفتي المتوسط بضرورة الانتقال من مرحلة التطرف والتعصب بكافة أشكاله إلى مرحلة الإنفتاح والنضوج الفكري من أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أننا أمام هذا الخيار ولا بديلا عنه خاصة ونحن أمام واقع مترابط ومصالح مشتركة لا يمكننا أن نضحى بها من أجل انغلاق فكري لبعض الفئات الاجتماعية لكلا الطرفين، حيث أن السلات الاقتصادية والسياسية كانت بمثابة متغير تابع يتأثر حتما بمخرجات السلة الإنسانية، وخير دليل على ذلك تأثر العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أعضاء الإتحاد الأوروبي والجزائر بشكل مباشر بسبب ما أفرزته آفة الإرهاب في فترة التسعينات من القرن الماضي وهو ما انعكس بشكل سلبي وعلى كل الأطراف المعنية بالأمر (هرم السلطة وقاعدتها) لذلك وجب إيجاد مقاربات أكثر علمية وواقعية من أجل بناء سرح أرومغاري قوي.

### **المطلب الثاني: إتباع سياسات انغزالية بين ضفتي المتوسط**

في هذا الجزء من بحثنا سوف نحاول التطرق إلى عنصر مهم جدا والذي من شأنه التأثير على عملية الشراكة بين الجانبين المغاربي والأوروبي حيث من شأنه التأثير بالسلب أو الإيجاب على العلاقات القائمة بين هذين الطرفين.

فمعلوم أن العلاقات الدولية في شكلها العام تتأثر مباشرة بالسياسة العامة المتبعة من طرف الفواعل الدولية (دولة، مؤسسات اقتصادية، مجتمع مدني ...) كما أن الأصل أو الصواب من أجل تطوير العلاقات الدولية هو إتباع هذه الأطراف سياسات توافقية من أجل تحقيق النتائج المراد الوصول إليها.

في هذا المبحث يتم تسليط الضوء على السياسات العامة المنتهجة بين أطراف هذه المعادلة، حيث ولسوء الحظ فإنها سياسات كثيرا ما هي تميل نحو الانغلاق والانعزال بين أطراف المنطقة الأورومغاربية، وبما أن موضوع بحثنا هذا يتعلق بالجانب الإنساني فسوف يتم النظر في السياسات المتبعة في هذه المنطقة على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

في هذا المطلب تحديدا نناقش أساسا عرقلة أطراف هذا التعاون لإمكانية قيام شراكة إنسانية حقيقية، فمثلا فيما يتعلق بفكرة حرية تنقل الأفراد<sup>(1)</sup> نلاحظ بأن هذا المبدأ ورغم أنه من المبادئ الأساسية التي أكدت عليها مختلف الدول سواء دول الإتحاد الأوروبي أو الدول المغاربية إلا أننا على أرض الواقع لا نزال نرى أن هذا المبدأ من حيث التطبيق لا يزال مجرد حبر على ورق حيث نلاحظ بأن دول الإتحاد الأوروبي هي بمثابة قلعة محصنة في وجه برابرة قادمون من الجنوب (مواطنوا المغرب العربي) إذن نحن أمام إتباع سياسات انعزالية تتبعها الحكومات الأوروبية بالتحديد، وهذا من شأنه تعطيل أي شراكة فعالة بين الضفتين.

ومن الغريب أيضا أو من المفارقات التي نلاحظها هو أن الدول الأوروبية كثيرا ما ألحت على مجموعة مبادئ تقوم عليها الشراكة الأورومتوسطية في مجملها، من ضمن هذه المبادئ ما يعرف بالحريات الأربعة والتي تم التطرق إليها في أجزاء سابقة من بحثنا هذا، للتذكير تتمثل هذه الحريات في: حرية تنقل السلع، حرية تنقل الخدمات، حرية تنقل رؤوس الأموال و حرية تنقل الأفراد وكلها مبادئ تم العمل على تحقيقها بجدية، إلا أن المبدأ الذي ينص على تحرير تنقل الأفراد فالذي يتأمل في واقع هذه النقطة بالذات يلاحظ الإجحاف أو التقصير الذي تتاله هذه القضية بالذات، حيث أن مشاكل كالتأشيرة مثلا (visa) هي مشاكل آخذة في التضخم، إذن نحن أمام معوقات حقيقية متبعة من طرف دول هذه المنظومة تحول دون تقدم حقيقي إيجابي للأفكار المعلنة عنها.

---

(1) -déclaration de Barcelone, op cit, p 9.

إن الهجرة هي بمثابة تحدي حقيقي وفرصة في آن واحد أمام العلاقات الأورومغاربية خاصة عندما تتصل هذه المسألة مع قضايا أخرى مثل: البطالة، الإرهاب، الاستقرار السياسي... غير أن العامل الأكثر تأثيراً في التوجه المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوعاً بالهجرة الكثيفة من الجنوب نحو الشمال<sup>(1)</sup>. فالتعاون في المجالات الإنسانية وعكس ما يقال بشأنه في المؤتمرات المنعقدة ورغم أهميته إلا أنه لا يلقى الاهتمام الحقيقي مقارنة بالميدان السياسي والاقتصادية والتي تبدو أكثر متابعة والحرص عليها أكثر أهمية<sup>(2)</sup>.

كما أن غلق الحدود في وجه المواطنين المغاربة لم يشكل يوماً واحداً الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الهجرة في الأصل، حيث أنه ومع مرور الوقت طفت على السطح مشاكل أخرى على غرار مشكلة الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية، وهذه الظاهرة تحمل بين طياتها مشاكل أخرى كتهريب الأسلحة، تجارة المخدرات... إذن فسياسة غلق الحدود أثبتت أنها عاجزة عن تنظيم الهجرة المغاربية نحو الشمال، وأنه كلما كان التشدد أكبر في مسائل الهجرة كلما زادت حدة المهاجرين الغير شرعيين، ونحن هنا أمام عدم فاعلية هذه العملية، ولهذا فمن الأنجع إتباع مقاربات أخرى في سبيل التقليل من حدة الهجرة بمختلف أشكالها<sup>(3)</sup>.

ولكي لا يكون التحيز في هذه القضية لصالح طرف دون آخر فإن الدول الأوروبية أقدمت على هذه السياسات التضييقية في مجال الهجرة نتيجة دوافع إقتصادية، سياسية، أمنية وثقافية، حيث أنه ومع تزايد التطرف الديني القادم أساساً من الدول المغاربية وخاصة ما حصل في

---

(1) - بخوش مصطفى، التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط، السياسة الدولية، عدد 174، أكتوبر

2008، ص 146

(2) - Nadia hamour, op cit, p 176 .

(3) - Bichera khader, le Maghreb et l Europe, enjeux et perspectives, imprimeur s.a. 14110 condé sud noire au ( france), p 243

الجزائر من عنف، وما تبعه من تداعيات لأحداث 2001/09/11 ومرورا بحوادث الإرهاب داخل التراب الأوروبي، خاصة تفجيرات لندن في مارس 2004 ويوليو 2005 حيث أن هذه الجرائم كان لها أثر ملحوظ في هذه النقطة بالذات وكانت حجة هذه الدول لهذه السياسات قائمة تحت مظلة الوقاية من الإرهاب، وفي إطار هذه السياسات تعرفت الجاليات المسلمة عموما و المغاربية خاصة بمراجعات وملاحظات لم تخل من مظاهر التضيق والتعسف في أمور كثيرة.

ورغم كل ما أعلن عنه في التقارير سواء الدولية أو الأوروبية من مؤشرات حقيقية عن تراجع النمو السكاني لكل دول الإتحاد الأوروبي وبالتالي حاجة هذه الدول وأسواق عملها إلى ما يقارب الـ120 مليون عامل مع حلول 2025 وهذا لسد العجز المتوقع حدوثه في سوق العمل داخل المجتمعات الأوروبية، إلا أن المقاربات الأوروبية اكتفت لحد الآن بتقديم مجموعة غير واضحة من الخيارات والحلول عرفت بشراكات التنقل (mobility partnership) تقوم هذه الخيارات على أساس القبول الانتقائي أو التحكمي أو المؤقت لمجموعة محددة من العمالة الأجنبية، كما لم توضح هذه الدول حقوق هؤلاء الوافدين إليها وفرص اندماجهم في الدول المستقبلية ومدى التزام هذه الدول بالمعاهدات الدولية فيما يتعلق بمسائل الحماية كحماية العمالة المهاجرة وعائلاتهم، وهنا نحن أمام أفكار سياسية داخل دول الإتحاد الأوروبي مكرسة بذلك مبادئ الانغلاق والانعزال، على الجانب الآخر من المتوسط و على غرار هذه الأفكار نجد ما تعرف بـ: الهجرة الدائرية (circular) والهجرة الموسمية (seasonal) وكذا الهجرة الاقتصادية، وظهرت مسائل إعادة التوطين والترحيل لكل العناصر الأجنبية المقيمة بأوروبا بصفة غير قانونية، وكذا مكافحة تيارات الهجرة غير النظامية وهذا ما ولد للطرف المغربي نوع من الإحباط والتشاؤم في غايات هذه الشراكة، حيث أن الطرف الأوروبي يركز على الأبعاد والاحتياجات الأمنية في معالجة قضايا الهجرة والتشغيل وكذا مبادلة الحراك الإنساني والذي هو مسألة طبيعية وصحية بين ضفتي المتوسط عامة، وكذا آليات السوق الحرة بنظم أخرى تكون

ضمن قواعد الانتقائية والتحكيمية وأن الاقتصار في منح التأشيرات وبالتالي حرية التنقل مقتصرة على فئات معينة كموردي الخدمات والدارسين وأصحاب الشهادات العليا و رجال الأعمال... كلها أمور من شأنها أن تخفض من سقف الشراكة التي بنيت عليها مختلف الأفكار والطموحات، وهذا ما لمسناه في مسار برشلونة وكل المؤتمرات التي أتت من بعد في هذا النحو، ومن شأن هذه السياسات الوقائية التأثير أيضا على تكافؤ الفوائد المنتظرة من مشروع الهجرة لدى الأطراف المختلفة، حيث ترى الدول الجنوبية عامة والمغربية خاصة على ضرورة تبني الدول الأوروبية لسياسات أكثر توازن و واقعية على غرار:

- تبني دول الإتحاد الأوروبي لنظام الحصص العديدة السنوية لاستقدام المهاجرين.
- تبني دول الإتحاد الأوروبي سياسات واضحة لمسائل اندماج المهاجرين المغاربة داخلها، وهذا وفق أسس تراعي الحقوق الإنسانية والثقافية لهذه الأقليات الوافدة.
- دعم المقاربات المدعمة لضرورة تحقيق تنمية اقتصادية، سياسية وثقافية لدول الضفة الجنوبية .

إن فلا بد من ضرورة إتباع سياسات أكثر انفتاحا في مجال تنقل الأفراد بين الدائرتين المغربية والأوروبية، وهذا لن يكون إلا من خلال إتباع سياسات انفتاحية وبصورة واقعية، وهذا من أجل أن لا تكون الأطراف الموقعة على الشراكة الأورومغربية متناقضة مع المبادئ المعلن عنها، كما تجدر الإشارة إلى أن دول الضفة الجنوبية ممثلة في كل الدول المغربية هي الأخرى مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ارتفاع حدة القلق تجاه هذه القضية بالذات وهذا باعتبار أن هذه الأطراف لا تبذل الجهد اللازم في سبيل الحد من هذه الظاهرة وهذا رغم إمكانياتها الهائلة سواء الاقتصادية أو البشرية، فلا يعقل مثلا أن نرى شابا جزائريا أو ليبيا ورغم كل ما تتمتع به هاتين الدولتين من إمكانات ضخمة نرى الكثير من سكان هذين البلدين يحبذون الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية في سبيل تحسين أوضاعهم، فمن المفروض اعتماد مقاربة التنمية المحلية

والشاملة من أجل مواجهة هذه الظواهر، وهذا لكي نؤكد مرة أخرى على ضرورة التحلي بالعلمية في مناقشة مختلف القضايا حيث أن المسؤولية تقع على الجميع. للتذكير فإن موضوع الهجرة أصبح من أكثر المواضيع حساسية بين الأطراف المشاركة، وهو ما نلاحظه مثلا في سياسة الجوار الأوروبية حيث أكد نائب رئيس المفوضية الأوروبية المسؤول عن الحرية والعدالة والأمن من قوله أن القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي من القضايا التي يجب أن يترسخ فيها التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديد<sup>(1)</sup> كما أن قمة الإتحاد من أجل المتوسط أولت هي الأخرى الأهمية لهذه المسألة.

### المطلب الثالث: ضعف أداء منظمات المجتمع المدني

في هذا المطلب بالتحديد سنتكلم عن أداء منظمات المجتمع المدني في الفضاء الأورومغاربي و حيث و بعدما تطرقنا إلى هذه النقطة تحديدا في الفصل الثاني من بحثنا رأينا بأن أداء هذه الفواعل يبقى جد محدود و جد ضعيف خاصة لما يتعلق الأمر بمنظمات الضفة الجنوبية، فلقد تم التأكيد مرارا و تكرارا على أهمية هذه الآلية بالتحديد و هذا ما لمسناه في مختلف الاجتماعات و اللقاءات بين أطراف المنطقة حيث أن المجتمع المدني بمختلف فواعله يشكل أساس إقامة شراكة متينة من خلال العمل القاعدي و كذا العمل خارج الإطار الرسمي لوحده إنما الامتداد إلى كافة فئات المجتمع، حيث أن المجتمع المدني من شأنه إذابة اللبس و الهواجس و الأحكام المسبقة التي تحملها كل ضفة عن الأخرى خاصة في الآونة الأخيرة.

فكما سبق أن ذكرناه، فالمجتمع المدني في المنطقة الأورومغاربية هو شبكة من الهيئات و المنظمات ذات الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التي تأتي في الطرف المقابل للدول و المنظمات الرسمية في هذه المنطقة و التي تتميز بالاستقلالية في العمل و اتخاذ القرارات و لقد تم التأكيد كذلك على أنه و منذ المؤتمرات الأولى المنعقدة في هذا السياق

(1) - محمد مطاوع، مرجع سابق ص 46 .

بالتحديد على غرار مؤتمرات: شتوتغارت 1999، نابولي 2003، لوكسمبورغ 2005، مراكش 2006، مرسيليا 2008، ورغم التأكيد على مجموعة آليات عمل فيما يتعلق بهذا الموضوع لم يتم الحصول فعلا إلى شراكة أرومغارية ناجعة و حقيقية فيما يتعلق بملف المجتمع المدني حيث أنها قضية لم تأخذ حتى نصيبها من الاهتمام و ظلت عبارة عن متغيرات تابعة لمواضيع اقتصادية و سياسية تأتي في الدرجة الأولى من سلم اهتمامات قادة هذه المنطقة وهذا راجع بالأساس إلى مجموعة أسباب و عوامل على رأسها غياب أو على الأقل الإهمال المتعمد و الممنهج للمجتمعات المدنية في حد ذاتها باعتبارها لا تمثل أولوية حقيقة كما سبق ذكره، أضف الى ذلك الاختلاف في درجة تطور منظمات المجتمع المدني بيم الضفتين الأوروبية و نظيرتها المغاربية، حيث أننا نلاحظ بأن الجانب الأوروبي متقدم بشكل كبير في هذا المجال فهذه المنظمات تتميز بقدراتها العالية في التأثير على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي و حتى على الصعيد السياسي فصناع القرار كثيرا ما يشاركون هذه المنظمات أثناء صياغتهم مختلف القرارات و حتى على صعيد السياسات العامة للدول كما أن هذه المنظمات في الدول الأوروبية تتميز بقدراتها التمويلية العالية وهذا ما يسمح لها بالعمل القاعدي دون أية مشاكل تذكر، في المقابل نجد أن منظمات المجتمع المدني في الدول الجنوبية عامة والمغاربية خاصة قابعة في تخلف كبير حالها حال التنظيمات الأخرى فهي أمام معوقات مالية بالدرجة الأولى و إن حلت هذه القضية فيتم الوقوع في مشكل آخر ألا وهو التبعية المالية لهذه المنظمات كما سبق وذكرناه، كما أن هذه المنظمات لا تتمتع بالتمثيل نفسه لدى عامة الشعب في الدول المغاربية إنما نحن أمام نخب مثقفة كثيرا مالا لا تدافع عن مصالح عامة المجتمع و إنما تتوافق و الفكر العام السائد في أعلى هرم السلطة، أي أنها عبارة عن تأطير قانوني لتجمعات مساندة للسياسات العامة للدولة و لا تمتلك هذه الأخيرة أية سلطة أو أية أحقية في صنع أو على الأقل المساهمة في صنع توجه صناع القرار في أعلى هرم السلطة. فالاختلاف الكبير و الجذري بين

منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورومغاربية لا يساعد إطلاقا في سبيل الوصول إلى الأهداف المعلنة عنها فيما يخص هذه المنظمات.

غير أن تحديات الشراكة على المستوى الأورومغاربي تبقى عديدة و معقدة و على جميع الأصعدة، فبالإضافة إلى التحديات الإنسانية نجد مشاكل و عراقيل هي الأخرى من شأنها التأثير سلبا على التعاون بصفة عامة.

نتحدث في هذه النقطة بالتحديد على جانب آخر من معوقات الشراكة الأورومغاربية، فبقدر ما كانت هناك طموحات عديدة وإمكانيات متاحة لإقامة تعاون أوروبي مغاربي أساسه تكافؤ الفرص، كانت هناك إختلالات عميقة أعاقت عملية التعاون بين هذين الطرفين وهو ما سنتطرق له هنا، حيث أن المحور الاقتصادي أحد أهم محاور الشراكة الأورومغاربية وهو ما تجلى بوضوح من خلال مختلف إتفاقيات الشراكة. كما تم التطرق إليه في هذا البحث فالدول المتعاونة فيما بينها وضعت نصب أعينها إقامة فضاء إقتصادي أوروبومتوسطي يقوم على التبادل الحر مع ضمان إحترام إلتزامات المنظمة العالمية للتجارة، وكذا تقديم مساعدات مالية من الإتحاد الأوروبي لصالح الدول الجنوبية أو بطريقة ثنائية أي المنح يكون من دولة إلى دولة<sup>(1)</sup> كما كان أمل هذه الدول المشاركة في مسار برشلونة كبيرا من أجل تحقيق منطقة تبادل تجاري حر في أفق 2010<sup>(2)</sup> وجاءت الإتفاقيات الأورومغاربية الواحدة تلو الأخرى آملة هي الأخرى في تحقيق فضاء مزدهر على المستوى الإقتصادي، وهذا من خلال إعادة تفعيل تجمع 5+5 أو إجتماع دول غرب المتوسط<sup>(3)</sup> ووضلت الأهداف المعلنة نفسها أي دائما محاولات النهوض بالقطاع الإقتصادي في هذه المنطقة تحديدا من المتوسط، هذا بالإضافة إلى مشاريع أخرى كسياسة الجوار الأوروبية ومن بعدها الإتحاد من أجل المتوسط، لكن يا ترى هل فعلا تم

(1) سماحة خير الدين، مرجع سابق ، ص 341 – 342.

<sup>2</sup> منشورات مجلس الأمة: (9 p, 19/12/2004, conseil de la nation le euro – méditerranéen, La coopération

(3) فؤاد نهر، محمد مصطفى كمال، مرجع سابق، ص 206.

التقدم في هذا المجال أو في هذه السلة الإقتصادية؟ أو بعبارة أخرى هل تم فعلا تحقيق هذه الأهداف المرجوة من طرف الدول المشاركة؟ الملاحظ والمتبع للمجال الإقتصادي في المنطقة الأورمغربية لا يلاحظ أي وصول لهذه الأهداف المعلنة، فالمنطقة المتوسطة عموما لا تزال تشهد نفس الخصائص الإقتصادية بعبارة أخرى الدول الشمالية لا زالت غنية وذات إقتصاديات متطورة تقابلها الدول الجنوبية ودائما لا تزال قابعة في دوامة التخلف.

وهناك ميزة أخرى هي اللاتكافؤ الإقتصادي، وهذا مرده إلى الإختلالات الكبيرة بين المعطيات الإقتصادية لكلتا الضفتين، فمثلا يقدر الفرق بين البلجيكي والمغربي من الناتج القومي ب: 30 مرة ويصل بين البلجيكي والموريتاني إلى 50 مرة، في حين الفارق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وهما دولتين شريكتين فيما يعرف بمنطقة التبادل الحر لشمال أمريكا لا يتجاوز 1 إلى 4 وهذا أمر مهم جدا ، فالشراكة لا تقوم على أساس اللاتكافؤ بل تقوم على عكس ذلك، وهو ما يفسر ربما نجاح الدول الأوروبية نفسها في عملياتها الإندماجية إذ كانت الفوارق الإقتصادية بين الدول المشكلة للإتحاد الأوروبي بسيطة جدا، كما تنتج الدول الشمالية للمتوسط 90% من ثروة المتوسط، كما أن حجمي المبادلات التجارية بين المغرب العربي والإتحاد الأوروبي تقدر ب: 30 إلى 40% في حين نسبة معاملات الإتحاد الأوروبي مع المغرب العربي لا تتجاوز 3 إلى 4%، كما أن الدول المغاربية عليها تفادي مكائد الليبرالية في علاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي خاصة وأن صناعاتها الوليدة لا تزال بحاجة إلى الحماية من المنافسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى كون المساعدات المالية المقدمة إلى دول الجنوب لم تكن كافية إطلاقا مقارنة مع الأهداف المرجوة رغم أن الأوروبيون كانوا يعتبرونها منبع الغنى، ومما يزيد الطين بلة هو استثناء كل من الزراعة والنسيج من المرحلة الأولى للتحرير الجمركي، ويمثل هذان المجالان الفرصة الوحيدة لمنافسة دول الشمال<sup>(1)</sup>، كما أن الإستثمارات الأوروبية تبقى ضعيفة جدا وما دون المستوى خاصة إذا ما قارناها بقدراتها الإستثمارية في مناطق أخرى

(1) سماحة خير الدين، مرجع سابق ، ص ص 345-348.

من العالم، كما أن المنطقة الحرة المراد إقامتها في بهوعام 2010 لم تتحقق بالكامل ولم تكن هناك مؤشرات أصلا على إمكانية الوصول إليها.

ولكن ورغم كل هذه النقائص والتي تبدو كثيرة جدا أو هي من شأنها أن تهدم أكثر مما تبني في مجال التعاون الأورومغاري إلا أنه لا يمكن النكران الكلي لبعض الإيجابيات وبعض الفوائد المتحصل عليها لأطراف الشراكة، فقد كانت هناك مساعدات مالية قدمت للدول المغاربية من طرف دول الاتحاد الأوروبي فمن 1995 إلى غاية 2002 مثلت المساعدات الأوربية في إطار برنامج ميذا ما قيمته 640 مليون أورو هذه المساعدات شملت قطاعات مختلفة على غرار الإصلاحات الهيكلية لإقتصاديات هذه الدول، كما كانت هناك جهود كبيرة في سبيل دعم القطاع الخاص وكذا تمويل بعض المشاريع الإقليمية والتنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

كخلاصة للقول فالشراكة الأورومغاربية على الصعيد الإقتصادي لا تزال عائقا كبيرا أمام تحقيق شراكة متكاملة، ويبقى القطاع الإقتصادي ورغم أهميته ضعيف خاصة بالنسبة للدول المغاربية، لذلك لا بد من تفعيل آليات وسياسات أخرى أكثر جدية من أجل النهوض بالجانب الإقتصادي في المنطقة ككل وهذا وفق مبادئ التنمية الشاملة والعادلة لجميع الأطراف المشاركة.

بعدما تطرقنا للتحدي الإقتصادي في الشراكة الأورومغاربية ننتقل إلى تحدي آخر لا يقل أهمية عن سابقه، يتمثل هذا الإشكال في الجانب السياسي، حيث سنستعرض مدى تأثير هذا الجانب على التعاون بين الطرفين، فكما هو معلوم كانت السلة السياسية حاضرة بقوة في مختلف الاجتماعات المتوسطة ولم يكن هذا وليد اليوم وإنما منذ بروز فكرة التعاون في بادئها، حيث التركيز دائما ما كان ينصب بقوة على العوامل السياسية وضرورة إيجاد حلول لمختلف هذه القضايا ومع تبلور مشروع الشراكة فعليا أدرجت خانة أو سلة خاصة من الإهتمامات السياسية والأمنية وهذا ما جاء به مؤتمر برشلونة، الذي أعطى إهتماما متزايدا بهذا البعد باعتباره مفتاح

---

(1) عبد الوهاب بن خليف، ، العلاقات الدولية الأوربية استراتيجيات شراكة أم توظيف ، مرجع سابق، ص 69.

التعاون الأوروبي المتوسطي وهذا ما جاء به المؤتمر الختامي الذي أبرز أهمية التعاون من أجل مواجهة مختلف التهديدات<sup>(1)</sup>. فالبعد السياسي يمثل أولوية في إعلان برشلونة كما أن هذا المؤتمر تضمن جزءا يتسم بالعمومية حيث يشمل التزامات الدول المغاربية في ميثاق الأمم المتحدة وعدد من المواثيق والإعلانات الأخرى أما البنود الأخرى فهي تعالج التزامات ذات طابع أمني وعملي في إطار إقليم المتوسط عموما، وأهم هذه البنود تتمثل في تطوير الديمقراطية ودعم دولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذا احترام الاختلاف والتعددية وكذا مكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب والتميز العنصري مع ضرورة تكريس فعلي لمبادئ التسامح<sup>(2)</sup>.

وتزايدت أهمية السلة السياسية والأمنية مع مرور الوقت خاصة في ظل تزايد التطرف الديني وما أفرز من عمليات إرهابية شملت كل أقطار المنطقة المتوسطية، وهو ما انعكس على مختلف الاجتماعات التي شملت طرفي المتوسط إلى غاية يومنا هذا.

لكن وللأسف بقيت الجوانب السياسية عامل رئيسي في زيادة الهوة بين الأطراف الأوروبية ونظيرتها المغاربية، وهذا عكس ما أعلنته تصورات الأطراف المشاركة، وبقي العامل السياسي ربما أكبر معرقل للمشاركة، وهذا من خلال:

- تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط<sup>(3)</sup>.  
- تحدي التيار الإسلامي خاصة في ظل آثار الحرب الأهلية الجزائرية وامتداد العنف إلى داخل الإتحاد الأوروبي<sup>(4)</sup>.

- مشاكل الهجرة وتأثيرها على العلاقات بين هذه الدول خاصة فيما يخص الهجرة الغير شرعية<sup>(1)</sup>.

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي 1996، مركز الدراسات السياسية والعربية، ص 75.

(2) Déclaration de Barcelone, op cit ,p p 2 – 3.

(3) نيرمين النواوي، مرجع سابق، ص ص 110 – 111.

(4) آر. كيه رامازاني، مرجع سابق، ص 16.

- كما أن هناك العديد من التحديات السياسية على غرار اختلاف الرؤى والمصالح في مواضع جوهريّة كقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالدول المغاربية ترى هذه المواضيع هي بمثابة شؤون داخلية لا يحق لأي طرف آخر خارجي التدخل فيه، وأن الأنظمة السياسية في هذه البلدان هي أنظمة لها خصوصياتها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية بينما ترى الدول الشمالية عكس ذلك وتلح على ضرورة تجسيد موحد لهذه القيم التي أصبحت جوهريّة في أي علاقة مستقبلية ناجحة، وهنا كثيرا منا تعرضت الأطراف الجنوبية عامة والمغاربية خاصة لعدة انتقادات في هذه الأمور.

لهذا فلا بد من اعتماد رؤى أوضح في هذا الجانب من أجل تحقيق تفاهم حقيقي على مستوى المؤشرات السياسية والأمنية الهامة من أجل الوصول إلى تفاهم بين هذه الأطراف لا إلى الاختلاف والذي هو في تزايد مستمر للأسف وهو السمة الغالبة في الشراكة الأورومغاربية. إذن فالكل يتفق على أهمية البعد الإنساني في سبيل تحقيق الأهداف المعلنة عنها فلا يمكن تجاهل القضايا الاجتماعية والثقافية، ولا يمكن حصر مجالات التعاون فقط على الأبعاد الإقتصادية والسياسية والملاحظ لمسارات الشراكة الأورومتوسطية عامة والأورومغاربية على وجه التحديد أنه ومنذ إعلان برشلونة تم التأكيد وبقوة على هذا البعد وتم إدراجه ضمن محاور التعاون الثلاثة، وهذا نظرا للدور المحوري الذي قد يساهم هذا المحور في لعبه، كما أن أهمية الجانب الإنساني في تزايد مستمر خاصة مع زيادة التوترات والاختلافات الفكرية على المستوى الدولي بأكمله وهو ما يتجلى حقيقة في الأطروحات التي تتنادي بصراع الحضارات وصراع الثقافات وتحديدًا صراع الشرق مع الغرب أو التطرف مع الليبرالية... وغيرها من الأفكار التي في هذا السياق وهذا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث اعتبرها كثيرون بداية صراع حضاري عالمي<sup>(2)</sup>.

(1) علي الحاج ، مرجع سابق، ص 241.

(2) محمد سعدي، مرجع سابق، ص 231.

في هذا السياق سنتطرق إلى أهم الصعوبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام الشراكة الأوروبية-المغربية

حيث أن الجانب الإنساني لا بد أن يكون أولوية في أي حوار أو أي علاقة ناجحة، ولكن للأسف العكس تماما هو ما نراه على الواقع فيما يتعلق بالعلاقة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المغربية، وخير دليل على ذلك مسألة تنقل الأشخاص والتبادلات الثقافية فرغم كل ما قيل عن تحرير هذا الجانب وفسخ القيود والسماح بتنقلات الأفراد من طلبة وسياح ورجال أعمال وغيرهم إلا أن العكس هو ما نراه، حيث أن دول شمال المتوسط لا تعترف تماما بهذا المبدأ وهذا تجاهل لما تم الإتفاق عليه بين الطرفين فيما يتعلق بالحريات الأربعة والتي تهدف إلى تحرير تنقل (الأشخاص، السلع، الخدمات ورؤوس الأموال) وهذه أمور تساعد على خلق فضاء مستقر ومزدهر<sup>(1)</sup>.

فالمتتبع إذن لهذه النقطة بالتحديد يلاحظ بأن الأولويات هنا ثلاثة لا أربعة فالشغل الشاغل للبلدان الأوروبية تحديدا يتمثل في ضمان تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال متجاهلين كلية تنقل الأفراد، وهنا نقطة إختلاف مؤثرة جدا على مجالات التعاون.

كما أن الدول الأوروبية ومن خلال سياستها في المنطقة المغربية تقوم بتجسيد حقيقي لفلسفة التشاركية الوقائية، فالشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية تبقى بعدا تكميليا للأبعاد الأمنية والسياسية وهذا من خلال إنشاء حوار ثنائي بين كل دولة مغربية ونظيرتها من الإتحاد الأوروبي أو متعدد الأطراف لترقية التعاون الإستخباراتي، الأمني، القضائي وحتى العسكري بين Eurofor والدول الشريكة وكذا للبعد الإقتصادي الذي يلقي هو الآخر أهمية بالغة وأولوية بالنسبة للطرف الأوروبي، وهذا بطبيعة الحال ولو على حساب الجانب الإنساني<sup>(2)</sup>.

(1) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سابق، ص 148.

(2) سالم برفوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 153.

إضافة إلى هذا فالجانب الإنساني بصورة عامة يبقى منقوصا مقارنة بما أعلن عن أهدافه وآلياته، فنحن لا نشاهد جانبا ثقافيا ولا اجتماعيا متطورا يتميز بالحركية، وإنما نحن أمام خطابات وشعارات صلبة لا تسمح أبدا بالإرتقاء فيما يخص هذه النقطة.

وما يزيد الطين بلة هو تزايد المؤشرات السلبية على غرار التميز العنصري و كراهية الطرف الآخر، لا تسامح ديني،... وهذا كله يحدث في اتجاه تصاعدي، وهو ما يفسر صعود اليمين المتطرف في الأوساط السياسية الأوروبية بشكل كبير، وهذا ما سينعكس سلبا على مستقبل الشراكة الأوروبية-مغربية.

إن البعد الإنساني يمثل أولوية في العلاقات بين دول المتوسط عامة وأي خلل في هذا الجانب سيعرقل حتما مستويات التعاون كلية ، لذلك فلا بد من إعادة النظر في هذه القضية ولما لا جعلها في مراتب متقدمة في الحوار المتوسطي ككل.

### **المبحث الثاني: سيناريوهات الشراكة الأوروبية-مغربية:**

في هذا الجزء من البحث نتناول أهم السيناريوهات المحتملة للتعاون في المجال الأوروبي-مغربي، باعتبار أن مجال الدراسة لا يقتصر فقط على ما هو موجود والواقع المعاش، إنما لابد من التطلع لآفاق المستقبل وما يمكن أن يحدث مستقبلا وهذا من أجل تكوين القدرة على التنبؤ بأهم التحديات والرهانات الجديدة التي تواجهها المنطقة ككل. ومن هذا المنطلق من الممكن ولو بشكل نسبي الإستجابة لمختلف المستجدات وهذا في حد ذاته عنصر إيجابي للشراكة الأوروبية-مغربية.

غير أن هذه العملية لا تبدو سهلة كما يتصورها البعض ففي ظل الحركية الكبيرة التي تعرفها المنطقة المتوسطية عموما وكذا تداخلات سلوكيات دول الشمال والجنوب وسير مشروع الإدماج في الضفتين نجد أنفسنا أمام تعدد وتعقد مشاهد المستقبل وخاصة في مرحلة انتقالية أهم ما تتميز به:

- المؤقتية: فهذه المرحلة لا تتميز بالطول الزمني.

- التسارع: بمعنى تعاقب وتطور الأحداث بسرعة كبيرة وفي وقت قصير .
- الاضطراب: وهذا بسبب إحتدام المواجهة بين القوى المدافعة عن الأوضاع باختلافها سواء الوضع القائم أو قوى التغيير<sup>(1)</sup>

لذلك فإننا لن نحاول بالأساس التنبؤ بمستقبل الشراكة الأورومغاربية بقدر ما نحاول عرض ثلاثة تصورات مختلفة لمسار الشراكة وهذا بالإعتماد على ثلاثة سيناريوهات للشراكة الأورومغاربية.

### المطلب الأول: سناريو الفشل:

هذا السيناريو مبني على تعطل المسار الأورومغاربي وانهيائه حيث تعد النتائج الإنسانية من أكثر النتائج السلبية وطأة على المجتمعات وأفراد هذه العملية التشاركية، وهذا لعدم وجود صفة التواصل والتقارب منذ البداية، وما تبعها من تعميق في التغيرات السلبية الحاصلة. وهنا تصدق فرضية صامويل هنتنغتون والتي تؤكد على أننا في اتجاه صراع حضاري وفكري لا محالة، بحيث المشاعر العدائية ورفض الآخر هي في تنامي مستمر، وتزداد مشاكل أخرى على غرار ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام كمقرب جديد يدل على بروز تهديد جديد لأمن واستقرار المجتمعات الأوروبية والكل يلاحظ هذه التخوفات وما يتبعه من فرض القيود على الحريات الدينية للمسلمين في الأراضي الأوروبية وهذه المعوقات من شأنها جعل أي نوع من الشراكة أمرا مستحيلا لا يمكن تطبيقه أبدا.

---

(1) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ص99.

إضافة إلى كل هذا هناك إمكانية من الممكن أن تطرح نفسها وبقوة في هذه المرحلة تحديدا والتي من شأنها التقليل من تعامل الطرف الأوروبي على الأقل في تعاملاته مع دول المنطقة المغاربية، خاصة في ظل انفتاح دول الإتحاد الأوروبي التقليدية على نظيراتها من الدول الشرقية وهو ما حصل عام 2004 بانضمام 10 دول جديدة للإتحاد الأوروبي وهذا مصحوب بإمكانية إنضمام روسيا لاحقا هذا الأمر من شأنه تمكين أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون أن تلجأ هذه الأخيرة للدول الجنوبية.

وهناك نقطة أخرى من شأنها أن تعرقل كثيرا التواصل الأورومغاربي وهي بروز أفكار إسلامية متشددة ومعادية أساسا للفكر الغربي عموما والأوروبي خاصة، وقد لاحظنا صعود هذه التيارات إلى سدة الحكم في عدة دول جنوبية ولعل خير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر من خلال تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة والتي جاء بروزها أساسا بمثابة رد فعل على النظام القائم آنذاك، ومن أهم ما ميز الحركات الإسلامية المتطرفة هو الإنغلاق ورفض الآخر وبالتالي القطيعة النهائية مع دول الإتحاد الأوروبي وتحويل هذه العلاقة إلى شراكة عربية - عربية وكذا علاقة بين الدول الإسلامية<sup>(1)</sup>.

وهناك افتراض آخر من شأنه أن يساهم بإخفاق ذريع لمسار التكامل في المنطقة ككل يتمثل هذا الافتراض في ترك العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال التكاملي، نذكر على سبيل المثال الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية<sup>(2)</sup> أو الخلاف بين الجزائر وفرنسا والذي أسهم كثيرا في عدم القدرة على توقيع إتفاقية صداقة بين الطرفين الجزائري والفرنسي<sup>(3)</sup> أو الخلاف المغربي الإسباني أو حتى الخلاف بين الأطراف الأوروبية نفسها، كلها مشاكل هي آخذة في التفاقم والتعقيد أكثر، وبناء على هذا السيناريو فلا يمكن لأية سياسة مشتركة أن تتقدم

---

(1) عامر لطفي ، البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأورو - متوسطة ، المستقبل العربي ، عدد340 ، يونيو، 2007 ، ص 66.

(2) مصطفى بخوش، مرجع سابق ، ص 139

(3) عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، مرجع سابق ، ص 355.

في مجال التعاون، فلا مجموعة 5+5 ولا مسار برشلونة أو الإتحاد الأوروبي قادر على إحداث أي حركية على هذا المستوى.

كما أن اتفاقية شنغن شكلت عامل عزل وغلق للقلعة الأوروبية وكأنها فضاء محصن ومحيط ببرابرة قادمين من الجنوب وهنا يقع التساؤل عن جدوى الحديث عن الحريات الأربعة وهي حرية تنقل: السلع - الخدمات - رؤوس الأموال وتجاهل العنصر الأخير وهو حرية تنقل الأشخاص وهذا ما يزيد من صعوبة التكلم عن أية شراكة أرومغربية<sup>(1)</sup>.

إذن وحسب هذه النظرة فإننا أمام إستحالة لأي نوع من التعاون أو الشراكة بين طرفي المتوسط، فالجزء الشمالي المتمثل أساسا في دول الإتحاد الأوروبي دائما ما يحاولون الإستفادة من دول الجنوب وفق نظرية التشاركية الوقائية، هذه النظرية التي تعتبرها الدول الجنوبية إفراطا متزايدا في الأنانية من طرف هذه الدول. كما أن الدول الأوروبية كثيرا ما تنتقد الدول المغربية خاصة في القضايا الأمنية والثقافية وهي تهم متبادلة لا تساعد أبدا وتقصي أي علاقة ولو في أشكالها البسيطة بين طرفي الشراكة.

### **المطلب الثاني: سيناريو النجاح**

يحمل هذا السيناريو مجموعة من التوقعات الإيجابية وهو أكثر تفاؤلا، حيث يتوقع حدوث تطورات إيجابية في مجال الشراكة، كما أن هذا التفاؤل يستند أساسا إلى عدة معطيات قد تمثل مؤشرات تطور فعلي في مجال التعاون الإنساني بالخصوص من الدول الشريكة لاسيما الطرف الأوروبي ونظيره المغربي، ولا يقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية والاجتماعية فقط إنما يتعدى كل هذا ليشمل المجالات الإقتصادية والسياسية.

---

(1) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 139 .

فإذا تطرقنا إلى مختلف المعاهدات التي كانت تجمع طرفي التعاون نجد أن هناك العديد من النقاط الإيجابية والتي تبعث حقا على التفاؤل، ففي مسار برشلونة على سبيل المثال هناك إجماع بين هذه الأطراف على ضرورة تطوير العمل الإنساني بصفة عامة من خلال دعم برامج التنمية البشرية وكذا الإهتمام بالتنمية الإجتماعية وكذا برامج دعم حقوق الإنسان، ودمقرطة الأنظمة السياسية في المنطقة المتوسطة عامة والمغربية خاصة وهذا لن يتجلى إلا من خلال وضع مختلف الإمكانيات المتاحة وكذا تفعيل الآليات اللازمة كتشجيع العمل النقابي والحزبي وكذا تشجيع البحث العلمي وغيرها من الأمور القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة<sup>(236)</sup>.

وعلى غرار هذا المسار الذي يعتبر إنطلاقة قوية من أجل تحسين التعاون الأورومغربي هناك كم هائل من الإتفاقيات والتي تصب كلها في نفس السياق وبطبيعة الحال لقد تم التطرق إلى جزء منها في بحثنا هذا.

إن فهذا السيناريو قائم على أساس مقارنة شاملة على أساس الإعتماد المتبادل والتعاون في شتى المجالات (الإقتصادية- السياسية والإنسانية) وهو الإختيار الوحيد إذا ما أرادت هذه الأطراف التقدم فعلا نحو الإتجاه الصحيح للتعاون<sup>(237)</sup>.

حتى يكتب للشراكة الأورومتوسطية ككل النجاح والتجسد الفعلي على أرض الواقع لا بد من تلبية المصالح والطموحات المشروعة للطرفين وهذا لا ولن يكون إلا من خلال الإسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة والتي لا بد من الإلتزام المتبادل بها.

حيث يقتضي الأمر على الجانبين وضع التعاون الجماعي والمصلحة العامة وكذا المتبادلة من خلال الإستناد على: المساواة - العدالة - الندية - التكافؤ بين الضفتين، مع الإحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية ومختلف القيم الحضارية وعادات وتقاليد الشعوب وهذا

---

(236) déclaration de Barcelone ,op cit,p10.

(237) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 136.

لن يكون وفق نظرية الصراع الحضاري إنما وفق تحاور ثقافي وحضاري جاد بين مختلف الأطراف. وهذا مع الحفاظ على نوع من الواقعية في هذا الطرح وهذا من خلال توفير رؤوس الأموال من أجل إنجاح الشراكة والخروج بها من النظرية إلى الواقع مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي وهو ما يتطلب جدية كبيرة خاصة من جانب الطرف الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين<sup>(238)</sup>.

كما أن العديد من المؤشرات السياسية والإقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين منظر العلاقات الأوروبية مغاربية بشكل عام، ففي الجانب الإقتصادي بين الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية في مجال التبادل التجاري رغم منافسة شديدة من قبل أطراف أخرى خاصة مؤخرا ونقصد هنا المنافسة الأمريكية والصينية....<sup>(239)</sup>.

في الجانب السياسي كذلك هناك مؤشرات إيجابية حصلت مؤخرا في المنطقة على غرار بدء إندماج ليبيا نوعا ما في الفضاء المتوسطي عامة. وكذا الإستقرار الأمني في الجزائر بدوره وهذين عاملين رئيسيين من شأنهما بعث العمل التعاوني سواء أفقيا ونقصد هنا إتحاد دول المغرب العربي أو عموديا من خلال الشراكة الأوروبية مغاربية.

هناك العديد من المؤشرات الإيجابية والتي من خلالها يمكن أن نبني عليها من أجل بلورة مشروع تعاون يخدم كل الأطراف المنطوية تحت لوائه.

إذن فهناك إمكانية فعلية من أجل تأكيد فعلي لهذا السيناريو، وهذا من خلال فضح الأحكام الجاهزة وإدانة الانحرافات في السلوك واللغة واقتلاع التطرف من مجتمعاتنا ، وهذا يتطلب سواء في شمال المتوسط و في أوروبا كلها إعتقاد مقاربات أخرى أكثر انفتاحية وفي جنوب المتوسط إدارة أخرى للماضي وانفتاحا ديمقراطيا وحكما جديدا من أجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة وهذا يقودنا إلى أفكار ثلاثة:

---

(238) سليمان المنذري، السوق العربية في عصر العولمة، ط2 القاهرة، مكتبة مديولي 2004 ص 255.

(239) عبد الهادي عبد القادرسوفي، مرجع سابق، ص101.

**الأولى:** أنه مثلما أنه لن تكون تنمية دون تأصيل لا تكون حضارة دون انفتاح

**الثانية:** المتوسط أضيق من أن لا يفصل وأوسع من أن يمحو التخوم

**الثالثة:** الثقافة وليدة الإمتزاج والتلاقي والصدمات وعكس هذا فالحضارة تموت من الانعزال<sup>(240)</sup>.

وحقيقة فهذا السيناريو هو بمثابة نظرة جد متفائلة إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون قابلا

للتجسيد رغم كل الأمور الإيجابية التي تم ذكرها وهذا بالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي كثيرا

ما تؤثر سلبا على هذه القضية، حيث أن موضوع الشراكة بشكلها الإيجابي يعتبر فاقدا للمناعة

نوعا ما مقابل التحديات الراهنة والتي هي آخذة في التعقيد مع مرور الزمن.

كما أن أي شراكة لابد من الإهتمام بمجالها الإنساني وجعله أولوية حقيقية لا مكملا رمزيا

لسياسات وأهداف إقتصادية وسياسية وأمنية بالدرجة الأولى.

### **المطلب الثالث: السيناريو الواقعي أو البقاء على الوضع القائم:**

هذا السيناريو قائم على فرضية أساسية مفادها استمرار العلاقة بين الدول الأوروبية ونظيرتها

المغاربية في نفس الإتجاه ، أي نحن أمام جمود في التعاون وكل المحاولات القائمة لكسر هذا

الجمود لن تتمكن من تغيير أي شيء فالعلاقة القائمة بين الطرفين الشمالي والجنوبي تبقى في

اتجاه واحد، حيث أن الوضع الذي كان سائدا في فترات سابقة لم يتغير إطلاقا فالشمال متخوف

من جنوبه وكذا إصراره على الإستمرار في سياسات الهجرة والتبادلات الثقافية وغيرها من

الأمر التي لا تقبلها دول الضفة الجنوبية، أيضا محاولة فرض الدول الشمالية لأفكار عديدة

يراهها الطرف الآخر تعارضا مع التركيبة الثقافية له إضافة إلى التركيز الأكبر على محاور

الإقتصاد والسياسة.

وأهم أسباب هذا الإستمرار في الأوضاع القائمة جملة من الإعتبارات أهمها:

---

(240) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) ، مرجع سابق، ص305

1- الدول الأوروبية ورغم أنها لم تبقى مقسمة غير أنها ليست متحدة كفاية فأوروبا تفتقد لقاسم مشترك يمكن أن تقوم عليه توجهاتها في المستقبل.

2- الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة وتأثيراته على العلاقات بين هذه الدول.

3- صعوبة تنفيذ سياسة الإتحاد الأوروبي في المنطقة.

هذا السيناريو إن تحقق فمعناه أن المنطقة تتجه نحو الانفجار والذي يأخذ أشكالا متعددة: على غرار موجات هجرة كثيفة نحو الشمال والذي سيكون بأعداد كبيرة وهو ما بدأ يتحقق فعلا على أرض الواقع من خلال عمليات انتقامية في الشمال في شكل تفجيرات و اغتيالات أو تدخل عسكري مباشر، وغيرها ممن العواقب الوخيمة.

كما أن المنتبغ لأحدث مشروع شراكة أورو متوسطية ونقصد هنا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، فهو قائم على فكرة أساسية مفادها محاولة إبقاء الوضع على حاله في بعض الجوانب وهذا من خلال محاولة إبقاء فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط وخاصة في الإمتداد الذي تراه فرنسا فنائها الخلفي والإمتداد الطبيعي لمصالحها، وبما أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كثيرا ما نادى على ضرورة التمسك بمسار برشلونة فلا يوجد إذن تغيير فعلي على مستوى الشراكة الأورمغربية، فالطرف الأوروبي وخاصة فرنسا دائما ما تحاول إبقاء إمتيازاتها الثقافية والإقتصادية والسياسية قائمة على حالها في المنطقة.

وردة الفعل هي نفسها من طرف الدول المغربية من خلال النظر إلى مختلف هذه المبادرات كمحاولات لإعادة الهيمنة على دول الضفة الجنوبية، كما أن هناك تجاهل شبه كلي لقضايا أساسية خاصة بالنسبة للدول المغربية على غرار قضايا الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية إضافة إلى قضايا الهيمنة الإقتصادية والسياسية.

كما أن الأهداف المعلن عنها في مختلف اللقاءات التي جمعت الطرفين الأوروبي والمغربي لم تبرح مكانها ففي المجال الإنساني موضوع دراستنا لم يكن هناك تجسيد فعلي لأية مشاريع

إجتماعية أو ثقافية حقيقية فلا أثر لإعلام أوروبتوسطي ولا تعاون نقابي أو حزبي ولا تبادل أفراد مرتقب للطموحات المنشودة ولا تسامح ولا كبح للتطرف الفكري والديني...أي أنه كل ما أعلن عنه لا أثر له على الواقع وما كنا نعيشه قديما لم يتغير في الحاضر وكل المؤشرات تدل على عدم وجود حراك حقيقي وقوي على مستوى هذه الشراكة، وهذا يتعدى كل المجالات والميادين المطروحة لا الجانب الإنساني وحده.

## خلاصة الفصل الثالث:

تكشف عملية الشراكة الأورومغاربية العديد من الصعوبات والمعوقات وتبقى هذه العملية رهينة اهتزازات عنيفة دائما ما تؤثر سلبا على الجو العام، هذه الاهتزازات لم تترك أي مجال لم تؤثر عليه بالشكل السلبي لسوء الحظ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى انهيار أشكال التعاون الحقيقي بين هذه الأطراف.

الأمر الذي يحتم على الجميع المضي قدما في سبيل تحسين الأداء العام في هذا الموضوع وهذا لن يكون إلا من خلال تخلص كل الأطراف من الأنانية المفرطة في المصلحة الذاتية لكل طرف على حساب الآخر.

كما إن الموثيق السابقة تعاني نقائص فادحة في طرحها لوجهات نظر تعبر دائما عن مصالح الطرف الأوروبي في هذه المعادلة الأمر الذي يتعارض مع مصالح الطرف المغاربي، فكثيرا ما رفضت هذه الأخيرة بعض النقاط التي لا تخدمها، الأمر الذي لاحظناه في تواريخ التوقيع على هذه الإتفاقيات والذي تأخر نوعا ما خاصة مع الجزائر، الأمر الذي يفرض على هذه الأطراف وضع صيغ توافقية وبطريقة الرضا الشامل لكل الأطراف مع المساهمة في صنع الاتفاقات، كما أن تشتت الطرف المغاربي دائما ما يضع بلدانه في خانة الضعف التفاوضي الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على أهمية ضرورة إتحاد هذه الدول فيما بينها من أجل إضفاء نوع من الندية في هذه العلاقة التشاركية.

وأخير استخلصنا أهم السيناريوهات المتوقعة حصولها وهي:

- سيناريو الكارثة التي تحل على الجميع والذي هو بمثابة النظرة المتشائمة والسلبية لهذه الشراكة.
- سيناريو الوضع الراهن والذي يرى بأن مستوى العلاقة بين هذين الطرفين باق في مكانه لا محالة.

- سيناريو المنطقة المزدهرة والأمنة والذي هو بمثابة النظرة التفاؤلية للوضع العام في المنطقة وهو مثالي نوعا ما وهو ما رأيناه في بحثنا هذا.

# الخاتمة

## الخاتمة

في نهاية هذه المذكرة نؤكد على أهمية هذا الجانب من الشراكة والتي تهتم بالجانب الإنساني كنقطة إنطلاق متينة من أجل الوصول إلى أنواع أخرى من التعاون.

فالشراكة الأوروبية مغاربية تمثل تحديا حقيقيا لمختلف الأطراف المشاركة فيه نظرا لضرورة

الوصول إلى نتائج إيجابية وهذا من أجل تحسين الأوضاع السائدة في المنطقة فمن دون الوصول إلى النتائج المرجوة والمتمثلة أساسا في بناء جسور مشتركة نحو التطور والرفاه في المتوسط الواحد، تبقى الأوضاع السائدة من تدهور إقتصادي، لا إستقرار سياسي وكذا تمايز ثقافي آخذة في الإتجاه العكسي أي نحو السيناريو الكارثي ولسوء الحظ هو ما نحن نشاهده في زمننا هذا.

كما أنه يبقى أكثر من الضروري تحقيق إندماج إقليمي شامل وهذا لن يكون إلا من خلال

تتازل كل طرف من هذه الأطراف المعنية عن جزء من مصالحها، وهذا ضروري من أجل تحقيق الهدف المنشود خاصة ونحن نعيش في زمن التكتلات الإقليمية والتي أصبحنا نلاحظ مدى أهميتها خاصة عند ما نلاحظ بعض الأمثلة ولعل خير دليل على ذلك هو الإتحاد الأوروبي في حد ذاته ، فمن خلال توحيد أطرافه في مختلف المجالات لاحظ الكل المزايا التي حققتها الأطراف المشاركة فيه، فصحیح أن أهدافه لم تكن محققة بشكل كلي إلا أن نسبة كبيرة منه قد تحققت على أرض الواقع.

إن فالمنافسة العالمية على المنطقة المتوسطية بشكل عام تحتم على أطراف هذه الشراكة المضي قدما في سبيل الوصول إلى إتفاقيات حقيقية من أجل التعاون المتبادل والحقيقي، فتزواج الإمكانيات المتاحة على مستوى الدول المغاربية من طاقة وعوامل بشرية مع الخبرة الأوروبية من شأنها إحداث نقلة نوعية لأقطار هذه المنطقة.

ودائماً وبالعودة إلى الجانب الإنساني نؤكد من جهة أخرى على ضرورة فتح قنوات الإتصال ما بين الضفتين وعلى جميع المستويات سواء الرسمية المركزية أو الأطراف اللامركزية الأخرى، حيث أن أول خطوة من أجل تطوير حقيقي لهذا الموضوع هو وجود الإرادة السياسية والتي وحسب المؤشرات المطروحة على أرض الواقع وهو ما شاهدناه في العرض تحديداً، فهناك شبهة حقيقية حول نوايا أطراف هذه المعادلة، خاصة من جانب دول الإتحاد الأوروبي التي تتجاهل هذه المواضيع وتعتبرها ثانوية من خلال وضع الجوانب الثقافية والاجتماعية في درجات سفلى من إهتماماتها الكلية وكذا من خلال الميزانية الضعيفة المخصصة لها مقارنة بالمحاور الأخرى.

كما أن الساسة الأوروبيون في الأساس يعملون على تجسيد روح الإنقسام داخل المنطقة الأوروبية مغربية خاصة من خلال محاولات بناء قلعة أوروبية محصنة بأسوار متينة في وجه القادم من الجنوب أو بالأخص من الدول المغربية، حيث أن حرية الحركة أو حرية إنتقال الأفراد هي محدودة جداً وهي آخذة في التدهور وهذا أمر غير مقبول بالمرّة خاصة إذا ما قارنا هذه النقطة بمقولة الحريات الأربعة والتي تنادي بحرية إنتقال رؤوس الأموال والخدمات، السلع والأشخاص، فيا ترى هل نحن أمام حريات ثلاثة أم أربعة؟، السؤال هنا يبقى مطروحاً للجميع. أما على المستوى القاعدي والمتمثل أساساً في المنظمات الغير حكومية كمنظمات المجتمع المدني فهي الأخرى تبقى ضعيفة الأداء بشكل عام في هذا القسم بالتحديد، فمن خلال ما لاحظناه في هذا القسم بالتحديد لا مجتمع مدني متوسطي ولا منظمات حقوقية ولا نقابات ولا أحزاب سياسية... وغيرها هي قادرة ولو بالحد الأدنى على تفعيل حقيقي لهذه الشراكة، رغم أن هذا المستوى الثاني يعتبر الأفضل أداء من المستوى الأول الرسمي إذا ما تمت المقارنة بينهما. إذن فنحن أمام استمرارية حقيقية في سياسات الهيمنة الغربية بشكل عام والأوروبية خاصة، فلا يمكن الحديث عن أي تعاون في ظل إستمرار هذه السياسات، فنحن أمام تطبيق حقيقي

لنظرية التبعية والتي يؤكد من خلالها العلاقة الواقعية ما بين المركز المتمثل في الدول الأوروبية والأطراف المحيطة به والتي لا تتعدى في كونها دولا تابعة للمركز، ومسار برشلونة الموقع عام 1995 وكل السياسات اللاحقة هي تجسيد صريح لهذه الأفكار ولكن هناك نوع من تجديد القوالب مع بقاء المضمون، فمنذ هذه السنة شهدنا العديد من اللقاءات التي جمعت كل الأطراف من أجل تطوير شامل للمنطقة غير أن كل القرارات والتوصيات النهائية تبقى من صنع الدول الأوروبية والدول المتوسطية و الدول المغاربية لم تخرج عن طابع العلاقة التقليدي أي كمستهلك لهذه الاقتراحات المفروضة. فنحن أمام لا توازن خطير في هذه الشراكة ولم نتمكن من الوصول إلى صيغ مشاركاتية متعددة الأطراف والمصالح.

كما أن مضمون هذه العلاقة يبقى مجسدا لفكرة التشاركية الوقائية فدول الإتحاد الأوروبي تحاول تحقيق مشاركة أورو مغاربية، والهدف من ذلك ليس التعاون إنما محاولة التصدي للأخطار الناجمة عن الدول المغاربية كالإرهاب، المخدرات، الهجرة... ولسوء الحظ فالدول المغاربية لا تزال متفرقة ولم تتجح إلى يومنا هذا في تحقيق إتحاد مغاربي يتجاهل الإختلافات السياسية البائسة، وتبقى هذه الدول متفرقة كل طرف يتحاور بمفرده وهذا ما يجعل تفاوت القوى في التفاوض أي دولة مغاربية تحاور دولا أوروبية الأمر الذي يؤدي بهذه الدول دائما إلى التنافس في تقديم التنازلات للطرف الشمالي لا غير.

كما إنه حان الأوان من أجل استبدال كل السياسات السابقة بسياسات مشاركة وتعاون يساهم في وضعها كل الأطراف والمصالح أي الطرف الشمالي ونظيره الجنوبي ، وهذا من أجل توضيح الرؤى وجعل العملية أكثر براغماتية، مع المسارعة في حل العديد من القضايا الشائكة التي تقف عثرة كبيرة أمام هذه الدول على غرار الإختلاف الجزائري الفرنسي أو المغربي الاسباني... كلها أمور يجب إعادة النظر حولها من أجل تحقيق أفضل الأهداف.

في نفس السياق فمن الأفضل تجسيد تعاون تدريجي في المنطقة، وهذا من خلال ضم الأعضاء الذين لهم قابلية أكثر للتعاون وهذا كأن تعزز صيغة التعاون 5+5 والذي يجمع الدول الأوروبية ونظيرتها المغاربية المطللة على المتوسط حيث أنه من الممكن أن تتطور هذه الشراكة على هذا المستوى خاصة وأن المصالح المشتركة بين هذين الطرفين كبيرة جداً، كما أن العديد من الخلافات الموجودة يمكن الإتفاق حولها على غرار الماضي الاستعماري كمثال لهذه الخلافات.

وفي الأخير نستعير مقولة أوكتاڤيو باز **Octavio Paz** "إن كل ثقافة هي وليدة المزج والتلاقي والصدمات، وعلى عكس ذلك فإن الحضارات تموت من الانعزال".

## قائمة المراجع

الكتب:

باللغة العربية:

- 1-أقلال ( أحمد)،الدواعي التاريخية و الاجتماعية للهجرة المغربية، في أكاديمية المملكة المغربية هجرة المغاربة إلى الخارج،الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2000.
- 2-الشبلي (جمال)،العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة،عمان ،دار فارس للنشر والتوزيع،2000.
- 3-الإبراهيمي(عبد الحميد)،المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996.
- 4-الجباعي (جاد الكريم)،المجتمع المدني هوية الاختلاف، أُلنايا للدراسات والنشر والتوزيع،2011.
- 5-الحاج (علي)،سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،فبراير 2005.
- 6-المنذري (سليمان) ،السوق العربية في عصر العولمة،ط2،القاهرة،مكتبة مدبولي،2004.
- 7-المخادمي (عبد القادر رزيق)،الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد و الآفاق،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2009-2010.
- 8-السويفي (عبد الهادي عبد القادر)، قراءة في إقتصاديات الوطن العربي ط2،القاهرة،2006-2007.
- 9-أحمد إبراهيم (عبد التواب)،أصول البحث العلمي في علم القانون مناهجه مفترضاته ومصادره،القاهرة،دار الجامعة الجديدة للنشر،2009.

- 10-بخوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
- 11-بوخوش (عمار)، العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974.
- 12-بشارة (خضر)، أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 13-بشارة (خضر)، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008 ، تر: سليمان الرياشي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.
- 14-بن عنتر (عبد النور)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي ، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 2005.
- 15-بن خليف (عبد الوهاب) ، الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني ، الجزائر ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2009.
- 16-ريمون(حداد) ،العلاقات الدولية ، نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية نضام أم فوضى في ظل العولمة ، تر: شاذلي القليبي ، بيروت ، دار الحقيقة ، 2000.
- 17-جندي (عبد الناصر) ، تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الإجتماعية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ب.س.ن.
- 18-حنفي (حسن) الحضارات في صراع أم في حوار ، ندوة فكرية دولية حوار الحضارات دمشق ، دار الينابيع ، 2009.
- 19- آر. كيه رامازني إطار برشلونة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، عدد 22، ب.س.ن.

- 20- مايكل (ويليز)، إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الإنخراط و التعاون، تر: كاسم هاشم  
نعمة، ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، جويلية 2003.
- 21- محمود مصطفى (نادية)، أوروبا و حوار الثقافات الأوروبية متوسطة نحو رؤية عربية  
للتفعيل القاهرة، برنامج حوار الحضارات، 2007.
- 22- سفر (إسماعيل)، الشراكة الأوروبية المتوسطية و الشرق أوسطية في ظل النظام  
الإقتصادي العالمي، فيفري 2005 publisud المعاصر .
- 23- سعدي (محمد)، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات  
و ثقافة السلام، ط1 و ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006-2008.
- 24- سماحة (خير الدين)، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، الجزائر  
دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2009.
- 25- شمشم (رشيد)، مناهج العلوم القانونية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع  
2006.
- 26- شرابي (عبد العزيز)، برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية،  
الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات  
الوحدة العربية، 1999.
- 27- عبد الحي (وليد)، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة  
الشروق للإعلام و النشر، ب.س.ن.
- 28- عوض (جابر سعيد)، النظم السياسية المقارنة بين النظرية و التطبيق، القاهرة ب.س.ن.
- 29- كمال (محمد مصطفى) و نهرا (فؤاد)، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات  
العربية الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

30- لعلو (فتح الله)، المشروع المغاربي و الشراكة الأوروبية المتوسطية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1997.

31- هويدي (فهيم)، الإسلام و الديمقراطية، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.

32- يوسف (أمال)، بحوث في علاقات التعاون الدولي، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، 2008.

33- سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي الرباط، ، أكاديمية المملكة المغربية ماي 1995.

### باللغة الأجنبية

1-Addi (lahouari), l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, paris : la découverte, 1995.

2- Ammor (Fouad). Le partenariat euro Méditerranéenne a l'heure de l'élargissement, Perception du Sud. Rabat : C E R M, 2004.

3- Berger (Nathalie), la politique européenne d asile et d'immigration enjeux et perspectives, Bruxelles, bruyant, 2000.

4-Chadly (Ayeri), pour une coopération euro-Arabe enjeux méditerranée, les éditions de la méditerranée , Mars 1992.

5-Eric ( Grabe) , Autour du forum médites vastes hésitations et enjeux CNRS , 1994.

6-El khader (Bichara), l'Europe et la méditerranée , géographique de la proximité ,paris édition l harmattan,1994.

7-————— Le grand Maghreb et l'Europe, enjeux et perspectives, publisud, France.

- 8–Francis (Fukuyama), la fin de l'histoire et le dernier homme , Flammarion, 1992.
- 9–George ( pierre) , les migrations internationales , paris , presse de l' université française, (p.u.f) 1976.
- 10– Georges( mutin), Géographie du monde arabe, 3<sup>eme</sup> Edition mise a jour et augmentée.
- 11– louis (Blin) et Benoit( Parrisont), les relations économiques entre la CEE et pays du Maghreb, in le Maghreb, l'Europe et la France, éditions CNRS, 1992.
- 12–Nachida (Bouzidi), 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne , ed, emege, Alger 1998.
- 13–Nadia(HAMOUR),L'Europe et le monde Arabe depuis 1914,ellipses édition marketing s. a. paris, cedex 15,2009.
- 14–Noir (Daniel) , géographie de la population , Paris , Armand collin 1998.
- 15–Pierre tapions (Georges), l'économie des migrations internationales, Paris, Fondations des sciences Politiques, Armand collin, 1974.
- 16–Robert Perrin (Emile) , les grands problèmes internationaux , paris : Masson, 1994.
- 17–Sayad ( abdelmalek) ,l'immigrations ou les paradoxes de l'altérité , Bruxelles , de Boech Welmael, 1991.

## المقالات

- 1 – إبراهيم (كينلي) ، أوروبا والإصلاح السياسي جنوب المتوسط رؤية تقييمية ،السياسة الدولية ، عدد 188 ، أكتوبر 2010.

- 2- البيومي (جمال الدين) ،العلاقات الأوروبية المتوسطة و تحديات المستقبل ، السياسة الدولية ، عدد182، أكتوبر 2010.
- 3- البيومي (جمال الدين) ، مصر و الإتحاد الأوروبي الواقع و الآفاق ، السياسة الدولية ، عدد142، أكتوبر 2000.
- 4 - أبو المجد (أحمد كمال) ، تجاوز الأزمة بين عالم الغرب و عالم الإسلام ، السياسة الدولية ، عدد182، أكتوبر 2010.
- 5- الغندور (عبير) ، الشراكة الأوروبية مع العرب و إسرائيل ....دراسة مقارنة ، السياسة الدولية ، عدد165، يوليو، 2006.
- 6- أبو العينين (محمد) ، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، عدد 140، أبريل ، 2000.
- 7- الساعف (عبد الله) ، نحو إنفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي ،المستقبل العربي ، عدد301، 2004.
- 8- الجابري (محمد عابد) ، إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي المستقبل العربي ،جانفي ،1992.
- 9- الشيخ (وليد) ،أوروبا و قضية الهجرة ....معضلة الأمن و الاندماج ، السياسة الدولية عدد 165، جويلية 2006.
- 10- أزوزيتو (جون) ، الغرب و العالم الإسلامي تعايش في ظل الإختلاف، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، عدد5، جويلية 2008.
- 11- أزهر سعيد السماك (محمد) ، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله ، المستقبل العربي، عدد162، أوت،1992.

- 12- بن خليف ( عبد الوهاب )، العلاقات الأوروبية المتوسطية ، إستراتيجيات شراكة أم  
توضيف ، دراسات استراتيجية ، عدد 5 ، جوان 2008.
- 13- بخوش مصطفى ، التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط، السياسة  
الدولية، عدد 174، أكتوبر 2008.
- 14- برقوق ( سالم )، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي ، طاكسيج كوم للدراسات و  
النشر و التوزيع 2009.
- 15 - (————) (————) فرنسا، الإتحاد الأوروبي و الشراكة الأورومتوسطية، مركز  
الشعب، العدد 2، أبريل 2008.
- 16 - بيبرس (سامية) ، الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو متوسطية، السياسة  
الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008.
- 17- جوهر (نهار) ،المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي  
،السياسة الدولية ،عدد 163، 2006.
- 18- خلاف (هاني) ، نحو تطوير حقيقي للشراكة الأورومتوسطية ، السياسة الدولية ، مصر  
عدد 173 ، 2008.
- 19- شكر (عبد الغفار)،نشأة و تطور المجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي  
عدد 985، أكتوبر، 2008.
- 20- شعيب (محمد) ، مؤتمر شتوتغارت ،رؤية تقييمية ،السياسة الدولية ،عدد 137 ، يوليو  
2009.
- 21- عياد (محمد سمير)، الهجرة في المجال المتوسطي العوامل و السياسات ،مركز الشعب  
للدراسات الإستراتيجية،ماي 2003.

- 22- لظفي ( عامر ) ، البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأورو - متوسطة ، المستقبل العربي ، عدد 340 ، يونيو 2007 .
- 23- مطاوع (محمد) ، أوروبا و المتوسط...من برشلونة إلى سياسة الجوار ، السياسة الدولية مصر ، عدد 163 ، يناير 2006 .
- 24- محمد (يوسف) ، الشراكة الأورو - متوسطة و آثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي مجلة إدارة ، الجزائر ، المدرسة الوطنية للإدارة عدد 02 ، 2000 .
- 25- نور الدين (محمد) و آخرون ، المسلمون في أوروبا و مشكلة الاندماج ، بيروت ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، عدد 121 ، شتاء 2006 .
- 26- نافعة (حسن) ، مستقبل النظام العربي بعد التسوية ، السياسة الدولية ، مصر عدد 140 2000 .
- 27- صابر عنتر (محمد) ، الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط تحييد البحر المتوسط للأمن العربي ؟ قضايا عربية بغداد ، عدد 4 ، 1980 .
- 28- صايح (مصطفى) ، الإتحاد الأوروبي خلفيات و سيناريوهات ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، عدد 01 ، مارس 2008 .

### باللغة الأجنبية:

1- Triballa (Michel) "Immigration", Cahiers Français, N° 291 Mai Juin 1999 .

2- Khelladi ( M) , belattaf (M) , la zone économique de la méditerranée occidentale dans : M boukella, y benabdellah et m. y ferfera , la méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation, CREAD, université Abderrahmane Mira Bejaia , 2003.

3-**Pierre Tapinos (George)**, mondialisation, intégration régional et migration internationale, revue internationale des sciences social, n° 165, septembre ,2000.

4-**Centre de recherche en économie appliqué(C R E A)**, L émigration maghrébine en Europe, exploitation ou occupation, Alger , société nationale d édition et de diffusion,1985

5-**Questions- internationales le Maghreb**. N°10, revu : ENA, novembre- décembre 2004

### المواثيق و النصوص الرسمية:

#### باللغة العربية:

- 1- الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط ، باريس ، 13 يوليو 2008
- 2- عملية برشلونة بعد عشر سنوات ، المفوضية الأوروبية ، بروكسل ، 2005.
- 3- ميثاق مدريد ، مدريد ، 11 جانفي 1997.
- 4- ملحق برنامج العمل لإعلان برشلونة ، نوفمبر 1995.

#### باللغة الأجنبية

1-**Commission des communautés européennes**, com (91) ,452 final, Europe 2000 : Les perspectives de développement du territoire communautaire, Bruxelles, 07novembre 1991.

2-**Conseil de la nation**, la coopération et le partenariat euro\_ méditerranéenne, 19decembre 2004.

3-**Déclaration de Barcelone**, adoptée lors de la conférence euro- méditerranéenne, 27-28novembre 1995.

4-Deuxième conférence ministérielle euro-méditerranéenne, malte, 15-16 Avril 1997.

5-Troisième conférence ministérielle euro-méditerranéenne, Stuttgart, 15-16 Avril 1999.

6 -Processus de Barcelone, programme de travail, 1995.

**التقارير:**

**باللغة العربية:**

1- الإعلان الختامي لمؤتمر المنتدى المدني الأورومتوسطي ،مراكش ،7 نوفمبر 2006.

2- الإعلان النقابي الأورومتوسطي ،إشبيليا ،06-07نوفمبر 1995.

3- الجلسة العامة الثالثة للمنتدى النقابي الأورومتوسطي ، برشلونة ،6-7 نوفمبر 2005.

4- المنظمة النقابية للجان العمال و المنتدى النقابي الأورومتوسطي ،مدريد ،مارس 2003.

5- العمل و الحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية ،التقييم النهائي، الآفاق و

اقتراحات العمل ، المنتدى النقابي الأورومتوسطي ، مالقة ، 1-2 سبتمبر 2005.

6- إعلان شتوتغارت ،بيان المؤتمر النقابي حول الشراكة الأورومتوسطية -التطور الإقتصادي

العلاقات الصناعية و دور المنظمات النقابية - شتوتغارت ،13-16 أبريل 2006.

7- منبر المنظمات غير الحكومية للمنتدى الأورومتوسطي ،نشرة شهرية عن المنبر الحكومي

الأورومتوسطي، عدد03، يونيو 2006.

8- مشروع تقرير حول وضعية الجالية الجزائرية في الخارج ، المجلس الوطني الإقتصادي و

الإجتماعي ، الدورة 26 ،جويلية 2005.

9- تقرير الندوة الخامسة للشراكة الأوروبيةمتوسطية، تونس ، 31 أكتوبر 2006.

10- سياسة الجوار الأوروبي، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأوروبي، 21 أكتوبر 2006.

### باللغة الأجنبية

1- Jean robert henry et winfriedveit , le retour des hommes sur la scène méditerranéen, proposition pour une relance du partenariat ,centre franco allemand de la méditerrané , Aix en Provence, 10-11/09/2010.

2- Plate forme non gouvernementale euromed, réseau euromed France, 13/03/2006.

3-Plate forme non gouvernementale euromed, paris, 13/03/2006.

4- Pour une véritables implication de la société civil dans le processus de Barcelone, document de travaille et de synthèse du forum civil euromed, Luxemburg aout 2005.

5-Rapport du groupe de sage, Bruxelles, octobre, 2003.

### الأطروحات الجامعية

1- بوزيد اعمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات ا لمتحدة والإتحاد الأوروبي تتنافس في إطار تكامل -غرب المتوسط نموذجا- ،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر ،

2- جعفر عدالة، توسيع الإتحاد الأوروبي و تأثيره على الشراكة الأوروبية المغربية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

3- ناصر محمود رشيد شيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، أطروحة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، جامعة نابلس ، فلسطين ، 2008.

4- نصير لعرباوي ، البعد الاجتماعي و الثقافي للشراكة الأورومتوسطية مع التركيز على الجزائر ، المغرب ، تونس. رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

5- غالية بن زيوش ، الهجرة و التعاون الأورو- متوسطي منذ منتصف السبعينات ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر ، 2005.

6- فاطمة فيلاي ، مسار التعاون في حوض المتوسط - الشراكة الأورومغاربية نموذجاً ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر ، 2008-2009.

7- محمد الأمين لعجال أعجال ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007.

## الجرائد

1- الإتحاد الأوروبي يمنح مليون دولار لجمعيات حقوقية مغربية ، الخبر ، 14/09/2005.

2- العرب الأسبوعي، لغز فرنسي: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط يبيعنا خرزا ليأخذ ذهباً، حسن المصدق، 12/04/2008.

3- انهيار النظام في تونس ، الشرق الأوسط ، 2011/04/15.

4- البرلمان الأوروبي يدعو إلى إعادة رابطة حقوق الإنسان التونسية، الخبر،  
2005/09/18.

5- مليون أورو لتمويل مشاريع حقوق الإنسان و الديمقراطية، الخبر ، 2004/08/09.

6- سعيد مقدم ، من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط ، صوت الأحرار ، عدد  
3066 ، 2008/03/23.

# قائمة الملاحق

## Déclaration De Barcelone

### Adoptée Lors De La Conférence Euro-Méditerranéenne

(27/28 novembre 1995)

- **Le conseil de l'union européenne**, représenté par son président, M. Javier SOLANA, Ministre des Affaires étrangères d'Espagne.
- **La commission européenne**, représentée par M Manuel MARIN, Vice-Président.
- **L'Allemagne**, représentée par M. Klaus KINKEL, Vice-Chancelier et Ministre des affaires étrangères.
- **L'Algérie**, représentée par M. Mohamed Salah DEMBRI, Ministre des Affaires étrangères.
- **L'Autriche**, représentée par Mme Benita FERRERO-WALDNER, Secrétaire d'Etat au ministère des affaires étrangères
- **La Belgique**, représentée par M. Erik DERYCKE, Ministre des affaires étrangères
- **Chypre**, représentée par M. Alcoa MICHAELIDES, Ministre des affaires étrangères
- **Le Danemark**, représentée par M. Ole Loensemann POULSEN, secrétaire d'Etat au ministère des Affaires étrangères
- **L'Egypte**, représentée par M. Amr MOUSSA, Ministre des affaires étrangères

- **L'Espagne**, représentée par M. carlos WESTENDORP, secrétaire d'Etat aux Relations avec la communauté européenne.
- **La Finlande**, représentée par Mme Targa HALONEN, Ministre des Affaires étrangères
- **La France**, représentée par M. Hervé de CHARRETTE, Ministre des Affaires étrangères
- **La Grèce**, représentée par M. Kàrolos PAPOULIAS, ministre des Affaires étrangères,
- **L'Irlande**, représentée par M. Dick SPRING, vice- Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,
- **Israël**, représenté par M. Ehud BARAK, ministre des Affaires étrangères,
- **L'Italie**, représentée par Mme Susanna AGNELLI, Ministre des Affaires étrangères,
- **La Jordanie**, représentée par M. Abdel- Karim KABARITI, Ministre des Affaires étrangères,
- **Le Liban**, représentée par M. Fares BOUEZ, Ministre des Affaires étrangères,
- **Le Luxembourg**, représentée par M. Jacques F. POOS, Vice- premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la coopération,
- **Malte**, représentée par M. le prof, Guido DE MARCO, Vice- Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères
- **Le Maroc**, représentée par M. Abdelatif FILLALI, premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

- **Les Pays– Bas**, représentée par M. I l ans van MIERLO, vice –et Minister des Affaires étrangères,
- **Le Portugal**, représentée par M. Jaime GAMA, Ministre des Affaires étrangères,
- **Le Royaume–Uni**, représentée par M. Malcolm RIFKIND QC MP, Ministre des Affaires étrangères,
- **La Syrie**, représentée par M. Farouk Al–SHARAA, Ministre des Affaires étrangères,
- **La Suède**, représentée par Mme Lena HJELM–WALLEN, Ministre des Affaires étrangères,
- **La Tunisie**, représentée par M. Habib Ben YAHIA, Ministre des Affaires étrangères,
- **La Turquie**, représentée par M. DenizBAYKAL, Vice–Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères.
- **L’Autorité Palestinienne**, représentée par M. Yasser ARAFAT, président de l’Autorité palestinienne,

**PARTENARIAT POLITIQUE ET DE SECURITE : DEFINIR UN ESPACE  
COMMUN DE PAIX ET DE STABILITE**

Les participants expriment leur conviction que la stabilité et la sécurité de la région méditerranéenne sont un bien commun qu’ils s’engagent à promouvoir et à renforcer par tous les moyens dont ils disposent, A cet effet, ils conviennent de mener un dialogue politique renforcé et régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et réaffirment un certain nombre d’objectifs communs en matière de stabilité et externe.

Dans cet esprit, ils s’engagent, par la déclaration de principes suivante, à :

Agir conformément à la Charte des Nations Unis à la Déclaration universelle des droits de l'homme, ainsi qu'aux autres obligations résultant du droit international, notamment celles qui découlent des instruments régionaux et internationaux auxquels ils sont parties :

Développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique tout en reconnaissant dans ce cadre le droit de chacun d'entre eux de choisir et de développer librement son système politique, socio-culturel, économique et judiciaire ;

Respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice effectif et légitime de droits et libertés, y compris la liberté

D'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la liberté de pensée, de conscience et de religion, individuellement ainsi qu'en commun avec d'autres membres du même groupe, sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la langue, la religion et le sexe;

Considérer favorablement, à travers le dialogue entre les parties, les échanges d'informations sur les questions relatives aux droits de l'homme, aux libertés fondamentales, au racisme et à la xénophobie;

Respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ses différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'homme et de libertés fondamentales ;

Respecter leur égalité souveraine ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté et exécuter de bonne foi leurs obligations assumées, conformément au droit international ;

Respect l'égalité de droits des peuples et leur droit à disposer d'eux-mêmes, en agissant à tout moment conformément aux buts et aux principes de la Charte des Nations Unies et aux normes pertinentes du droit international, y compris celles qui ont trait à l'intégrité territoriale des Etats, tels qu'ils figurent des accords entre les parties concernées;

S'abstenir, en conformité avec les normes du droit international, de toute intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieures d'un autre partenaire;

Respecter l'intégrité territoriale et l'unité de chacun des autres partenaires;

Régler leurs différends par des moyens pacifiques, inviter tous les participants à renoncer à la menace ou à l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale d'un autre participant, y compris l'acquisition de territoires par la force, et réaffirmer le droit d'exercer pleinement la souveraineté par des moyens légitimes, conformément à la Charte des Nations Unies et au droit international;

Renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme, notamment par la ratification et l'application des instruments internationaux auxquels ils ont

Souscrit, par l'adhésion à de tels instruments ainsi que par toute autre mesure appropriée; Lutter ensemble contre l'expansion et la diversification de la criminalité organisée le fléau de la drogue dans tous ses aspects;

Promouvoir la sécurité régionale et à cet effet, œuvrer, entre autres, en faveur de la non-prolifération nucléaire, chimique et biologique en adhérant et en se conformant à une combinaison de régimes internationaux et régionaux de non-prolifération, et d'accords de limitation des armements et de désarmement, tels que le TNP, la CWC, le CTBT, et/ou à des arrangements régionaux, comme des zones exemptes d'armes, y compris leurs systèmes de vérification, ainsi qu'en

respectant de bonne foi leurs engagements au titre des convention de limitation des armements, de désarmement et de non-prolifération.

Les parties s'emploieront à faire du Moyen-Orient une zone exempte d'armes de leurs vecteurs, que soit mutuellement et effectivement contrôlable.

En outre, les parties :

- Envisageront des mesures pratiques afin de prévenir la prolifération d'armes nucléaires, chimiques et biologiques, ainsi qu'une accumulation excessive d'armes conventionnelles;
- S'abstiendront de développer une capacité militaire que aille au-delà de leurs besoins légitimes de défense, tout en réaffirmant leur détermination de parvenir au même niveau de sécurité et d'instaurer la confiance mutuelle avec la quantité la moins élevée possible de troupes et d'armements et d'adhérer à la CCW ;
- Favoriseront les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relation de bon voisinage entre eux et soutenir les processus visant la stabilité, la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous-régionale ;
- Etudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participants en vue de la consolidation d'un « espace de paix et de stabilité en Méditerranée », y compris la possibilité à terme de mettre en œuvre à cet effet un pacte euro-méditerranéen.

**Partenariat économique et financier: construire une zone de prospérité partagée**

Les participants soulignent l'importance qu'ils attachent au développement économique et social durable et équilibré dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagée.

Les partenaires reconnaissent les difficultés que la question de la dette peut entraîner pour le développement économique des pays de la région méditerranéenne. Ils conviennent, compte tenu de l'importance de leurs relations, de poursuivre le dialogue afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes.

Constatant que les partenaires ont à relever des défis communs, bien que se présentant à des degrés différents, les participants se fixent les objectifs à long terme suivants :

- Accélérer le rythme d'un développement socio-économique durable ;
- Améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euro-méditerranéenne ;
- Promouvoir la coopération et l'intégration régionale.

En vue d'atteindre ces objectifs, les participants conviennent d'établir un partenariat économique et financier qui, en tenant compte des différents degrés de développement, sera fondé sur :

- L'instauration progressive d'une zone de libre-échange ;
- La mise en œuvre d'une coopération et d'une concertation économiques appropriées dans les domaines concernés ;

L'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union européenne à ses partenaires.

### **a) Zone de libre-échange**

La zone de libre- échange sera réalisée à travers les nouveaux accords euro- méditerranéen et des accords de libre- échange entre les partenaires de l'union européenne. Les participants ont retenu l'année 2010 comme date objectif pour instaurer progressivement cette zone qui couvrira l'essentiel des échanges dans le respect des obligations découlant de l'OMC.

En vue développer le libre échange graduel dans cette zone: les obstacles tarifaires et non tarifaires aux échanges des produits manufacturés progressivement éliminés selon des calendriers à négocier entre les partenaires; en partant des flux traditionnels et dans la mesure permise par les différentes politiques agricoles et en respectant dument les résultats atteints dans le cadre négociations du GATT, le commerce des produits agricoles sera progressivement libéralisé par l'accès préférentiel et réciproque entre les parties; les échanges de services y compris le droit d'établissements seront progressivement libéralisés en tenant dument compte de l'accord GATS.

Les participants décident de faciliter l'établissement progressif de cette zone de libre échange en:

- Adoptant des dispositions adéquates en matière de règles d'origine, de certification, de protection des droits de propriété intellectuelle et industrielle et de concurrence;
- Poursuivant et développant des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs;
- Procédant à l'ajustement et à modernisation des structures économiques et sociales, la priorité étant accordée à la promotion et au développement du

secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. De même, ils s'efforceront d'atténuer les conséquences négatives qui pouvant résulter de cet ajustement au plan social en encourageant des populations les plus démunies;

- Promouvant les mécanismes visant à développer les transferts de technologie.

### **b) Coopération et concertation économique**

La coopération sera développée en particulier dans les domaines énumérés ci-dessous et à cet égard les participants :

- Reconnaissant que le développement économique doit être soutenu à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement, et par des investissements étrangers directs.
- Il soulignent qu'il importe d'instaurer un environnement qui leur soit propice notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements ce qui pourrait conduire aux transferts de technologie et augmenter la production et les exportations;
- Affirment que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire, notamment en vue de développer et les échanges les partenaires eux-mêmes, constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange ;
- Conviennent de coopérer en vue de moderniser et de restructurer l'agriculture et de favoriser le développement rural intégré. Cette coopération axée notamment sur partenaires pour diversifier la production, sur la réduction de la dépense alimentaire et sur la promotion d'une

agriculture respectueuse de l'environnement, conviennent également de coopérer en vue de l'éradication de culture illicites et pour le développement des régions éventuellement affectées.

Les participants conviennent également de coopérer dans d'autres domaines et à cet égard :

- Soulignant l'importance d'un développement et une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport, le développement des technologies de l'information et la modernisation des télécommunications. A cet effet, ils conviennent d'élaborer un programme de priorités.
- S'engagent à respecter les principes de droit maritime international et en particulier la libre prestation de services dans le domaine de transport international et le libre accès aux cargaisons internationales. Les résultats des négociations commerciales multilatérales sur les services de transport de maritime menées actuellement dans le cadre de l'OMC seront pris en compte une fois convenue ;
- S'engagent à encourager la coopération entre les collectivités locales et en faveur de l'aménagement du territoire;
- Reconnaissant que la science et la technologie ont une influence significative sur le développement socio-économique, conviennent de renforcer les capacités propres de recherche scientifique et développement, de contribuer à la formation du personnel scientifique et technique, de promouvoir la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques;

- Convient de promouvoir la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanger des données.

### **c) Coopération financière**

les participants considèrent que la réalisation d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro-méditerranéen reposent sur un accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout un développement endogène et durable et la mobilisation des acteurs économiques locaux. Ils constatent à cet égard:

- Que le conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance.
- Encouragent les entreprises à conclure des accords quant elles s'engagent à favoriser cette coopération et la modernisation industrielle; en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable. Ils considèrent nécessaire l'adoption et la mise en œuvre d'un programme d'appui technique aux PME;
- Soulignant leur interdépendance en matière d'environnement, qui impose une approche régionale et une coopération renforcée, ainsi qu'une meilleure coordination des programmes multilatéraux existants, en confirmant leur attachement à la convention de Barcelone et au PAM. Ils reconnaissent qu'il importe de concilier le développement économique avec la protection de l'environnement, d'intégrer les préoccupations environnementales dans les aspects pertinents de la politique économique et d'atténuer les négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement, ils s'engagent à établir un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme, y compris en matière de lutte contre

la désertification, et à concentrer des appuis techniques et financiers appropriés sur ces actions ;

- Reconnaisant le rôle clé des femmes dans le développement et s'engageant à promouvoir la participation active des femmes dans la vie économique et sociale et dans création d'emplois ;
- Soulignant l'importance de la conservation et de la gestion rationnelle des ressources halieutique et de l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources, y compris l'aquaculture, et s'engageant à faciliter la formation et la recherche scientifique et à envisager la création d'instruments communs ;
- Reconnaisent le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique euro-méditerranéen et décident de renforcer la coopération et d'approfondir le dialogue dans le domaine des politique énergétiques. Décident de créer les conditions-cadres adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergie, en coopérant pour créer les conditions permettant à ces compagnies d'étendre les réseaux énergétiques et de promouvoir les interconnexions ;
- Reconnaisent que l'approvisionnement en eau ainsi qu'une gestion appropriée et un développement des ressources constitue une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et qu'il importe de développer la coopération en ces domaines ;
- Financière des crédit d'un montant de 4,685 millions d'écus pour la période 1995-1999, sous forme de fonds budgétaires communautaires disponibles. A cela s'ajoutera l'intervention de la BEL, sous forme de prêts

d'un montant accru ainsi que les contributions financières bilatérales des Etats membres ;

- Qu'une coopération financière efficace, gérée dans d'une programmation pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacune des partenaires est nécessaire ;
- Qu'une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. A cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leur politique économique respectives et sur la manière d'optimiser la coopération financière.

**Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les Ressources humains, favoriser la compréhension entre les cultures les échanges entre les sociétés civiles.**

Les participants reconnaissent que les traditions de cultures de civilisation de part et d'autre de Méditerranée. Le dialogue entre les cultures et des échanges humains, scientifique et technologique sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

Dans cet esprit, les participants conviennent de créer un partenariat dans les domaines social, et humain. A cet effet :

Ils réaffirment que le dialogue et le respect entre les cultures et les religions sont une condition nécessaire au rapprochement des peuples. A cet égard, ils soulignent l'importance du rôle que pouvant jouer les médias dans la connaissance et la compréhension réciproques des cultures, en tant que source d'enrichissement mutuel ;

Ils insistent sur le caractère essentiel de développement des ressources humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation notamment des jeunes que dans le domaine de la culture. Ils manifestent leur volonté de promouvoir les échanges culturels et la connaissance d'autres langues respectant l'identité culturelle de chaque partenaire et de mettre en œuvre une politique durable de programmes éducatifs et culturels dans ce contexte les partenaires s'engagent à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humaine, notamment par l'amélioration des procédures administratives ;

Ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour un développement durable et manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien-être de la population ;

Ils reconnaissent l'importance du développement social qui, à leur avis, doit aller de pair avec tout développement économique, ils attachent une priorités particulière au respect des droits sociaux fondamentaux, y compris le droit au développement ;

Ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement de partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples ;

En conséquence, ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs de développement dans le cadre législations nationales : responsable de la société politique et civile, du monde culturel et

religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques ;

Sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;

Ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'état de droit et de la société civile ;

Ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire passer des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique ;

Ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations.

Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leurs territoires respectifs ;

Dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou d'arrangements bilatéraux les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants

Ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour un développement durable et manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien-être de la population ;

Ils reconnaissent l'importance du développement social, à leur avis, doit aller de pair avec tout développement économique, ils attachent une priorité particulière au respect des droits sociaux fondamentaux, y compris le droit au développement ;

Ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement de partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples ;

En conséquence, ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs de développement dans le cadre des législations nationales : responsable de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques ;

Sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;

Ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'état de droit et de la société civile ;

Ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique ;

Ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations. Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes de formation

professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leur territoires respectifs ;

Dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou arrangements bilatéraux en situation illégale. A cet effet, pour les Etats membres de l'union européenne, seront considérés ressortissants les nationaux des Etat membres tels que définis au fins communautaires ;

Ils conviennent de renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme ;

De même, il estiment nécessaire de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de drogue, la criminalité internationale et la corruption ;

Ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à cette fin ;

Nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs de développement dans le cadre des législation nationales : responsable de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques ;

Sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;

Ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'état de droit et de la société civil ;

Ils reconnaissant que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politique appropriées pour accélérer le décollage économique ;

Ils reconnaissant le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations. Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leur territoires respectifs ;

Dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou arrangements bilatéraux les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants les états membre de l'union européen , seront considérés ressortissants les nationaux des Etat membres tels que définis au fins communautaires .

Ils conviennent de renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme ;

De même, il estiment nécessaire de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de drogue, la criminalité internationale et la corruption ;

Ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à cette fin.

# الفهرس

## الفهرس

المقدمة:	ص4
الفصل الأول: السياق العام للشراكة الأوروبية-مغربية	ص18
المبحث الأول الأهمية الإستراتيجية للشراكة الأوروبية-مغربية	ص20
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأوروبية-مغربية	ص20
المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للمنطقة الأوروبية-مغربية	ص22
المطلب الثالث: الأهمية الحضارية للمنطقة الأوروبية-مغربية	ص26
المبحث الثاني: محاور الشراكة الأوروبية-مغربية	ص29
المطلب الأول: المحور الإقتصادي	ص31
المطلب الثاني: المحور السياسي	ص33
المطلب الثالث: المحور الإجتماعي و الثقافي	ص36
المبحث الثالث: محطات الشراكة الأوروبية-مغربية	ص40
المطلب الأول: مجموعة دول غرب المتوسط (5+5)	ص40
المطلب الثاني: مسار برشلونة	ص44
المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية	ص48
المطلب الرابع: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط	ص50
خلاصة الفصل الأول	ص54

57	الفصل الثاني: الشراكة الأوروبية مغاربية في بعدها الإنساني.....
58	المبحث الأول: الجانب الإنساني في العلاقات الأوروبية مغاربية.....
64	المطلب الأول : الجوانب الاجتماعية.....
90	المطلب الثاني: الجوانب الثقافية في الشراكة الأوروبية مغاربية.....
104	المبحث الثاني: الهجرة و تأثيراتها على الشراكة الأوروبية مغاربية.....
104	المطلب الأول : المقاربة النظرية لدراسة ظاهرة الهجرة.....
107	المطلب الثاني : أسباب الهجرة الدولية.....
127	المطلب الثالث : أهمية الهجرة و تأثيرها على العلاقات الأوروبية مغاربية.....
131	المبحث الثالث: واقع التعاون الأوروبي مغاربي.....
133	المطلب الأول: أولوية الجانب الإقتصادي في الشراكة الأوروبية مغاربية.....
138	المطلب الثاني: أولوية البعد السياسي في الشراكة الأوروبية مغاربية.....
139	خلاصة الفصل الثاني.....
143	الفصل الثالث: تحديات الشراكة الأوروبية مغاربية ومستقبلها.....
143	المبحث الأول : تحديات الشراكة الأوروبية مغاربية.....
143	المطلب الأول: : تنامي التيارات المتطرفة في المنطقة الأوروبية مغاربية.....
147	المطلب الثاني: إتباع سياسات انعزالية بين ضفتي المتوسط.....

المطلب الثالث : ضعف أداء منظمات المجتمع المدني.....	ص152
المبحث الثاني: سيناريوهات الشراكة الأورومغاربية.....	ص160
المطلب الأول: سيناريو الفشل.....	ص161
المطلب الثاني: سيناريو النجاح.....	ص163
المطلب الثالث: السيناريو الواقعي أو البقاء على الوضع القائم .....	ص166
خلاصة الفصل الثالث.....	ص169
الخاتمة.....	ص172

## ملخص المذكرة

جاءت هذه المذكرة بعنوان البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995-2008) حيث وبعد المقدمة جاء الفصل الأول ليعين الإطار العام للشراكة الأورومغاربية، المبحث الأول تحدثنا فيه عن أهمية المنطقة الأورومغاربية، وفي المبحث الثاني تكلمنا عن محاور هذه الشراكة و ثالثا بينا أهم المبادرات التي تناولت الشراكة الأورومغاربية في الجانب الإنساني. أما الفصل الثاني فقمنا بإبراز واقع هذه الشراكة في عمقها الإنساني، ففي المبحث الأول قمنا بتوضيح أهمية الجوانب الإنسانية في الشراكة الأورومغاربية، ثم تناولنا قضية الهجرة ومدى أهميتها وتأثيرها على العلاقات بين الطرفين، وفي المبحث الثالث بينا حقيقة هذه الشراكة ثم في الفصل الأخير تناولنا تحديات وسيناريوهات الشراكة الأورومغاربية حيث وضحنا معوقات هذه الشراكة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى السيناريوهات المرتقبة لهذه الشراكة وما هو الوضع الذي سيسود المراحل المقبلة.

## Résumé

Cette note a été intitulée la dimension humaine dans le partenariat Euromaghrébin le processus de Barcelone à l'Union pour le projet méditerranéen (1995-2008) comme ayant fourni que le premier chapitre présente le cadre général du partenariat euromaghrébin , le premier épisode, nous avons parlé de l'importance de cette région , dans le deuxième épisode que nous avons parlé de thèmes de ce partenariat et les initiatives de la troisième plus importantes sur le partenariat euromaghrébin dans l'aspect humanitaire. Le deuxième chapitre, nous mettons en évidence les réalités d'une société de personnes dans la profondeur, dans la première section nous illustrent l'importance des aspects humanitaires de la société dans cette région, a ensuite abordé la question de la migration, sa pertinence et l'impact sur les relations entre les deux parties et à la section III du fait que le partenariat a ensuite expliqué dans le dernier chapitre, nous abordons scénarios et défis du partenariat, les contraintes décrites dans section II a examiné les scénarios prévus pour ce partenariat et ce qu'elle situation qui prévaudra les prochaines étapes.